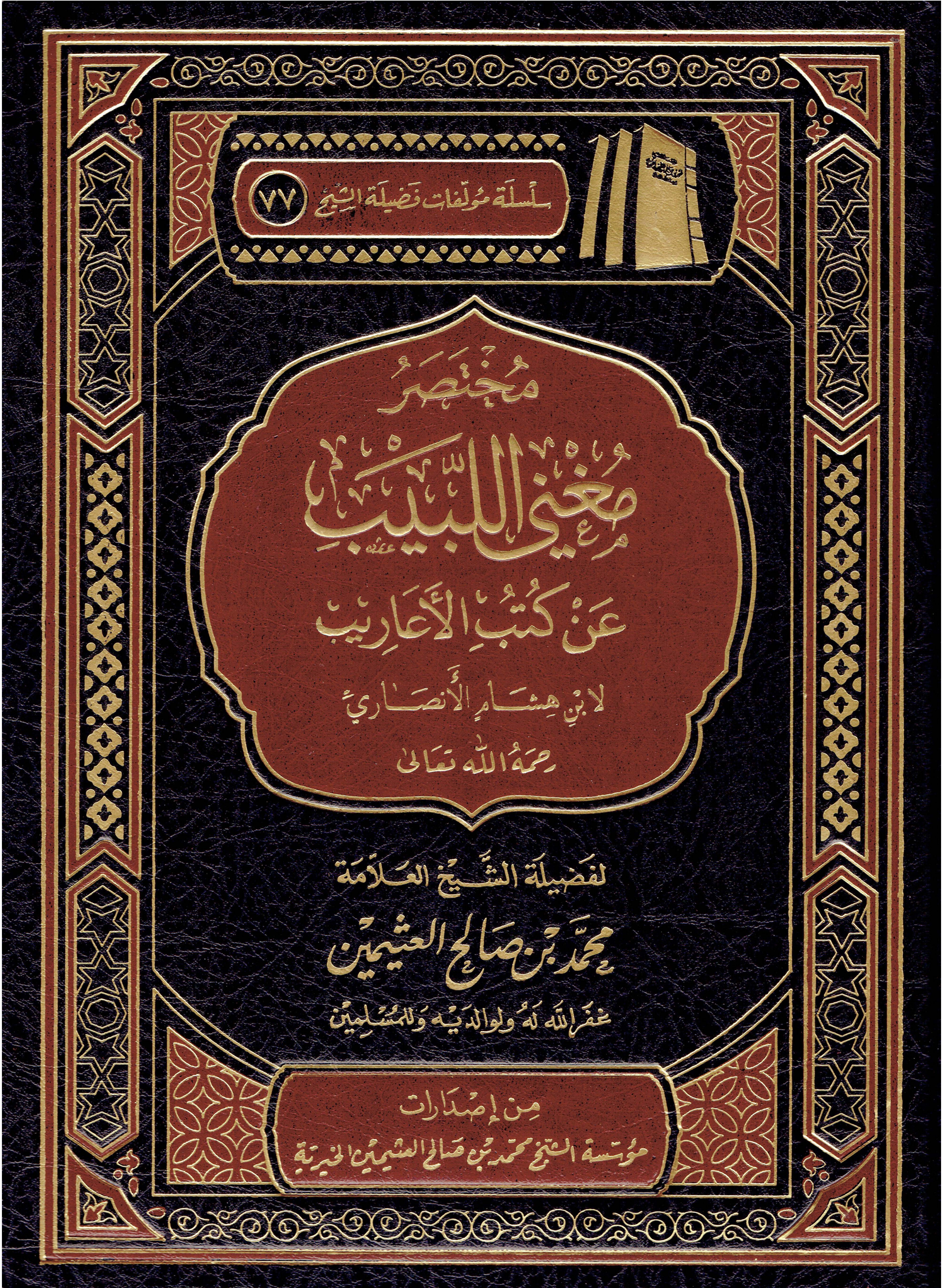
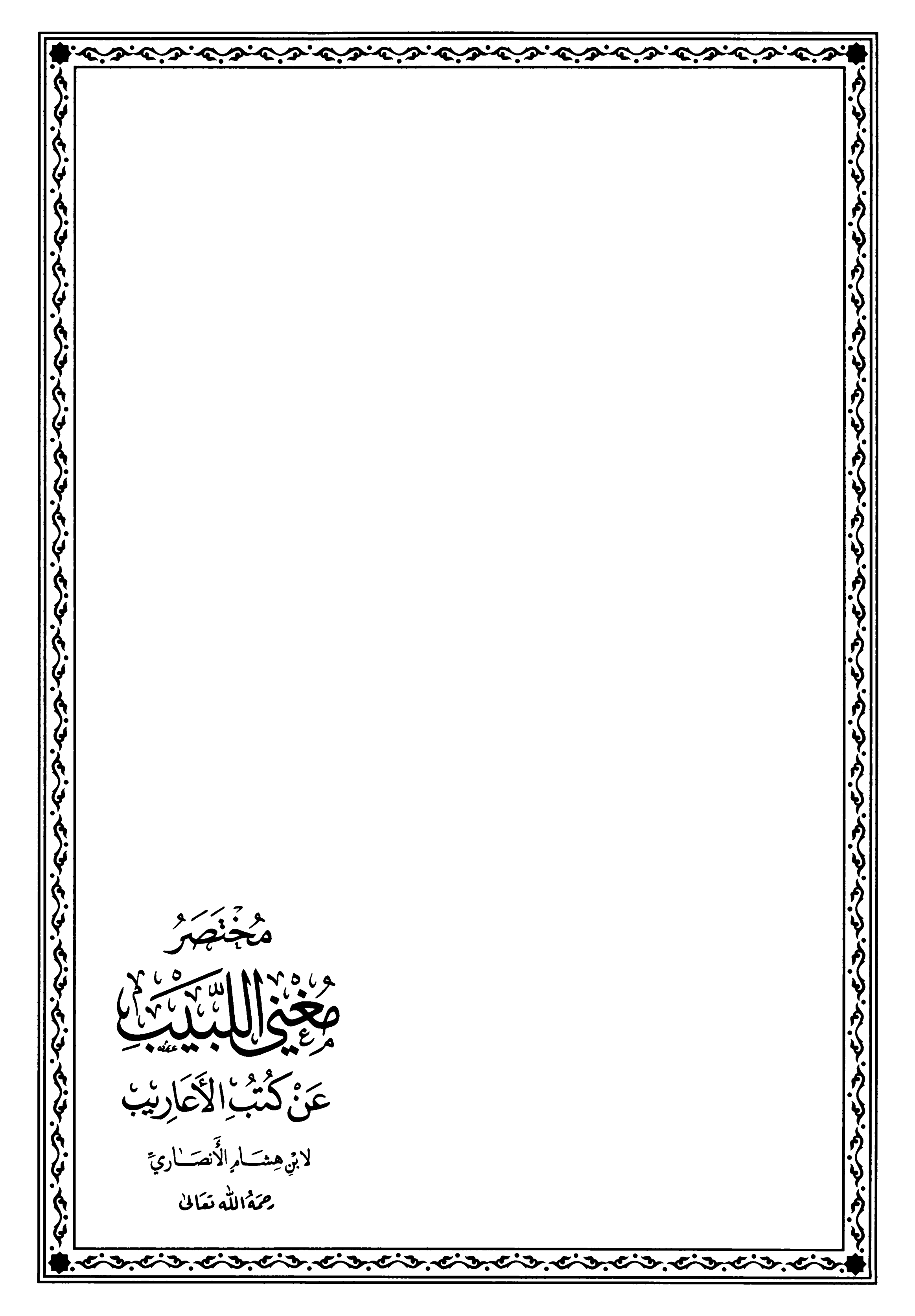

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ ٧٧
مختصر
مغني اللبيب
عن كتب الأعاريب
لابن هشام الأنصاري
رحمه الله تعالى
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين
من إصدارات
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية



مُخْتَصَرُ

مُغْنِي اللَّبِيبِ

عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيبِ

لابْنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيِّ

رحمه الله تعالى

ح مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية. ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب./ محمد بن صالح العثيمين - عنيزة،

١٧٦ ص ؛ ١٧×٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ٧٧)

ردمك: ٨-٢٤-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١-اللغة العربية-النحو. ٢-اللغة العربية-الصرف

أ - العنوان ب -السلسلة

ديوي ٤١٥.١ ١٤٤٢/٩٣٥٤

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٩٣٥٤

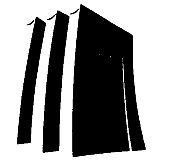
ردمك: ٨-٢٤-٨٣٠٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة السابعة

١٤٤٤هـ

يُطلب الكتاب من:

مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِح العُثَيْمِين الخَيْرِيَّة



المملكة العربية السعودية

القصيم - عنيزة - ٥١٩١١ ص. ب: ١٩٢٩

هاتف: ٠١٦/٣٦٤٢١٠٧ - ناسوخ: ٠١٦/٣٦٤٢٠٠٩

جوّال: ٠٥٥٣٦٤٢١٠٧ - جوّال المبيعات: ٠٥٠٠٧٣٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد و الحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة.

هاتف و فاكس: ٢٢٧٢٠٥٥٢ - محمول: ٠١٠١٠٥٥٧٠٤٤

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٧٧)

مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

لابن هشام الأنصاري

رحمه الله تعالى

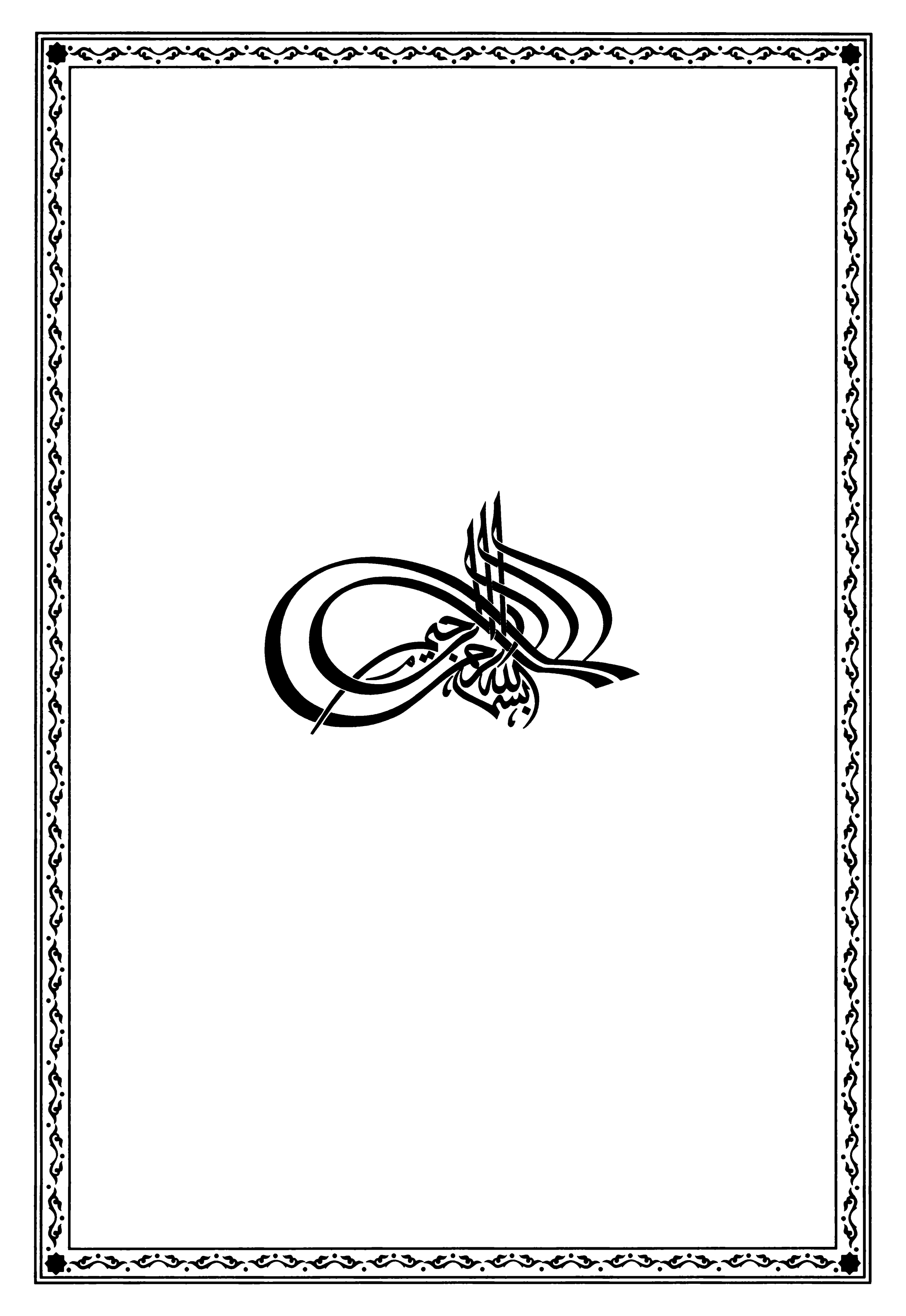
لفضيلة الشيخ العلامة

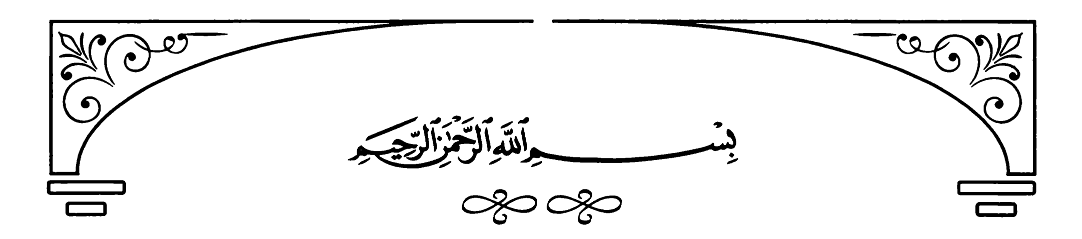
محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

من إصدارات

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية


بسم الله الرحمن الرحيم



مُقدِّمــةٌ

إنَّ الحمْدَ للهِ نَحمدُهُ، ونَستعينُهُ، ونَستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنْفُسِنا، ومِن سيِّئاتِ أعْمالِنا، مَن يَهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهد أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وَحْدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عَبْدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وأصْحابِهِ ومَن تَبِعَهم بإحْسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، وسلَّم تَسْليمًا كثيرًا.

أمَّا بَعْدُ، فقد قام **فضيلةُ شَيْخِنا محمَّدِ بنِ صالح العُثَيْمين -رحمه اللهُ تعالى-** عام ١٣٨٩هـ باخْتِصارِ كتابِ **(مُغْني اللَّبيبِ عن كُتُبِ الأعاريب)** لابنِ هِشامٍ الأنْصارِيِّ(١)، المُتَوفَّى عام ٧٦١هـ، تَغمَّدَهُ اللهُ بواسعِ رَحمَتِهِ ورِضْوانِهِ، وأَسْكَنَه فَسيحَ جَنَّاتِه.

ثُمَّ إنَّه في عامِ ١٤١٧هـ سعَى **الشَّيْخُ الأستاذُ الدكتورُ فريدُ بنُ عبْدِ العزيزِ الزَّامِلِ السّليم** -أثابه اللهُ- في نَشْرِ هذا المُخْتَصَرِ النَّفيسِ، واسْتأذَنَ شَيْخَهُ، فأَذِنَ له بذلك، وصَدَرَ مطْبوعًا بعِنايتِهِ -جزاه اللهُ خيرًا- مِنْ حيْثُ عزْوُ الآياتِ، وتَخْريجُ الأحاديثِ والشَّواهِدِ الشِّعْرِيَّةِ، وتَوْثيقُ النُّقولِ، وعَمَلُ الفهارِسِ التَّفْصيليَّةِ.

---

(١) هو جمالُ الدِّين عبدُ الله بنُ يُوسُفَ بن هِشَامٍ الأنصاريُّ، كان إمَامًا في النَّحْوِ، وُلِدَ بمصر عام ٧٠٨هـ، وتُوفِّي بها عام ٧٦١هـ، رحمه الله تعالى.
انظر الدرر الكامنة (٢/ ٣٠٨)، الأعلام (٤/ ١٤٧)، بغية الإيضاح (٢/ ٦٨).

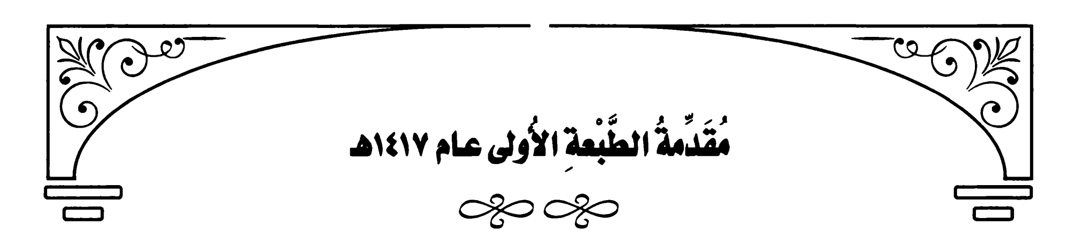
وإنفاذًا للْقواعِدِ والتَّوْجيهاتِ الَّتي قرَّرَها فضيلةُ شيْخِنا -رحمه اللهُ تعالى- لإخْراجِ مؤلَّفاتِهِ أُعيدَ هذا الكِتابُ للطِّباعَةِ والنَّشْرِ.

نَسألُ اللهَ تَعالى أنْ يَجْعَلَ هذا العَمَلَ خالِصًا لوجْهِهِ الكريمِ، نافعًا لطُلَّابِ العِلْمِ، وأن يَجْزِيَ فضيلةَ شيْخِنا خيْرَ الجَزاءِ، ويُضاعِفَ له المَثوبَةَ والأجْرَ، ويُعْلِيَ درجَتَهُ في المَهْدِيِّينَ؛ إنه سميعٌ قريبٌ.

القِسْمُ العِلْميُّ

في مؤسَّسةِ الشَّيْخِ محمَّدِ بنِ صالح العُثَيْمين الخيريَّةِ

١٨ شوّال ١٤٤٢هـ



مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الأُولى عام ١٤١٧هـ

إنَّ الحَمْدَ للهِ نحمَدُهُ، ونستعينُهُ، ونستغفِرُهُ، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنْفُسِنا، ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ومَن يُضْلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وحْدَهُ لا شَريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِهِ وصحْبِهِ، وسلَّمَ تسْليمًا كثيرًا.

أمَّا بعْدُ، فإنَّ لِـ: (مُغْني اللَّبيبِ) لابْنِ هِشامٍ الأنْصارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَنْزِلَةً كُبْرى في نَفْسي، ومَكانةً عُظْمى، وفَضْلًا لا أُنْكِرُهُ، فهو أحَدُ المَفازِعِ الَّتي أَفْزَعُ إليها -بعد التَّوكُّلِ على اللهِ- إذا سَلَكْتُ إلى مسألةٍ نحْوِيَّةٍ فجًّا مُظْلِمًا، أو سبيلًا مُعْوَجًّا، أو أخْطأْتُ الصِّراطَ الأَقْوَمَ، وكُنْتُ أجِدُهُ الفَجَّ الواسِعَ النَّيِّرَ، والطَّريقَ القويمَ، والصِّراطَ المُسْتقيمَ.

ولكنِّي لِعَوْلِ الصَّبْرِ، وقِلَّةِ الجَلَدِ، سرعَانَ ما أمَلُّ، فإنْ لم أمَلَّ مِن إمْعانِ النَّظَرِ والتَّدْقيقِ بِالعِبارةِ حتَّى أفهَمَها، مَلِلْتُ مِن طولِ المَوْضوعِ وسَعَتِهِ، فَتَجِدُني أُقَلِّبُ الصَّفَحاتِ، أَعُدُّها أَنْتَظِرُ النِّهايةَ.

وَلَقَدْ سُرِرْتُ جدًّا عندما علِمْتُ بمُخْتَصَرِ المُغْني لِفَضيلةِ شيْخِنا محمَّدِ بنِ صالح العُثَيْمين، فأَمَّلْتُ أن يكونَ بُغْيَتي، فلَسْتُ أضيقُ ذَرْعًا بإمْعانِ الفِكْرِ الَّذي يحتاجُهُ كلُّ مُخْتَصَرٍ، ولكنِّي أضيقُ بِسَعَةِ المَوْضوعِ الَّذي هو سِمَةُ كلِّ مُطَوَّلٍ.

ولَمَّا رأَيْتُهُ مخطوطًا عَرَضَ لي الاعْتِناءُ به، والسَّعْيُ في نَشْرِهِ، دون الإضافاتِ والتَّعْليقاتِ، فلسْتُ أهْلًا لها، ولا أرى هذا عَلَيَّ إلَّا واجبًا، وهي مُحاولةٌ لعلَّها تكونُ

بإذْنِ اللهِ ناجِحَـةً في خِدْمةِ لُغَـةِ الكِـتابِ العـزيزِ ومَنْ طَلَبَها، فتـوكَّلْتُ على اللهِ وبدأْتُ.

ونظرًا لقلَّةِ الخِبْرَةِ، ولِقِصَرِ النَّظَرِ عن الاسْتِقْصاءِ، فلن يَسْلَمَ هذا الاعْتِناءُ مِن عُيوبٍ لا مَصْدَرَ لها سِوى صاحِبِهِ، فإنْ تجِدْ هذا -أخي القَارِئ- فغُضَّ الطَّرْفَ عنه، والتَمِسْ لأخيك العُذْرَ، نسأَلُ اللهَ لنا ولك العفْوَ والعافيةَ، وأُريدُ أن أنبِّهَكَ -أخي القَارِئ- إلى أُمورٍ:

أوَّلُها: إذا رأيْتَ الحاشيةَ مُشارًا إليها بـ(فضيلة الشيخ المختصر) فهي حاشِيَةٌ في المَتْنِ، أي: مِن كلامِ المُخْتَصِرِ -حفظه الله-.

الثَّاني: إذا ذَكَرْتُ (شرْحَ التَّسْهيلِ) فإنَّما أعني به الَّذي أَلَّفَهُ ابنُ مالكٍ.

الثَّالثُ: إذا أحَلْتُ إلى (المُغْني) بدونِ تَحْديدٍ فإنَّما أعني به الَّذي حقَّقَهُ د. مازنُ المُبارَك، وعَلِيٌّ حَمْد اللهِ.

عَمَلي في هذا الكِتابِ:

يتلخَّصُ هذا الجُهْدُ المُقِلُّ بهذه النِّقاطِ:

١- عَزْوُ الآياتِ القُرْآنيَّةِ بِذِكْرِ السُّورةِ ورَقْمِ الآيةِ، يتساوى ما إذا كانَتِ الآيةُ المُسْتَشْهَدُ بها كامِلَةً، أو كان المُسْتَشْهَدُ به بعْضَها؛ ثِقَةً بمَعْرفةِ القارِئِ السَّابقةِ بالقرآنِ الكريمِ.

٢- تخريجُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ مِن الصَّحيحيْنِ، وقد أُخَرِّجُ من غيْرِهِما، كَمُسْنَدِ الإمامِ أحمَدَ بنِ حَنْبلٍ.

٣- تخريجُ الشَّواهِدِ الشِّعْريَّةِ، ونِسْبَتُها إلى قائليها متى أمْكَنَ ذلك، مائلًا إلى الإجْمالِ في ذلك؛ إذ ليس مِن المُهِمِّ أنْ أفَصِّلَ في رِواياتِ البَيْتِ، وعَزْوِ كلِّ نِسْبَةٍ إلى مَصْدَرِها؛ إذ لا يترَتَّبُ على هذا كبيرُ فائدةٍ، وليس مِن صميمِ العَمَلِ.

ويُلاحِظُ القارئُ أنَّني لم أُعْرِبِ الأبْياتَ، بل اكتفيْتُ بذِكْرِ موْضِعِ الشَّاهِدِ، وَوَجْهِ الاسْتِشْهادِ فيها، وذلك لأنَّني قد سُبِقْتُ بِمَنْ أَعْرَبَ شواهِدَ المُغْني وشَرَحَها، واعْتَنى بها مِن قَبْلي، بل أَفْرَدَ لها مؤلَّفًا خاصًّا[1].

٤- توثيقُ النُّقولِ، بذِكْرِ موْضِعِ النَّقْلِ فيما توفَّرَ لديَّ مِن مؤلَّفاتِ المَنْقولِ عنه، مكتفيًا بموْضِعٍ واحدٍ إن تعدَّدَتِ المَواضعُ.

٥- وضْعُ الفهارِسِ التَّفْصيليَّةِ: فهارِسِ الآياتِ القرآنيَّةِ والأحاديثِ النَّبويَّةِ، والشَّواهِدِ الشِّعْريَّةِ، والأعْلامِ والأماكنِ والقَبائلِ، خاتمًا بفِهْرِسِ المَوْضوعاتِ الواردةِ في الكِتابِ.

واللهَ أسْأَلُ أن ينْفَعَ به، وأن يرزُقَنا إخْلاصَ النِّيَّةِ، وقَبولَ العَمَلِ، وأن يوفِّقَنا جميعًا إلى ما يُحِبُّ ويرضى، ويهْدِيَنا صِراطَهُ المُسْتقيمَ.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نَبيِّنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ أجْمعينَ.

كَتَبَهُ: فريدُ بنُ عبْدِ العزيزِ الزَّامل السّليم

عُنَيْزَة في ٤ / ٨ / ١٤١٧هـ

---

(١) انظر: شرح شواهد المغني للسُّيوطيِّ، وشرح أبيات المغني للبغداديِّ.

مختصر المغني
بقلم
محمد الصالح العثيمين

١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

هذا مختصر من المغني لابن هشام رحمه الله

١- "أ" على وجهين أحدهما ان تكون لنداء القريب كقوله أفاطم مهلا بعض هذا التدلل الثاني ان تكون للاستفهام كقولك أزيد قائم وهي أصل ادوات الاستفهام ولذلك اختصت بأمور أحدها حذفها كقوله :

فوالله ما ادري وان كنت داريا ... بسبع رمين الجمر ام بثمان

الثاني: انها تجمع بين التصور والتصديق وغيرها إما للتصديق كهل او للتصور كبقية الادوات الثالث انها تدخل على الاثبات والنفي مثل ألم نشرح لك الرابع تمام التصدير فلا تذكر بعد ام التي للاضراب فلا يقال اقام زيد أم أقعد ويقال ام هل قعد واذا كانت في جملة معطوفة بالواو او ثم او الفاء قدمت على العاطف مثل اولم يسيروا أثم إذا ما وقع آمنتم به أفلم يسيروا وغيرها يتأخر مثل فهل انتم مسلمون وعلى هذا فتكون الجملة التي بعد العاطف معطوفة على ما قبلها هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف الزمخشري وجماعة فقالوا الهمزة في موضعها والمعطوف عليه جملة محذوفة بين الهمزة والعاطف تقدر بحسب المقام وهو ضعيف لعدم اطراده

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الى ثمانية معان تفهم من السياق الأول التسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها مثل سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ما ابالي أقمت ام قعدت . الثاني الانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع كقوله تعالى أشهدوا خلقهم . ولذلك اذا دخلت هذه الهمزة على منفي لزم ثبوته لأن ابطال النفي اثبات كقوله ألم نشرح لك . الثالث الانكار التوبيخي وهي التي تقتضي ان ما بعدها واقع وفاعله ملوم مثل أغير الله ابغي ربا . الرابع التقرير ومعناه حمل المخاطب على الاقرار بأمر قد تقرر عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يليها الشيء المقرر به كما يجب في الاستفهامية

الصفحة الأولى من المخطوط بقلم فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى

ألحن بحجته من بعض ومنها إعطاء الفاعل إعراب المفعول وبالعكس عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وسمع نصبهما كقوله:

قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وسمع رفعهما كقوله

كيف من صاد عقعقان وبوم مختصرا

وبهذا تم ما أردنا نقله من مغني اللبيب في يوم الخميس

الموافق ٦ ربيع الأول سنة ١٣٨٩ هـ والحمد لله الذي بنعمته

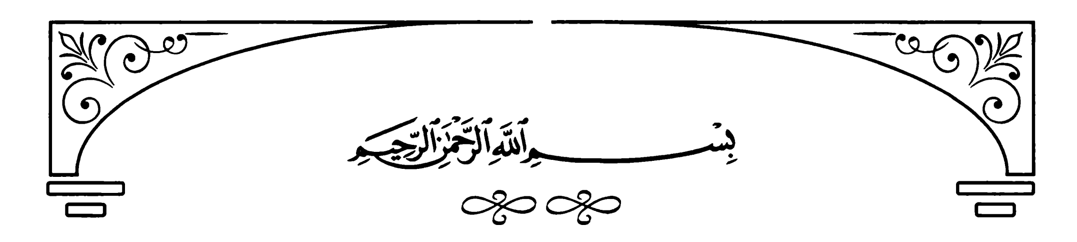
تتم الصالحات وصلى الله وسلم على نبينا محمد

وآله وصحبه مدى الأوقات

آمين آمين

آمين

الصفحة الأخيرة من المخطوط بقلم فضيلة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى



الحمْدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ، ونُصَلِّي ونسلِّمُ على نبيِّنا محمَّدٍ، وآلِهِ وصَحْبِهِ أجمعينَ.

هذا مُخْتَصَرٌ مِنَ (المُغْنِي) لابنِ هِشامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ

البابُ الأوَّلُ
في تَفْسيرِ المُفْرَدَاتِ، وذِكْرِ أحْكَامِها

حَرْفُ الألِفِ

* (أ)[1] وتأتي على وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنْ تكونَ لِنِداءِ القَريبِ، كقَوْلِهِ:

١- أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ

وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي[2]

الثَّاني: أن تكونَ لِلاسْتِفْهامِ، كقَوْلِكَ: «أزيدٌ قَائِمٌ؟» وهي أصْلُ أدواتِ الاسْتِفْهامِ، ولِذلك اخْتَصَّتْ بِأُمورٍ:

أَحَدُها: حَذْفُها، كقَوْلِهِ:

---

(١) انظر: المغني (ص:١٧).

(٢) هذا بيت من الطويل لامرئ القيس، انظر: الديوان (ص:١٤٧).

والشَّاهد: قوله: «أَفَاطِمَ»، فقد استعمل الهمزة لنداء القريب.

٢- فَوَاللهِ مَا أَدْرِي، وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ، أَمْ بِثَمَانِ؟[١]

الثَّاني: أنَّها تَجْمَعُ بيْنَ التَّصوُّرِ والتَّصْديقِ، وغيْرُها إمَّا للتَّصْديقِ كـ: «هَلْ»، أو لِلتَّصوُّرِ كبَقِيَّةِ الأدواتِ.

الثَّالثُ: أنَّها تَدْخُلُ على الإثْباتِ والنَّفْيِ، مِثْلُ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١].

الرَّابعُ: تمامُ التَّصْديرِ، فلا تُذْكَرُ بَعْدَ «أم» الَّتي للإضْرابِ، فلا يُقَالُ: «أقامَ زَيْدٌ، أمْ أَقَعَدَ؟» ويُقالُ: «... أَمْ هَلْ قَعَدَ؟».

وإذا كانت في جُمْلَةٍ مَعْطُوفَةٍ بالواوِ أو (ثُمَّ) أو الفاءِ قُدِّمَتْ على العاطِفِ، مِثْلُ: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [الروم:٩]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [يونس:٥١] ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾ [يوسف:١٠٩]، وغَيْرُها يتأخَّرُ، مِثْلُ: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٨].

وعلى هذا فتكونُ الجُمْلةُ الَّتي بَعْدَ العاطِفِ مَعْطُوفَةً على ما قَبْلَها، هذا مَذْهبُ سِيبَوَيْهِ[٢] والجُمْهورِ، وخالَفَ الزَّمَخْشريُّ وجماعَةٌ، فقالوا: الهَمْزَةُ في مَوْضِعِها، والمَعْطُوفُ عليه جُمْلَةٌ مَحْذُوفَةٌ بَيْنَ الهَمْزةِ والعاطِفِ، تُقَدَّرُ بِحَسَبِ المَقامِ[٣]. وهو ضَعيفٌ؛ لِعَدَمِ اطِّرادِهِ.

---

(١) هذا بيت من الطويل لعُمَرَ بن أبي ربيعة، انظر: الديوان (ص:٢٠٩)، وهو فيه:

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي، وَإِنِّي لَحَاسِبٌ بِسَبْعٍ رَمَيْتُ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ؟

والشَّاهد: قوله: «بِسَبْعٍ»، فالمراد: أبسبع.

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ١٨٧) وما بعدها.

(٣) فتُقدَّر الأولى مثلًا: أَمَكَثُوا ولم يَسِيروا. [الهمع (٢/ ٦٩)].

فَصْلٌ[1]

قد تَخْرُجُ الهَمْزةُ عن الاسْتِفْهامِ إلى معانٍ ثمانِيَةٍ تُفْهَمُ مِن السِّياقِ:

الأوَّلُ: التَّسْويـةُ، وهي الدَّاخِلَةُ على جُمْلَـةٍ يصِحُّ حُلولُ المَصْدَرِ محَلَّها، مِثْلُ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، و(ما أُبالي أَقُمْت، أم قَعَدْت).

الثَّاني: الإنْكارُ الإبْطاليُّ، وهي الَّتي تَقْتَضي أنَّ ما بعْدَها غيْرُ واقِعٍ، كَقَوْلِهِ تعالى: ﴿أَشَهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ [الزخرف:١٩]، ولذلك إذا دَخَلَتْ هذه الهَمْزةُ على منْفِيٍّ لزِمَ ثُبوتُهُ؛ لأنَّ إبْطالَ النَّفْيِ إِثْباتٌ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:١].

الثَّالثُ: الإِنْكَارُ التَّوْبيخيُّ، وهي الَّتي تَقْتَضي أنَّ ما بعْدَها واقعٌ، وفاعِلَهُ مَلُومٌ، مِثْلُ: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ [الأنعام:١٦٤].

الرَّابعُ: التَّقْريرُ، ومَعْناه: حَمْلُ المُخاطَبِ على الإقْرارِ بأمْرٍ قد تقرَّرَ عنْدَهُ ثُبوتُهُ أو نَفْيُهُ، ويَجِبُ أن يَلِيَها الشَّيْءُ المقرَّرُ به؛ كما يجِبُ في الاسْتِفْهاميَّةِ أنْ يَلِيَها الشَّيْءُ المُسْتَفْهَمُ عنه، تقولُ في الاسْتِفْهامِ عن الفِعْلِ أو تَقْريرِهِ: «أَضَرَبْتَ زَيْدًا؟» وعن الفاعِلِ: «أَأَنْتَ ضَرَبْتَهُ؟» وفي المَفْعولِ: «أَطَعامًا أَكَلْتَ؟».

الخامِسُ: التَّهكُّمُ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود:٨٧].

السَّادسُ: الأمْرُ، كقوْلِهِ تَعالى: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران:٢٠].

السَّابعُ: التَّعجُّبُ، كقوْلِهِ تَعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان:٤٥].

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٤).

الثَّامنُ: الاسْتِبْطاءُ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحديد:١٦].

* (أَجَلْ)[١] حَرْفُ جوابٍ كـ: (نَعَمْ)، فتكـونُ تَصْـدِيقًا للمُخْبِرِ، وإِعْلَامًا للْمُسْتَخْبِرِ، وَوَعْدًا لِلطَّالِبِ.

* (إِذَنْ)[٢] حَرْفٌ عِنْدَ الجُمْهورِ، وهي لِلْجوابِ والجَزاءِ، وقد تَتَمَحَّضُ لِلْجوابِ، والأَكْثرُ: أن تَقَعَ في جَوابِ (إِنْ) أو (لَوْ) ظاهِرَتَيْنِ أو مُقدَّرَتَيْنِ.

مثالُ المُقَدَّرِ: قوْلُهُ تَعالى: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون:٩١].

ويُوقَفُ عليها بالأَلِفِ كما تُكْتَبُ به، وَقِيلَ: بالنُّونِ. وقِيلَ: إن عَمِلَتْ فبالأَلِفِ، وإلَّا فبالنُّونِ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَها وبَيْنَ «إذًا».

وتَنْصِبُ المُضارعَ بشَرْطِ: تَصْدِيرِها، واسْتِقْبالِهِ، واتِّصالِهما، أو انْفِصالِهما بالقَسَمِ أو بـ: (لا) النَّافِيَةِ، وقِيلَ: أو بالظَّرْفِ، أو بالنِّداءِ، أو الدُّعاءِ، أو بِمَعْمولِ الفِعْلِ.

* (إِنْ) على أرْبعةِ أوْجُهٍ:

[الأوَّلُ]: شَرْطِيَّةٌ، مِثْلُ: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم﴾ [الأنفال:٣٨].

الثَّاني: نَافِيَةٌ، وتَدْخُلُ على الجُمْلتيْنِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة:٢]، ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف:٥].

ولا يُشْتَرَطُ أن تَقَعَ بَعْدَها (إلَّا)، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنِۭ بِهَٰذَآ﴾ [يونس:٦٨].

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٩).

(٢) انظر: المغني (ص:٣٠).

والأكْثَرُ إِهْمَالُها، وقِيلَ: بل تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ).

الثَّالثُ: مُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقيلةِ، وتَدْخُلُ على الجُمْلتيْنِ.

فإن دَخلَتْ على الاسْمِيَّةِ جاز إِعْمالُها خِلافًا للكوفِيِّينَ[1].

وإنْ دَخلَتْ على الفِعْلِ أُهْمِلَتْ وُجُوبًا.

والأَكْثرُ: أن يَلِيَها ماضٍ نَاسِخٌ، ثُمَّ مُضارعٌ نَاسِخٌ، ثُمَّ ماضٍ غيْرُ نَاسِخٍ، ثُمَّ مُضارعٌ غَيْرُ ناسخٍ، ولا يُقاسُ على الأَخِيرَيْنِ.

الرَّابعُ: زائدةٌ، وأكْثرُ ما تقعُ بَعْدَ (ما) النَّافيَةِ، كقَوْلِهِ:

٣- **بَنِـي غُدَانَـةَ، مَـا إِنْ أَنْـتُمُ ذَهَـبٌ ... وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ**[2]

* **(أَنْ)**[3] تأتي اسْمًا ضَميرًا، نحْوُ: أَنْتَ. والتَّاءُ حَرْفُ خِطابٍ عنْدَ الجُمْهورِ.

وتأتي حَرْفًا على أرْبعةِ أوْجُهٍ:

[الأوَّلُ]: أنْ تكونَ حَرْفَ مَصْدَرٍ ناصِبًا لِلْمُضارِعِ، فَتَقَعُ مُبْتَدأً، نَحْوُ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:١٤٨]، وفاعِلًا في نَحْوِ: «يُعْجِبُني أن تَقُومَ»، ومَفْعُولًا نَحْوُ: «أُحِبُّ أن تَقُومَ»، ومَجْرُورًا نَحْوُ: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف:١٢٩].

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ١٩٥).

(٢) هذا بيت من البسيط، ولم أجد قائله، انظر: شرح التسهيل (١/ ٣٧٠)، والتصريح (١/ ١٩٦)، والهمع (٢/ ١١٢)، والدرر (٢/ ١٠١)، وقد ورد هذا البيت بنصب (ذَهَب) وبرفعها، فالرفع على أنَّ (إنْ) زائدة، وقد أبطلت عمل (ما) النافية، فلا تعمل عمل (ليس)، أمَّا بالنصب فعلى أن (إنْ) نافية مُؤَكِّدة لـ: (ما). انظر: عدة السالك (١/ ٢٧٥).

(٣) انظر: المغني (ص:٤١).

وقد تُهْمَلُ؛ حَمْلًا على (ما) المَصْدريَّةِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ) [البقرة:٢٣٣] على قِراءةِ الرَّفْعِ[١].

الثَّاني: أنْ تكونَ مُخَفَّفَةً مِن الثَّقيلةِ، فَتَقَعُ بعْدَ فِعْلِ اليَقينِ أو ما نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه:٨٩].

وإذا دخَلَتْ على الجُمْلةِ الاسميَّةِ نَصَبَتِ الاسْمَ، ورَفَعَتِ الخَبَرَ.

وشَرْطُ اسْمِها: أن يكونَ ضميرًا مَحْذُوفًا، وخَبَرُهَا جُمْلَةً، إلَّا أن يُذْكَرَ اسْمُها، فيَجُوزُ الأمْرانِ، كقوْلِهِ:

٤- بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا[٢]

الثَّالثُ: أنْ تكونَ مُفَسِّرَةً بمَعْنى: (أيْ)، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧]، وأنْكَرَها الكُوفيُّونَ، **قال المُؤلِّفُ:** وهو عِنْدي مُتَّجِهٌ[٣].

وَيُشْتَرَطُ: أَلَّا يَدْخُلَ عليها جارٌّ، وأن تَقَعَ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ، السَّابقةُ فيها مَعْنى القَوْلِ دونَ حُرُوفِهِ، إلَّا أن يكونَ القَوْلُ مُؤَوَّلًا بغَيْرِهِ، كما في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ

---

(١) وهي قراءة مجاهد، وتروى عن ابن عباس، انظر: الدر المصون (٢/ ٤٦٣).

(٢) هذا بيت من المتقارب، لجنوب (أو عمرة) بنت العجلان الهذلية، انظر: الإنصاف (١/ ٢٠٧)، وشرح المفصل (٨/ ٧٥)، والتصريح (١/ ٢٣٢)، ولكعب بن زهير في الأزهية (ص:٦٢)، وتلخيص الشواهد (ص:٣٨٠)، وليس في ديوانه.
والشَّاهد فيه: «بِأَنْكَ رَبِيعٌ»، فقد ذكر اسم (أنْ)، هو كاف الخطاب، وجاء خبرها مفردًا، وهو «رَبِيعٌ»، وفي الشَّطر الثَّاني جاء الخبر جملةً، فجاز الأمران.

(٣) وذلك لأنك لو أتيت بـ: (أي) مكان (أن) في قولك: «كتبت إليه أن قم» لم تجده مقبولًا. [المغني -تحقيق عبدالحميد- (١/ ٣٩)].

أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ [المائدة:١١٧] أيْ: ما أمَرْتُهُم إلا بما أمَرْتَني به... إلخ.

الرَّابعُ: أن تكونَ زائدةً، مثْلُ: قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف:٩٦]، وتُفيدُ التَّوْكيدَ كسائِرِ الزَّوائدِ.

وَزِيدَ على هذه الأَوْجُهِ أَوْجُهٌ أُخْرى، منها:

الأَوَّلُ: أَنْ تَكونَ شرطيَّةً، قاله الكوفيُّونَ، ورجَّحهُ المؤلِّفُ[1].

الثَّاني: النَّفْيُ.

الثَّالثُ: مَعْنى (إذْ)، ذَكَرَهُ بعْضُهم في قوْلِهِ تَعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق:٢].

*** (إنَّ)[2] وتأتي على وَجْهَيْنِ:**

الأَوَّلُ: أن تكونَ حَرْفَ توْكيدٍ، فَتَنْصِبُ الاسْمَ، وتَرْفَعُ الخَبَرَ، وقد تَنْصِبُهما في لُغَةٍ، كقَوْلِهِ:

٥- إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافًا، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[3]

---

(١) فتكون كـ: (إن) المكسورة، وذلك لأدلة، منها: تواردهما في الموضع الواحد، كقوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾. انظر: المغني [عبد الحميد] (١/ ٤٤)، وشرح المفصل (٢/ ٩٩).

(٢) انظر: المغني (ص:٥٥).

(٣) هذا بيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة، انظر: الجنى الداني (ص:٣٩٤)، وشرح شواهد المغني (ص:٤٥)، شرح التسهيل (٢/ ٩)، والهمع (١/ ٣٤)، والأشموني (١/ ٢٣٠)، ولم أجده في الديوان.

وقد يَرْتَفِعُ بَعْدَها المُبْتَدأُ، فيكونُ اسْمُها ضَمِيرَ الشَّأْنِ مَحْذُوفًا.

الثَّاني: أن تكونَ حَرْفَ جوابٍ بمَعْنى: نَعَمْ. كقوْلِ ابنِ الزّبيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إنَّ، وَراكِبَها» لِمَنْ قال له: «لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْني إليك».

* (أنَّ)[1] وتأتي على وجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أن تكونَ حَرْفَ تَوْكيدٍ، يَنْصِبُ الاسْمَ، ويرْفَعُ الخَبَرَ، وهي مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ، تُؤَوَّلُ مع مَعْمُولَيْها بمَصْدرٍ.

فإن كانَ الخَبَرُ مُشْتَقًّا فالمَصْدرُ مِن لَفْظِهِ مُضافًا إلى اسْمِها، مِثْلُ: «بَلَغَني أنَّكَ قائمٌ»، أي: قيامُكَ، وإن كان جامِدًا قُدِّرَ بِالْكَوْنِ، مِثْلُ: «بَلَغَني أنَّك زَيْدٌ» أي: كَوْنُكَ زَيْدًا.

الثَّاني: أن تكونَ لُغَةً في (لَعَلَّ).

* (أَمْ)[2] على أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ:

الأوَّلُ: أنْ تكونَ مُتَّصِلَةً، وهي الَّتي لا يَسْتَغْني ما قَبْلَها عمَّا بَعْدَها، وتَقَعُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْويةِ، نَحْوُ: «سَواءٌ عليَّ أَقُمْت، أَمْ قَعَدتَ»، وبَعْدَ هَمْزَةٍ يُطْلَبُ بها وبـ: (أَمِ) التَّعْيينُ، نَحْوُ: «أزَيْدٌ قائمٌ، أمْ عَمْرٌو؟».

فالواقعةُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْويةِ لا تَسْتَحِقُّ جوابًا، والكلامُ معها قابلٌ للتَّصْديقِ والتَّكْذيبِ.

= والشَّاهد فيه: نصب (أُسْدًا)، وهي خبر (إنَّ)، وخرج على أن الجزء الثاني حال، والخبر محذوف، فيكون التقدير: إن حراسنا تلقاهم أسدًا. [حاشية الصبان (١/ ٢٦٩)].

(١) انظر: المغني (ص:٥٥).

(٢) انظر: المغني (ص:٦١).

ولا بُدَّ أنْ تكونَ بَيْنَ جُمْلتيْنِ في تأْويلِ مُفْرَدَيْنِ، كما في الآية[١]، والتَّقْديرُ: سَوَاءٌ عليهِمُ اسْتِغْفارُكَ لهم وعدَمُهُ.

والواقعةُ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّعْيينِ بِخِلافِها فيما ذُكِرَ، فتَقَعُ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ كالمِثَالِ، أو جُمْلَتَيْنِ لَيْسَتَا في تأْويلِ المُفْرَدَيْنِ، كقَوْلِهِ:

٦- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا
شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ، أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ؟[٢]

الوَجْهُ الثَّاني: أن تكونَ مُنْقَطِعَةً، وهي الَّتي لا يُفَارِقُها الإِضْرابُ، وتَقَعُ في:

▪ الخَبَرِ المَحْضِ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة:٢-٣].

▪ وفي اسْتِفْهامٍ بغَيْرِ الهمزةِ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد:١٦].

▪ وفي استفهامٍ بالهمزةِ إذا خَرَجَ عن مَعْناهُ الأَصْلِيِّ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف:١٩٥]؛ لأنَّ الهمزةَ هنا للإِنْكَارِ،

---

(١) الآيةُ هي قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ﴾ في سورة المنافقون، رقم (٦).

(٢) هذا بيت من الطويل للأسود بن يعفر، أو للعين المنقري، في «ديوانه» (ص:٣٧). وانظر: الكتاب (٣/ ١٥٤)، والمقتضب (٣/ ٢٩٤)، والتصريح (٢/ ١٤٣).

والشَّاهد فيه: حذف همزة الاستفهام في قوله: «شُعَيْث»، وذلك للضرورة، سهل ذلك دلالة (أم) عليها، والأصل: أشعيث.

وقال أبو عُبَيْدَةَ[١]: إنَّها قد تُفارِقُ الإضْرابَ لِلاسْتفْهامِ المُجَرَّدِ.

الثَّالثُ: أن تَقَعَ زَائِدَةً، كقَوْلِهِ:

٧- يَـا لَيْـتَ شِـعْرِي وَلَا مَنْجَـا مِـنَ الْـهَرَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَـدَمِ؟[٢]

الرَّابعُ: أن تكونَ لِلتَّعْريفِ، كما نُقِلَ عن حِمْيَرَ وطَيِّئٍ مِثْلُ: (امْقَمَر).

* (أَلْ)[٣] على ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أن تكونَ اسمًا مَوْصُولًا مُشْتَرَكًا، ويُوصَلُ بها اسْمُ الفاعِلِ واسْمُ المَفْعولِ دون الصِّفةِ المُشَبَّهَةِ واسْمِ التَّفْضيلِ.

وقد تُوصَـلُ بِظَرْفٍ أو جُمْلَةٍ اسميَّةٍ أو فعليَّةٍ فِعْلُها مُضَارِعٌ، وذلك خاصٌّ بالشِّعْرِ.

الثَّاني: أن تكون حَرْفَ تَعْرِيفٍ، إمَّا للعَهْدِ، أو لِلْجِنْسِ.

والعَهْدُ: إمَّا ذِكْريٌّ، أو ذِهْنيٌّ، أو حُضوريٌّ.

والجِنْسُ: إمَّا لاستِغْراقِ الأَفْرادِ، أو اسْتِغْراقِ خصائصِ الأَفْرَادِ، أو لِتَعْرِيفِ الماهِيَّةِ.

---

(١) انظر: تعليق محيي الدين عبد الحميد في أوضح المسالك (٣/ ٣٧٤).

(٢) هذا بيت من البسيط لسعد بن جُؤَيَّة، انظر: الأزهية (ص:١٣١)، والخزانة (٨/ ١٦١) والدرر (٦/ ١١٥).

والشاهد فيه: قوله: «أَمْ هَلْ عَلَى العَيْشِ»، فـ: (أم) هنا زائدة.

(٣) انظر: المغني (ص:٧١).

الثَّالثُ: أن تكونَ زَائِدَةً:

▪ إمَّا لازِمَةً، كالَّتي في الأَسْماءِ المَوْصُولَةِ، والمُقارِنَةِ لِلْأَعْلامِ، كـ: (الْيَسَع).

▪ وإمَّا لِلَمْحِ الْأَصْلِ، كالدَّاخلةِ على الأسْماءِ المَنْقولَةِ مِن مُجَرَّدٍ صالِحٍ لها، كـ: (حَارِثٍ) و(عبَّاسٍ)، وهذا النَّوْعُ سَماعِيٌّ، فلا يُقَالُ: (المُحَمَّدُ).

▪ وإمَّا لِلضَّرورةِ، كقَوْلِهِ:

٨- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ[1]

▪ وإمَّا شُذوذًا، كقَوْلِهِم: «ادْخُلُوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ»، و«جاؤوا الجَمَّاءَ الْغَفيرَ»[2].

* (أَمَا)[3] وَتَأْتِي عَلَى وجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أن تكونَ حَرْفَ اسْتِفْتاحٍ، كـ: (أَلَا)، وتَكْثُرُ قَبْلَ القَسَمِ، كَقَوْلِهِ:

٩- أَمَا وَاللهِ إِنَّ الظُّلْمَ شُومٌ ... وَمَا زَالَ الْمُسِيءُ هُوَ الظَّلُومُ[4]

---

(١) هذا بيت من الطويل لابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك، في ديوانه (ص:١٩٢)، ونسبه الفرَّاءُ لجرير كما في لسان العرب (١٠/ ٢٧٤) مادة (وسع). وانظر: الإنصاف (١/ ٣١٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٤) وشرح التسهيل (١/ ٤١).
والشاهد فيه: «الْيَزِيدِ» حيث إن (أل) هنا زائدة.

(٢) مثل عربي، قال في اللسان (٥/ ٢٧): أي: جاؤوا بجماعتهم الشَّريف والوضيع، ولم يتخلَّف أحد، وكانت فيهم كثرةٌ.
والشَّاهد: دخول الألف واللام شُذُوذًا على الحال.

(٣) انظر: المغني (ص:٧٨).

(٤) هذا بيت من الوافر لأبي العتاهية، في «ديوانه» (ص:٣٩٨)، و«الأغاني» (٣/ ١٤٥).
والشَّاهد فيه: «أَمَا والله»، فقد استعمل (أما) حرف استفتاح.

الثَّاني: أن تكونَ بمَعْنى: حقًّا، أو أحَقًّا. فالصَّوابُ: أنَّها كَلِمتانِ: الهَمْزَةُ، و(ما) بمعنى: حِقٍّ. وموْضِعُها نَصْبٌ على الظَّرْفيَّةِ، و(أنَّ) وما بعْدَها في تأْويلِ مَصْدرٍ مُبْتَدَأٍ، مِثْلُ: «أَمَا أَنِّي بك مُغْرَمٌ».

وقال المُبَرِّدُ: مَوْضِعُها نَصْبٌ مَصْدَرًا لـ: (حَقَّ) مَحْذوفًا، و(أنَّ) وما بَعْدَها فَاعِلٌ به.

وزاد بَعْضُهم لها **مَعْنًى ثَالِثًا**، وهو العَرْضُ، فتَخْتَصُّ بالأفْعالِ، نَحْوُ: «أَمَا تَقُومُ».

* **(أمَّا)**[1] ويُقال: (**أَيْـمَا**)، حَرْفُ شَرْطٍ وتَفْصيلٍ وتَوْكيدٍ، وقـد لا تكـونُ للتَّفْصيلِ، كما في قَوْلِكَ: «**أمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ**».

وسُمِعَ: «**أمَّا قُرَيْشًا فأنا أفْضَلُها**»، وَهُوَ دليلٌ على أنَّه لا يَلْزَمُ أن يُقَدَّرَ في (أمَّا): «مَهْمَا يكُنْ مِن شيْءٍ»، بل يُقَدَّرُ ما يليقُ بالمَحَلِّ، فالتَّقْديرُ هنا: مَهْمَا ذَكَرْتَ قُرَيْشًا... إلخ.

* **(إمَّا)**[2] ويقالُ: (**إيما**)، وهي حَرْفُ عطْفٍ عِنْدَ الأكْثرِ في نَحْوِ: «**جاءني إمَّا زَيْدٌ، وإمَّا عَمْرٌو**»، **وقِيلَ**: لَا. وَنُقِلَ الإِجْماعُ عليه.

ولها خَمْسَةُ مَعَانٍ:

أَحَدُها: الإبْهامُ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة:١٠٦].

الثَّاني: الشَّكُّ، نَحْوُ: «**جاءَني إمَّا زَيْدٌ، وإمَّا عَمْرٌو**».

الثَّالثُ: التَّخْييرُ، نحْوُ: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف:٨٦].

---

(١) انظر: المغني (ص:٧٩).

(٢) انظر: المغني (ص:٨٤).

الرَّابعُ: الإباحةُ، نحْوُ: «تَعَلَّمْ إمَّا فِقْهًا، وإمَّا نَحْوًا».

الخَامِسُ: التَّفْصيلُ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان:٣].

* (أَو العَاطِفَةُ)[١]، لها اثْنَا عَشَرَ مَعْنًى:

الأوَّلُ: الشَّكُّ، نَحْوُ: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف:١٩].

الثَّاني: الإِبْهَامُ، نحْوُ: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى﴾ [سبأ:٢٤].

الثَّالثُ: التَّخْييرُ، وهي الَّتي تقعُ بعْدَ الطَّلبِ، وقَبْلَ ما يَمْتَنِعُ فيه الجَمْعُ، مِثْلُ: «تزوَّجْ هِنْدًا أو أُخْتَها».

الرَّابعُ: الإباحةُ، وهي الَّتي تَقَعُ بعْدَ الطَّلبِ، وقَبْلَ ما يجوزُ فيه الجَمْعُ، مِثْلُ: «جالِسِ العُلَماءَ أو الزُّهَّادَ»، فيباحُ الجميعُ.

فإن تقدَّمَها (لا) النَّاهيةُ امتنعَ الجميعُ، كقَوْلِهِ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان:٢٤].

الخَامِسُ: الجَمْعُ المُطْلَقُ كالواوِ، كقوْلِهِ:

١٠- وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّيَ فَاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا[٢]

---

(١) انظر: المغني (ص:٨٧).

(٢) هذا بيت من الطويل لتوبة بن الحُمَيِّر -صاحب ليلى الأخيلية- انظر: أمالي القالي (١/ ٨٨)، والأزهية (ص:١١٤)، وتجريد الأغاني، القسم الأول (٣/ ١٢٨٦)، والهمع (٢/ ١٣٤)، والدرر (٦/ ١١٧) من قصيدة مطلعها:

نَأَتْكَ بلَيْلَى دَارُهَا مَا تَزُورُهَا ... وشطتْ نَواها، واسْتَمَرَّ مَرِيرُها

الشاهد فيه: «أَوْ عَلَيْهَا»، حيث استعمل (أو) كالواو.

السَّادسُ: الإضْرابُ كـ: (بل)، بِشَرْطيْنِ: إعادةِ العامِلِ، وتقدُّمِ نفْيٍ أو نَهْيٍ. مِثْلُ: «ما قام زَيْدٌ أو ما قام عَمْرٌو» «لا يَقُمْ زَيْدٌ أو لا يَقُمْ عَمْرٌو».

وقال الكوفيُّونَ[١]: تأتي لِلإِضْرابِ مُطْلَقًا، كقوْلِهِ:

١١- كَانُوا ثَمانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمانِيَةً ... لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي[٢]

السَّابعُ: التَّقْسيمُ، نَحْوُ: (الكَلِمَةُ: اسْمٌ، أو فِعْلٌ، أو حَرْفٌ).

الثَّامنُ: أن تَكُونَ بمعنى: (إلَّا) الاسْتِثْنائيَّةِ، فينْتَصِبُ المضارعُ بَعْدَها، مِثْلُ: «لأَقْتُلَنَّهُ أو يُسْلِمَ».

التَّاسعُ: أن تكونَ بمعْنى: (إلى)، فينْتَصِبُ المضارعُ بعْدَها أيضًا، نَحْوُ: «لأَلْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَ دَيْني».

العاشرُ: التَّقْريبُ، نحْوُ: «لا أدري أَسَلَّمَ أو وَدَّعَ».

الحَادِيَ عَشَرَ: الشَّرْطيَّةُ، نحْوُ: «لأقولَنَّ الحقَّ، رَضِيَ الكافرُ أو سَخِطَ».

الثَّاني عَشَرَ: التَّبْعيضُ، نَقَلَهُ ابنُ الشَّجريِّ عن بَعْضِ الكُوفيِّينَ[٣].

والتَّحْقيقُ: أنَّ (أوْ) مَوْضُوعةٌ لأحَدِ الشَّيْئيْنِ أو الأشْياءِ، وقد تَخْرُجُ إلى معنى: (بَلْ) أو الواوِ. وبقيَّةُ المعاني مُسْتفادةٌ مِن غيْرِها.

---

(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٤٧٨)، وتابعهم أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ برهان [التصريح (٢/ ١٤٥)].

(٢) هذا بيت من البسيط لجرير، انظر: الديوان (ص:١٢٣).

والشَّاهد فيه: «أَوْ زَادُوا» حيث جاءت (أو) للإضراب بمعنى: بل.

(٣) انظر: الأمالي الشجريَّة (٢/ ٣٢٠).

والمعنى العاشرُ الَّذي هو التَّقْريبُ فاسدٌ، فـ: (أو) فيه لِلشَّكِّ، وكذلك المَعْنَى الحَادِيَ عَشَرَ، والحقُّ: أنَّ الفِعْلَ الَّذي قَبْلَها دالٌّ على مَعْنى الشَّرْطِ، فيكونُ ما عُطِفَ عليه كذلك.

* (أَلَا)[1] وَتَأْتِي على خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

الأوَّلُ: أن تكونَ لِلتَّنْبيهِ، فتدُلُّ على تحقُّقِ ما بَعْدَها، وتَدْخُلُ على الجُمْلَتَيْنِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [يونس:٦٢]، ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾ [هود:٨].

الثَّاني: التَّوْبيخُ والإنْكارُ، كقوْلِهِ:

١٢- أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ ... وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[2]

الثَّالثُ: التَّمَنِّي، كَقَوْلِهِ:

١٣- أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلَاتِ[3]

(١) انظر: المغني (ص:٩٥).

(٢) هذا بيت من البسيط، لم أجد قائله، انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٠)، والأشموني (١/ ٢٦٦)، والدرر (٢/ ٢٣٢)، شرح شواهد المغني (ص:٧٦).
الشاهد فيه: «أَلَا ارْعِوَاءَ»، فقد استعمل (أَلَا) جميعها للتَّوبيخ والإنكار.

(٣) هذا بيت من الطويل، وهو غير منسوب، انظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٠)، والتصريح (١/ ٢٤٥)، والأشموني (١/ ٢٦٦)، الجنى الداني (ص:٣٨٤)، وشرح شواهد المغني (ص:٧٦).
الشَّاهد فيه: «أَلَا عُمْرَ» حيث استعمل (ألا) للتَّمنِّي.

الرَّابِعُ: الاسْتِفْهامُ عن النَّفْيِ، كقَوْلِهِ:

١٤- أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَـهَا جَلَـدٌ   إِذَا أُلَاقِـي الَّـذِي لَاقَـاهُ أَمْثَـالِي[(١)]

وهذه الأَقْسَامُ تَخْتَصُّ بالجُمْلةِ الاسميَّةِ، وتَعْمَلُ عَمَلَ (لا) الجِنْسِيَّةِ.

وتَخْتَصُّ الَّتي لِلتَّمني بأَنَّهُ لا خبَرَ لها لفْظًا ولا تَقْدِيرًا، ولا يجوزُ مُراعاةُ محَلِّها مع اسْمِها، ولا إلغاؤُها ولو تكرَّرَتْ.

الخَامِسُ: العَرْضُ والتَّحْضيضُ، والفَرْقُ بَيْنَهُما: أَنَّ العَرْضَ طلبٌ بِلِينٍ، والتَّحْضيضَ بِحَثٍّ.

وتَخْتَصُّ بالفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور:٢٢].

* (إِلَّا)[(٢)] وتأتي على أربعةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أن تكونَ لِلاسْتِثْناءِ، فَيَنْتَصِبُ ما بَعْدَها بها في نَحْوِ: «قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» على الصَّحيحِ[(٣)]، ويَرْتَفِعُ في نَحْوِ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء:٦٦] على البَدَلِيَّةِ عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، وعلى العَطْفِ بها عِنْدَ الكوفِيِّينَ[(٤)].

الثَّاني: أن تَكُونَ بمَعْنى: «غَيْر»، فيُوصَفُ بها جَمْعٌ مُنكَّرٌ أو شِبْهُهُ.

---

(١) هذا بيت من البسيط، رُوِيَ لمجنون بني عامر، ومَن نَسَبَه إليه أبدل (سَلْمَى) بـ:(لَيْلَى)، وقد رأيته في الدِّيوان (ص:١٥٧).
قال: (إذن)، وفسَّره بتفسير مخالف لمعنى مَن استشهدوا به على وُقُوع الاستفهام عن النفي، هذا ما فهمت، والله أعلم، وانظر: شرح التسهيل (٢/ ٧٠)، والدرر (٢/ ٢٢٩).
(٢) انظر: المغني (ص:٩٨).
(٣) وهو رأيُ الكُوفيِّين، انظر: الإنصاف (١/ ٢٦٠)، وشرح المُفَصَّل (٢/ ٧٦).
(٤) انظر: المقتضب (٤/ ٤٠٢).

مثالُ ذلك: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢].

ثمَّ إن كان ما بَعْدَها مُطابِقًا لمَوْصُوفِها فالوَصْفُ مُخْتَصٌّ، كقَوْلِكَ: «**جاء رَجُلٌ إلَّا زَيْدٌ**».

وإن كان مُخالِفًا له بإفْرادٍ أو غَيْرِهِ فالوَصْفُ مُؤكِّدٌ صالحٌ للإسْقاطِ، فلو قال: «**عِنْدِي له عَشَرَةٌ إلا دِرْهَمًا**» لَزِمَهُ تسْعَةٌ، ولو قال: «**إلَّا دِرْهَمٌ**» لَزِمَه عشَرَةٌ؛ لأنَّ الوَصْفَ مُؤَكِّدٌ؛ فإنَّ العَشَرَةَ غَيْرُ الدِّرْهَمِ، ويَصِحُّ أن تُسْقِطَ: «**إلَّا دِرْهَمٌ**»، ومِثْلُهُ الآيةُ[1]، فيصحُّ أنْ يُقالَ: «**لَو كَانَ فِيهما آلهةٌ لَفَسَدَتا**».

وإذا كانت (إلَّا) هذه بمَعْنَى: (غَيْر) فإنَّها تُفارِقُها مِن وَجْهَيْنِ:

أحَدُهُما: أنَّه لا يجوزُ حَذْفُ مَوْصُوفِها، فلا يُقالُ: «**جاءَني إلَّا زَيْدٌ**».

الثَّاني: أنَّه لا يُوصَفُ بِها إلَّا حيْثُ يجوزُ الاسْتِثْناءُ، فلا يجوزُ: «**عِنْدِي له دِرْهَمٌ إلا جيِّدٌ**».

الوَجْهُ الثَّالثُ مِن أوْجُهِ (إلَّا): أن تكونَ عاطِفَةً كالواوِ، أثْبَتَهُ بعْضُهم[2].

الرَّابعُ: أن تَكُونَ زائدَةً، قاله بعْضُهم[3].

* **(أَلَّا)**[4] حَرْفُ تَحْضِيضٍ، مُخْتَصٌّ بالجُمْلِ الفعليَّةِ الخبريَّةِ، كسائِرِ أَدَوَاتِ التَّحْضِيضِ.

---

(١) آيةُ الأَنْبِيَاء.

(٢) انظر: الإنصاف (١/ ٢٦٦).

(٣) انظر: شرح المفصل (٧/ ١٠٧)، والانتصاف من الإنصاف (١/ ١٠٧).

(٤) انظر: المغني (ص:١٠٢).

* (إِلَى)[1] حَرْفُ جَرٍّ، له ثَمانِيَةُ مَعَانٍ:

الأَوَّلُ: انتهاءُ الغَايَةِ، ثُمَّ إِنْ دلَّتْ قرينةٌ على دُخُولِ ما بَعْدَها أو خُرُوجِهِ عُمِلَ بها، نَحْوُ: «قَرَأْتُ القرآنَ مِن أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ»، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة:١٨٧]، وإلَّا فقيلَ: يدْخُلُ إنْ كان مِن الجِنْسِ. وقيل: مُطْلَقًا. وقيل: لا يَدْخُلُ مُطْلَقًا. وهو الصَّحيحُ[2].

الثَّاني: المَعيَّةُ، إذا ضَمَمْتَ شَيْئًا إلى آخَرَ، مِثْلُ: (الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ).

الثَّالثُ: التَّبْيينُ لِفاعِلِيَّةِ مجْرُورِها بعد ما يُفيدُ حُبًّا أو بُغْضًا مِنْ فِعْلِ تعَجُّبٍ، أو اسْمِ تَفْضيلٍ، مِثْلُ: ﴿أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف:٣٣].

الرَّابعُ: مُرادفَةُ اللَّامِ، مِثْلُ: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل:٣٣] وقيل: هي لِلانْتِهاءِ.

الخامسُ: مُوافقَةُ (في).

السَّادسُ: مُوَافقَةُ (مِن).

السَّابعُ: مُوَافقَةُ (عِنْدَ).

الثَّامنُ: التَّوْكيدُ، وهي الزَّائدةُ، أثبتَهُ بعْضُهم في قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم:٣٧][3].

* (إِيْ)[4] حَرْفُ جوابٍ بمعنى: نَعَمْ. ولا تَقَعُ إلَّا قَبْلَ القَسَمِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس:٥٣].

---

(١) انظر: المغني (ص:١٠٤).

(٢) انظر: حاشية الصبان (٢/ ٢١٥).

(٣) انظر: حاشية الصبان (٢/ ٢١٤).

(٤) انظر: المغني (ص:١٠٥).

* (أَيْ)[1] وتَأْتِي على وَجْهَيْنِ:

الأَوَّلُ: أن تكونَ حَرْفَ نِداءٍ.

وَالثَّاني: أن تكونَ حَرْفَ تفْسيرٍ، نحْوُ: «عِنْدي عَسْجَدٌ، أي: ذَهَبٌ»، فما بَعْدَها عَطْفُ بيانٍ أو بدَلٌ لِـمَا قَبْلَها، ويُفَسَّرُ بها المُفْرَدُ والجُمَلُ.

وإذا وقعَتْ بَعْدَ (تَقولُ) وقَبْلَ فِعْلٍ مُسْنَدٍ للضَّميرِ حكَى الضَّميرَ: «تقولُ: اسْتَكْتَمْتُهُ الحديثَ، أي: سأَلْتُهُ كِتْمانَهُ»، فإنْ أتيتَ بـ: (إذا) فَتَحْتَهُ، فقُلْتَ: «إذا سَأَلْتَهُ».

١٥- إِذَا كَنَيْتَ بِـ: «أَيْ» فِعْلًا تُفَسِّرُهُ فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ

وَإِنْ تَكُنْ بِـ: «إِذَا» يَوْمًا تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرُ مُخْتَلِفِ[2]

* (أَيّ)[3] وتأتي على خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: شَرْطِيَّةٍ، واسْتِفْهاميَّةٍ، ومَوْصُوليَّةٍ، قال المؤلِّفُ: ولا أَعْلَمُهُم اسْتَعْملوا المَوْصولةَ مُبْتَدَأً.

الرَّابعُ: أن تَكُونَ دالَّةً على مَعْنى الكَمالِ، فَتكونُ صِفَةً لِلنَّكِرَةِ، وَحَالًا مِن المَعْرِفَةِ، نَحْوُ: «مَرَرْتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ»، «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيَّ رَجُلٍ».

الخامسُ: أنْ تكونَ وُصْلةً لِنِداءِ ما فيه (أل)، [مِثْلُ]: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ [الأنفال:٦٤].

---

(١) انظر: المغني (ص:١٠٦).

(٢) هذان البيتان في المغني بلا نسبة. وهما في خزانة الأدب (٤/ ٤٩١)، وفيها: «ففتحك». بدل «ففتحة».

(٣) انظر: المغني (ص:١٠٧).

* (إِذْ)[1] وَتَأْتِي على أربعةِ أوْجُهٍ:

الأوَّلُ: أنْ تكونَ اسْمًا لِلزَّمانِ الماضي، فَتُسْتَعْمَلُ:

▪ ظَرْفًا، وهو الغَالِبُ.

▪ ومَفْعُولًا به، وتكونُ غالبًا في أوائلِ القِصَصِ، مِثْلُ: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ ﴾ [البقرة:٥٠]، أيِ: اذْكُروا وَقْتَ ذلك.

▪ وبَدَلًا مِنَ المَفْعُولِ، مِثْلُ: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم:٢٦].

▪ ومُضافًا إليها اسْمُ زمانٍ صالحٌ لِلاسْتِغْنَاءِ عنه، كـ: «يَوْمئذٍ»، أو غَيْرُ صَالحٍ، كـ:﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران:٨].

الثَّاني: أن تَكونَ اسْمًا لِلزَّمانِ المُستَقْبَلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ۝٧٠ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ﴾ [غافر:٧٠-٧١].

الثَّالثُ: أنْ تكونَ لِلتَّعْليلِ، ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف:٣٩]، وهل هي -إِذَنْ- حَرْفٌ أو اسْمٌ؟ على قَوْلَيْنِ[2].

الرَّابعُ: أن تكونَ لِلْمُفاجَأةِ، وهي الواقعةُ بَعْدَ (بَيْنَا) أو (بَيْنَما)، كقوْلِهِ:

١٦ اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ[3]

---

(١) انظر: المغني (ص:١١٧).

(٢) انظر: الهمع (١/ ٢٠٥).

(٣) هذا بيت من البسيط لعثمان بن لبيد العذري، أو عثير بن لبيد، انظر: الكتاب (٣/ ٥٢٨).
و في شرح شذور الذهب (ص:١٤٤)، وشرح شواهد الشذور (ص:٩٤) نَسَبَه إلى عنبر بن لبيد، والظاهر أنَّه تصحيف.
ونسب للأصمعي في أمالي القالي (٢/ ٢٠٣)، ولجبلة العذري في الحماسة البصرية (٢/ ٩٢٤).

وهل هي ظَرْفُ مَكَانٍ، أو زَمَانٍ، أو حَرْفٌ بمعنى المَفاجأةِ، أو زائدةٌ؟ على أَقْوَالٍ[١].

وعلى الظَّرْفيَّةِ فعامِلُها الفِعْلُ بَعْدَها، وعامِلُ (بَيْنَ) مَحْذُوفٌ يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ على أحَدِ الأَقْوَالِ[٢].

* (إِذَا)[٣] **وتَأْتِي على وَجْهَيْنِ:**

الأَوَّلُ: أن تكونَ للمُفَاجأةِ، فتختَصُّ بالجُمَلِ الاسْمِيَّةِ، ولا تَحْتاجُ إلى جَوابٍ، ولا تَقَعُ في الابْتِداءِ، نحْوُ: «**خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ**»، وهل هي حَرْفٌ، أو ظَرْفُ مكانٍ، أو زَمَانٍ؟ عَلَى أَقْوال[٤].

وعلى الظَّرْفيَّةِ فإمَّا أن يَنْصِبَها الخَبَرُ، مَذْكُورًا أو مَحْذُوفًا، أو تكونَ هي مُتعَلِّقَ الخَبَرِ.

الثَّاني: أن تكونَ لِغَيْرِ المُفاجأةِ، فالغالبُ أن تكونَ ظَرْفًا لِلْمُسْتقبَلِ ضُمِّنَ معنى الشَّرْطِ، وتَخْتَصُّ بالفعليَّةِ الماضيَّةِ والمضارعيَّةِ، وتَجْزِمُ في الضَّرورةِ، كقَوْلِهِ:

= وهذا البيت من قصيدة مَطْلَعُها:

يا قَلْبُ إنَّك مِنْ أَسْماءَ مَغْرُورُ فَاذْكُرْ، وَهَلْ يَنْفَعَنك اليَوْمَ تَذْكِيرُ؟

والشاهد فيه: «فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ» حيث جاءت (إذ) للمفاجأة بعد (بَيْنَما).

(١) انظر: الهمع (١/ ٢٠٥).

(٢) والألِفُ في «بَيْنَا» للإشْبَاعِ، و«بَيْنَ» مُضَافةٌ إلى الجُمْلةِ، ويُؤَيِّدُهُ: أنَّها قد أُضِيفَتْ إلى المُفْرَدِ. ذكر ذلك قبيل بحث حرف الياء. (فضيلة الشيخ رحمه الله).

(٣) انظر: المغني (ص:١٢٠).

(٤) انظر: الهمع (١/ ٢٠٦).

١٧- اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ فَتَحَمَّلِ[١]

وقَد تأتي لِلْماضِي، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة:١١]، أو الحالِ، كقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل:١].

ونَاصِبُها عند المُحقِّقين: فِعْلُ الشَّرْطِ، وهي عِنْدَهُم غيْرُ مُضَافةٍ إلى شَرْطِها، والأَكْثَرونَ على أنَّ نَاصِبَها الجوابُ، **وحقَّقَ بَعْضُهم**: أنَّها إن كانَتْ شَرْطًا فناصِبُها فعْلُ الشَّرْطِ، وإلَّا فجوابُهُ[٢].

وقد تَخْرُجُ عن الشَّرْطيَّةِ، كـ(إذا) الواقِعَةِ بَعْدَ القَسَمِ، مِثْلُ: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل:١].

* **(ايْمُنُ)**[٣] لِلْقَسَمِ، اسْمٌ مِنَ اليُمْنِ، وهمزتُهُ وَصْلٌ، وليس جَمْعًا، ويَلْزَمُ الرَّفْعَ على الابْتِداءِ، والإضافةَ إلى اسْمِ «اللهِ» فقَطْ، وخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ.

---

(١) هذا بيت من الكامل، رُوِيَ: (فَتَحَمَّلِ) بالحاء المهملة، ويُرْوى بالجيم (فَتَجَمَّلِ).

وهو لعبد قيس بن خفاف، أو لحارثة بن بدر الغداني، انظر: المفضليات (ص:٣٨٥)، شرح الأشموني (٢/ ٣٢٣)، والدرر (٣/ ١٠٢)، ولسان العرب (٢/ ٢٠٧) مادة (كرب)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣١٩).

والشَّاهد فيه: «وَإِذَا تُصِبْك» حيث جزمت (إذا) فعل الشرط.

(٢) انظر: الهمع (١/ ٢٠٧).

(٣) انظر: المغني (ص:١٣٦).

حَرْفُ البَاءِ

* (البَاءُ المُفْرَدَةُ)[1] حَرْفُ جرٍّ، ولها مَعانٍ:

أَحَدُها: الإلْصاقُ حقيقةً، كـ: «أَمْسَكْتُ بزَيْدٍ»، أو مجازًا، كـ: «مَرَرْتُ به» أيْ: ألْصَقْتُ مُروري بمَكانٍ يقْرُبُ منه.

الثَّاني: التَّعْديـةُ، وهِيَ الَّتي تُصَـيِّرُ الفاعـلَ مَفْعُولًا، كـ: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة:١٧]، أي: أذْهَبَهُ.

الثَّالِثُ: الاسْتِعانةُ، وهي الدَّاخلةُ على آلَةِ الفِعْلِ، كـ: «قَطَعْتُ بالسِّكِّينِ».

الرَّابعُ: المُقابَلَةُ، وهي الدَّاخلةُ على الأَعْواضِ، كـ: «اشْتَرَيْتُهُ بِدِرْهمٍ».

الخامسُ: التَّوْكيدُ، وهي الزَّائدةُ.

وتُزَادُ في مَواضعَ:

١- الفاعلُ وُجُوبًا أو غالبًا أو ضَرُورةً:

فالأَوَّلُ: في فِعْلِ التَّعجُّبِ، كـ: «أحْسِنْ بِزَيْدٍ»، أصْلُهُ: «حَسُنَ زَيْدٌ»، ثم غُيِّرَ الخَبَرُ إلى الطَّلَبِ، فَأُدْخِلَتِ الباءُ إصْلاحًا لِلَّفْظِ.

والثَّاني: في (كَفَى)، مِثْلُ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩]، وقال الزَّجَّاجُ[2]: ضُمِّنَ (كَفَى) مَعْنى: اكْتَفِ. وهو مِن الحُسْنِ بِمَكانٍ.

---

(١) انظر: المغني (ص:١٣٧).

(٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب له (٢/ ٦٦٩).

ولا تُزادُ في فاعلِ (كَفَى) بمَعْنَى: أَغْنَى، أو وَقَى.

والثَّالثُ: كَقَوْلِهِ:

١٨- أَلَـمْ يَأْتِيـكَ وَالْأَنْبَـاءُ تَنْمِـي ... بِـمَا لَاقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَـادِ[١]

٢- المَفْعولُ، مِثْلُ: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥].

٣- المُبْتَدَأُ، مِثْلُ: «**بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ**» «**خَرَجْتُ فإذا بزَيْدٍ**» «**كيفَ بك إذا انْفَرَدْتَ بِعَمَلِكَ؟**».

٤- الخَبَرُ قِياسًا في غيْرِ المُوجَبِ، مِثْلُ: «**ما زَيْدٌ بقائمٍ**»، وسماعًا في المُوجَبِ، ومنه عِنْدَ ابنِ مالكٍ: «**بِحَسْبِكَ زَيْدٌ**»؛ لأنَّ (زَيْدًا) مَعْرِفَةٌ، فيكونُ هو المُبْتدأَ مؤخَّرًا[٢].

٥- الحالُ المنْفِيُّ عامِلُها، كقوْلِهِ:

١٩- كَـائِنْ دُعِيـتَ إِلَى بَأْسَـاءَ دَاهِمَـةٍ ... فَمَا انْبَعَثْتَ بِمَـزْؤُودٍ وَلَا وَكِـلِ[٣]

٦- تَوكيدٌ بالنَّفْسِ والعَيْنِ، مِثْلُ: «**جاءني زَيْدٌ بنَفْسِهِ أو بعَيْنِهِ**».

---

(١) هذا بيت من الوافر لقيس بن زهير العبسي، انظر: الحماسة البصرية (١/ ١٦٣)، والأغاني (١٦/ ٢٨)، والكتاب (٣/ ٣١٥) والتي بعدها، والإنصاف (١/ ٣٠)، والأشموني (١/ ٦٦).

والشاهد فيه: «بِمَا لَاقَتْ» حيث جاءت الباء زائدةً مع الفاعل، فـ: (ما) فاعل (تأتِ)، وذلك للضَّرورة، وهناك ضرورة أخرى، وهي إثبات ياء المجزوم مع وجود الجازم؛ لإقامة الوزن في (ألم يأتيك).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٧).

(٣) هذا بيت من البسيط، وهو غير منسوب، انظر: الجنى الداني (ص:٥٦)، وشرح التسهيل (١/ ٣٨٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٠)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣١٣).

والشَّاهد فيه: «بِمَزْؤُودٍ»، حيث جاءت الباء زائدةً مع الحال المنفي، فإن (مَزْؤُود) حال من التاء عاملها منفي بـ: (ما).

تَنْبِيهٌ[١]: مذهبُ البصْرِيِّينَ أنَّ أحْرُفَ الجَرِّ لا يَنُوبُ بعْضُها عن بعْضٍ، وما أَوْهَمَ ذلك فمؤَوَّلٌ تأْويلًا يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ، أو يُضَمَّنُ مُتعَلَّقُهُ مَعْنًى مُناسِبًا له، أو يُحْمَلُ على الشُّذوذِ؛ وبعْضُ المتأخِّرينَ وأكْثَرُ الكوفيِّينَ يُجِيزُونَ ذلك مِن غيْرِ تأْويلٍ، ولا تَضْمينٍ، ولا شُذُوذٍ، ومذْهَبُهم أقلُّ تعسُّفًا[٢].

* (بَلْ)[٣] **حَرْفُ إضْرابٍ، فإنْ تلاها جُمْلةٌ كان مَعْنَى الإِضْرَابِ:**

- إمَّا الإِبْطَالَ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦].
- أو الانْتِقالَ مِن غَرَضٍ إلى آخَرَ، كقوْلِهِ تَعَالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَوٰةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى:١٦].

وإن تلاها مُفْرَدٌ فهي عاطِفَةٌ.

ثُمَّ إن تقدَّمَها أَمْرٌ أو إيجَابٌ كان ما قَبْلَها كالمَسْكوتِ عنه، وإن تقدَّمها نَفْيٌ أو نَهْيٌ فهي لِتَقْريرِ ما قَبْلَها، وإثْباتِ ضِدِّهِ لِـمَا بَعْدَها، مِثْلُ: «**ما قَامَ زَيْدٌ، بلْ عَمْرٌو**»، و«**لا تُكْرِمِ السَّفيهَ، بَلِ العاقِلَ**».

وقد تُزَادُ قَبْلَها (لا)؛ لِتَوْكيدِ الإِضْرَابِ بعد الإيجابِ، كقَوْلِهِ:

٢٠- وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ وَأُفُولُ[٤]

---

(١) انظر: المغني (ص:١٥٠).

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ١٣٥).

(٣) انظر: المغني (ص:١٥١).

(٤) هذا بيت من الخفيف، انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٧٠)، والهمع (٢/ ١٣٦)، والتصريح (٢/ ١٤٨)، والدرر (٦/ ١٣٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٢٩٨).
الشاهد فيه: «وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لَا، بَلِ الشَّمْسُ» فإنَّ (لا) فيه لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب.

* (بَلَى)[١] حَرْفُ جَوَابٍ، وتختصُّ بالنَّفْيِ، فَتُبْطِلُهُ، سواءٌ كَانَ مُجَرَّدًا، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]، أَمْ مَقْرُونًا باسْتِفْهامٍ حقيقيٍّ، مِثْلُ: «أَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائمٍ؟» فتقولُ: بَلى. أو تَوْبيخيٍّ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّا لَا نَسۡمَعُ سِرَّهُمۡ وَنَجۡوَىٰهُمۚ بَلَىٰ﴾ [الزخرف:٨٠]، أو تَقْريريٍّ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف:١٧٢][٢].

وقد يُجابُ بها الاسْتِفْهامُ المجرَّدُ، كقَوْلِهِ في الحَديثِ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟» قالوا: بَلى[٣]. وهو قَليلٌ.

حَرْفُ الثَّاءِ

* (ثُمَّ)[٤] حَرْفُ عطفٍ، يَقْتضي التَّشْريكَ في الحُكْمِ، والتَّرْتيبَ، والمُهْلَةَ. وفي كلٍّ مِن ذلك خِلافٌ.

وقد أَجْراها الكُوفيُّونَ مجْرى الفَاءِ والوَاوِ في جَوَازِ نَصْبِ المُضارعِ بها بَعْدَ

---

(١) انظر: المغني (ص:١٥٣).

(٢) وإذا كان الاستفهام للتقرير، فيُجاب بـ(بلى) على الأكثر كما هنا؛ مراعاةً للفظ.
وقد يُجاب بـ: «نعم» عند أَمْنِ اللَّبس؛ مراعاةً للمعنى، كقول جَحْدَر بن رَبيعَة العكلي، الشَّاعر الأمويِّ صاحب الحكاية المشهورة مع الحَجَّاج:

نَعَمْ، وَتَرى الهِلَالَ كَمَا أَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا النَّهارُ كَما عَلَانِي

بعد قوله:

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّـانَا، فَـذَاكَ لَنَا تَـدَانِي

(فضيلة الشيخ رحمه الله).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ؟ رقم (٦٦٤٢) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) انظر: المغني (ص:١٥٨).

فِعْلِ الشَّرْطِ، كَقِراءةِ الحَسَنِ: (ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ)[١] [النساء:١٠٠].

وأَجْرَاها ابْنُ مالكٍ مجْراهما بَعْدَ الطَّلَبِ، فجوَّزَ في قَوْلِهِ ﷺ: «ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ»[٢] أنْ يكونَ مَنْصُوبًا -كما هو مَرْفُوعٌ، وبه جاءتِ الرِّوايةُ- ومجْزُومًا[٣].

حَرْفُ الجِيمِ

ذَكَرَ فيه: (جَيْرِ)[٤] و(جَلَلْ)[٥].

حَرْفُ الحَاءِ المُهْمَلَةِ

* **(حَاشَا)[٦] وَتُسْتَعْمَلُ على ثَلَاثةِ أوْجُهٍ:**

أَحَدُها: فِعْلًا مَاضِيًا مُتعدِّيًا مُتصرِّفًا، تقولُ: «**حاشَيْتُهُ**» بمعنى: اسْتَثْنَيْتُهُ.

الثَّاني: تَنْزِيهِيَّة، نَحْوُ: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف:٣١]، **والصَّحيحُ:** أنَّها اسْمٌ بمَعْنى: البَراءةِ، فمعنى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ بَرَاءَةً للهِ، أو تنزيهًا للهِ مِنْ كذا، وإنَّما بُنِيَتْ تَشْبيهًا بـ: (حَاشَا) الحَرْفيَّةِ.

---

(١) انظر: الدر المصون (٤/ ٨٠).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم، رقم (٢٣٩)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب النهي عن البول في الماء الراكد، رقم (٢٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٠٧)، وشواهد التوضيح والتصحيح (ص:١٦٢).

(٤) انظر: المغني (ص:١٦٢).

(٥) انظر: المغني (ص:١٦٣).

(٦) انظر: المغني (ص:١٦٤).

الثَّالثُ: أن تكونَ استثنائيَّةً، فذَهبَ سِيبَوَيْهِ[١] وأكْثَرُ البَصْريِّينَ[٢] إلى أنَّها حَرْفُ اسْتِثْناءٍ بمَعْنى: «إلَّا»، لكنَّها تجُرُّ المُسْتَثْنى.

وقِيلَ: تُسْتَعْمَلُ كثيرًا حَرْفًا جارًّا، وقَليلًا فِعْلًا مُتَعَدِّيًا جامِدًا.

* (حتَّى)[٣] حَرْفٌ لانْتِهاءِ الغايةِ -غالبًا- ولِلتَّعْليلِ، وبِمَعْنى: (إلَّا) الاسْتِثْنائيَّةِ، وهو أقَلُّها، وتُسْتَعْمَلُ على ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

الوَجْهُ الأوَّلُ: أنْ تكونَ حَرْفَ جرٍّ كـ: (إلى)، لَكِنْ تُخالِفُها في ثلاثةِ أُمورٍ:

الأوَّلُ: في اخْتِصاصِها بالظَّاهرِ، فأمَّا قَوْلُهُ:

٢١- **أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍّ ... تُرَجِّي مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ**[٤]

فضَرُورَةٌ.

الثَّاني: أنَّ مُغَيَّاها داخلٌ إلَّا بِقَرينةٍ، عَكْس (إلى)، هذا هو الصَّحيحُ في البابَيْنِ.

الثَّالثُ: أنَّ كُلًّا منهما قد يَنْفَرِدُ في مَحَلٍّ لا يَصْلُحُ فيه الآخَرُ، فلو قُلْتَ: «**كَتَبْتُ إلى زَيْدٍ**» لم يَجُزْ: «**كَتَبْتُ حتَّى زَيْدٍ**»، ولو قُلْتَ: «**سِرْتُ حتَّى أدْخُلَ البَلَدَ**»، لم يَجُزْ: «**إلى أدْخُلَ البَلَدَ**».

---

(١) انظر: الكتاب (٢/ ٣٤٩).

(٢) انظر: الإنصاف (١/ ٢٧٨) وما بعدها.

(٣) انظر: المغني (ص:١٦٦).

(٤) هذا بيت من الوافر، انظر: الأشموني (١/ ٤٦٠)، والتصريح (٢/ ٣)، والهمع (٢/ ٢٣)، والدرر (٤/ ١١١).

والشَّاهد فيه: «حَتَّاكَ»، فقد جرَّ بـ: (حتى) كافَ الخطاب، فجَرَّ مُضْمَرًا، وهذا للضَّرورة.

الوَجْهُ الثَّاني: أن تكونَ عاطفةً بمَنْزلةِ الواوِ، إلَّا أنَّ بَيْنَهُما فُرُوقًا ثلاثةً:

أحَدُها: أنَّه يُشْتَرَطُ لِمَعْطُوفِها شُرُوطٌ:

الأَوَّلُ: أن يكونَ ظَاهِرًا، لا ضَميرًا.

الثَّاني: أن يكونَ بعْضًا أو جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهُ، كـ: «**قَدِمَ الحاجُّ حتَّى المُشاةُ**»، و«**أكَلْتُ السَّمكةَ حتَّى رأْسَها**»، وضَابِطُ ذلك: أنَّها تَقَعُ حَيْثُ يَقَعُ الاسْتِثْناءُ، وتَمْتَنِعُ حيْثُ يمْتَنِعُ.

الثَّالثُ: أن يكونَ غايةً لِمَا قبْلَها زِيادةً أو نَقْصًا، مِثْلُ: «**يهابُكَ النَّاسُ حتَّى الوُزراءُ**»، و«**زارك النَّاسُ حتَّى الحَجَّامونَ**»، وقد اجْتَمَعا في قَوْلِهِ:

٢٢- قَهَرْنَاكُمُو حَتَّى الْكُمَاةَ، فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا[1]

الفَرْقُ الثَّاني: أنَّها لا تَعْطِفُ الجُمَلَ -على الصَّحيحِ- لِيَتَحقَّقَ الشَّرْطُ الثَّاني.

الفَرْقُ الثَّالثُ: أنَّها إذا عُطِفَتْ على مَجْرورٍ أُعيدَ حَرْفُ الجرِّ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أنَّها الجارَّةُ، فتقولُ: «**مرَرْتُ بالقَوْمِ حتَّى بِزَيْدٍ**»، فإنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جاز عَدَمُ إعادَتِهِ، فتقولُ: «**عَجِبْتُ منَ القَوْمِ حتَّى بَنيهِم**».

الوَجْهُ الثَّالثُ مِن أوْجُهِ (حتَّى): أن تَكُونَ حَرْفَ ابْتِداءٍ، أيْ: تُسْتَأْنَفُ الجُمَلُ بَعْدَهُ، فَتَدْخُلُ على الجُمَلِ الاسْميَّةِ، كقَوْلِهِ:

---

(١) هذا بيت من الطويل، رُوِيَ: «فأَنْتُمُ لتَخْشَوننا»، ورُوِيَ: «وأنتم تَخافُوننا»، انظر: شرح التسهيل (٣/ ٣٥٨)، والهمع (٢/ ١٣٦)، والدرر (٦/ ١٣٩).

الشَّاهد فيه: «حَتَّى الْكُمَاةَ»، و«حَتَّى بَنِينَا»، فإن معطوف (حتَّى) غاية لِمَا قبلها، فالأول في الزِّيادة، والثَّاني في النَّقص.

٢٣- فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[1]

وعلى الفِعْليَّةِ الَّتي فِعلُها مُضارعٌ، كقِراءةِ نَافِعٍ: (حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ)[2] [البقرة:٢١٤]، أو ماضٍ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾ [الأعراف:٩٥].

وقد يكونُ المَوْضعُ صالحًا لِكَوْنِها جارَّةً أو عاطِفَةً أو ابتدائيَّةً، كقوْلِكَ: «أكَلْتُ السَّمكةَ حتَّى رَأْسها»، فعلى الأوَّلِ يكونُ (رأْسٌ) مجْرُورًا، وعلى الثَّاني مَنْصُوبًا، وعلى الثَّالثِ مَرْفُوعًا، والرَّأْسُ في حالَـي النَّصْبِ والرَّفْـعِ مَأْكُولٌ، وفي حالِ الجَرِّ غيْرُ مأْكولٍ.

تَنْبِيهَانِ:

الأَوَّلُ[3]: تَدْخُلُ (حتَّى) الجارَّةُ على المُضَارعِ، فيُنْصَبُ بَعْدَها بـ: (أنْ) مُضْمَرَةً، **ولها ثلاثةُ مَعَانٍ:**

- مُرادفةُ (إلى)، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١].
- ومُرَادفَة (كي) التَّعْليليَّةَ، نَحْوُ: «أسْلِمْ حتَّى تدْخُلَ الجَنَّةَ»، ويَحْتَمِلُها قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:٩].
- ومُرَادفَةُ (إلَّا) الاسْتِثْنائيَّةَ، كقَوْلِهِ:

---

(١) هذا بيت من الطويل لجرير، انظر: الديوان (ص:٣٤٤) من قصيدة مطلعها:

أَجِدَّكَ لا يَصْحُو الفُؤَادُ المُعَلَّلُ وَقَدْ لَاحَ مِنْ شَيْبٍ عِذَارٌ وَمِسْحَلُ

والشَّاهد فيه: «حَتَّى مَاءُ» برفع: ماء، و(حتَّى) هنا حرف تبتدأ به الجملة، فدخلت على الجملة الاسميَّة.

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ٢٨٩)، الدر المصون (٢/ ٣٨٢).

(٣) انظر: المغني (ص:١٦٨).

٢٤- لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ[1]

ولا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ بَعْدَ (حتَّى) إلَّا إذا كان مُسْتَقْبَلًا، ثُمَّ إنْ كان مُسْتقبَلًا بالنِّسْبةِ إلى زَمَنِ التَّكلُّمِ فالنَّصْبُ واجبٌ، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، وإنْ كان بِالنِّسْبةِ إلى ما قَبْلَها خاصَّةً جاز الوَجْهانِ: الرَّفْعُ باعْتِبارِ زَمَنِ الحِكايةِ، والنَّصْبُ باعْتِبارِ زَمَنِ ما بَعْدَها بالنِّسْبةِ لِمَا قبْلَها؛ لأنَّه مُسْتَقْبَلٌ، كقَوْلِهِ: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة:٢١٤].

ولا يَرْتَفِعُ الفِعْلُ بعْدَ (حتَّى) إلَّا بثَلَاثةِ شُروطٍ:

أَحَدُها: أن يكونَ حالًا أو مُؤَوَّلًا به.

الثَّاني: أن يكون مُسَبَّبًا عمَّا قبْلَها، مِثْلُ: «**سِرْتُ حتَّى أدْخُلُ البَلَدَ**» إذا قُلْتُها حالَ الدُّخولِ، بِخِلافِ: «**ما سِرْتُ حتَّى أدْخُلَها**»، أو: «**سِرْتُ حتَّى تطْلُعَ الشَّمْسُ**»، فيتعَيَّنُ النَّصْبُ.

الثَّالثُ: أن يكونَ فَضْلَةً، فلا رَفْعَ في نَحْوِ: «**سَيْرِي حتَّى أدْخُلَ البَلَدَ**»؛ لِئَلَّا يبقى المُبْتَدأُ بلا خَبَرٍ.

التَّنْبيهُ الثَّاني[2]: العَطْفُ بـ: (حَتَّى) قليلٌ، حتَّى أنْكَرَهُ الكوفِيُّونَ، وأَوَّلوا

---

(١) هذا بيت من الكامل، وهو للمُقَنَّع الكندي في شرح ديوان الحماسة (٢/ ١٧٣٤)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٧٠)، والدرر (٤/ ٧٥)، وشرح ديوان الحماسة (ص:١٧٤).

والشاهد فيه: «حَتَّى تَجُودَ»، فقد دخلت (حتَّى) الجارة على الفعل المضارع، فنُصِبَ بعدها بـ: (أن) مُضْمَرةً، وإضمارها للوجوب، وهي مرادفة هنا لـ: «إلا أن»، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع، وهذا على مذهب ابن مالك.

(٢) انظر: المغني (ص:١٧٣).

ما يُمكِنُ فيه العَطْفُ[(١)].

* (**حَيْثُ**)[(٢)] وطَيِّئٌ تقولُ: (**حَوْثُ**)، وهي مُثَلَّثَةُ الثَّاءِ بِناءً، ومِن العَرَبِ مَن يُعْرِبُها.

وهي ظَرْفُ مكانٍ، وقد تأْتي لِلزَّمانِ، والغالبُ أن تَقَعَ في محلِّ نَصْبٍ على الظَّرْفيَّةِ، أو خَفْضٍ بـ: (مِنْ)، وقد تُخْفَضُ بغَيْرِها، وقد تَقَعُ مَفْعُولًا به.

وتَلْزَمُ الإضافَةَ إلى الجُمَلِ، وإلى الفِعْلِيَّةِ أَكْثَر، ويَنْدُرُ إضافَتُها إلى المُفْرِدِ، **قال أبو الفَتْحِ**[(٣)]: ومَن أَضافها إليه أَعْرَبَها، ومِن أمثِلَتِهِ:

٢٥- أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعًا[(٤)]

ويُرْوَى: «**حَيْثُ سُهَيْلٌ**» بِضَمِّ (حيْثُ) ورَفْعِ (سُهَيل).

حَرْفُ الخاءِ

* (**خَلَا**)[(٥)] على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن تكونَ حَرْفَ جرٍّ، **فَقِيلَ**: مَوْضِعُها نَصْبٌ عن تَمامِ الكَلامِ. وهو

---

(١) انظر: المقتضب (٢/ ٣٩).

(٢) انظر: المغني (ص:١٧٦).

(٣) هو أبو الفتح عثمان بن جنيٍّ، وذلك في كتاب: (التَّمام في تفسير أشعار هذيل ممَّا أغفله أبو سعيد السكري)، ولعله في القسم المفقود منه، وانظر: [مغني اللبيب (ص:١٧٨)].

(٤) هذا الرجز لم أجد له قائلًا، انظر: شرح المفصل (٤/ ٩٠)، وشرح الشذور (ص:١٤٧)، وابن عقيل (٢/ ٥٤)، وشرح شواهد المغني (ص:١٣٤)، والدرر (٣/ ١٢٤).

الشاهد فيه: «حَيْثَ سُهَيْلٍ» فقد أعرب (حيث) بنصبها على أنَّها مفعول به، وأضافها إلى مُفْرَد، وهو (سهيل).

(٥) انظر: المغني (ص:١٧٨).

الصَّوابُ، وقِيلَ: تتعلَّقُ بما قَبْلَها مِن فِعْلٍ أوْ شِبْهِهِ.

الثَّاني: أن تكونَ فِعْلًا ناصِبًا للمُسْتَثْنى، ويتعيَّنُ ذلك مع (مَا)، وفاعِلُها كفاعِلِ (حَاشَا)، ومحلُّ الجُمْلةِ نَصْبٌ على الحالِ، أو الظَّرْفِ، أو الاسْتِثْناءِ، على خِلافٍ.

حَرْفُ الرَّاءِ

* (رُبَّ)[1] حَرْفُ جَرٍّ، خلافًا لِلْكوفِيِّينَ في اسْمِيَّتِهِ[2].

وتَرِدُ لِلتَّكْثيرِ كثيرًا، ولِلتَّقْليلِ قَليلًا.

ويجبُ تَصْديرُها، وتَنْكيرُ مجْرورِها، ونَعْتُهُ إن كان ظاهِرًا، وإفْرادُهُ، وتَذْكيرُهُ، وتَمْييزُهُ بما يُطابِقُ المَعْنى إن كان ضَميرًا.

وتُحْذفُ كَثيرًا بَعْدَ الواوِ، وأقل منه بَعْدَ الفاءِ، وأقل منهما بَعْدَ «بَلْ»، وأقل منهُنَّ بِدونِهِنَّ، وهي زائدةٌ إِعْرَابًا[3]، لا مَعْنًى.

فإذا قُلْتَ: **«رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ عِندي»** فمحلُّ مجْرُورِها رَفْعٌ بالابْتِداءِ، و: **«رُبَّ رَجُلٍ صالحٍ لَقيتُ»** نَصْبٌ على المَفْعوليَّةِ.

وتُزادُ بَعْدَها (ما)، فتَكُفُّها عن العَمَلِ غالبًا، وتُهَيِّئُها لِلدُّخولِ على الجُمْلةِ الفِعْليَّةِ.

---

(١) انظر: المغني (ص:١٧٩).

(٢) انظر: الدرر (٢/ ١٢)، والهمع (٢/ ٢٥)، والإنصاف (٢/ ٨٣٢).

(٣) أي: فلا تحتاج لمتعلق. (فضيلة الشيخ رحمه الله).

حَرْفُ السِّينِ

* (السِّينُ المُفْرَدَةُ)[١] حَرْفٌ يَختصُّ بالمُضارعِ، ويُخَلِّصُهُ لِلاسْتِقْبالِ، ويقولُ المُعْرِبونَ: إنَّها حَرْفُ تَنْفيسٍ. وأَوْضَحُ مِن عِبارتِهِمْ: قوْلُ الزَّمَخْشريِّ وغيْرِهِ: حَرْفُ اسْتِقْبالٍ.

وزَعَمَ الزَّمَخْشريُّ أنَّها إذا دَخَلَتْ على مَحْبُوبٍ أو مَكْروهٍ أفادتْ أنَّه واقعٌ لا مَحالةَ[٢]، فهي مُؤَكِّدةٌ لِلْوَعْدِ والوَعيدِ.

* (سَوْفَ)[٣] حَرْفٌ مُرادِفٌ لِلسِّينِ، وقيل: بَلْ هي أوْسَعُ منها.

وتُخالِفُها بِجَوازِ دُخولِ اللَّامِ عليها، مِثْلُ: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى:٥]، وفَصْلِها بالفِعْلِ المُلْغى، كقَوْلِهِ:

٢٦- وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ، أَمْ نِسَاءُ؟[٤]

* (سِيَّ)[٥] مِن: «لا سِيَّما» بمعنى: مِثْل، وتَثْنِيَتُهُ: «سِيَّانِ».

وتَشْديدُ يائِهِ ودخولُ (لا) والواوِ قَبْلَها واجبٌ عنْدَ ثَعْلَبٍ، وذَكَرَ غَيْرُهُ أنَّه

---

(١) انظر: المغني (ص:١٨٤).

(٢) انظر: الكشاف (١/ ٣١٥).

(٣) انظر: المغني (ص:١٨٥).

(٤) هذا بيت من الوافر لزهير بن أبي سُلمى المزني، انظر: الديوان (ص:١٢) من قصيدته الحوليَّة:

عفَا مَنْ آلِ فَاطِمَةَ الجِوَاءُ ... فَيُمْنٌ، فَالقَوَادِمُ، فَالحِسَاءُ

والشاهد فيه: «وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي»، فقد فصلت (سَوْفَ) عن الفعل بفعل مُلْغًى، وهو (إخال)، **وسبب إلغائه**: هو وقوعه بين «سوف» والفعل. انظر: همع الهوامع (٢/ ٢٣٠).

(٥) انظر: المغني (ص:١٨٦).

قَدْ يُخَفَّفُ، وقد تُحْذَفُ الواوُ، كقوْلِهِ:

٢٧- فِـهْ بِـالْعُقُودِ وَبِـالْأَيْمَانِ، لَا سِـيَمَا   عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُـرَبِ(١)

و(سِيَ) اسْمُ (لا).

ويجوزُ فيما بَعْدَها ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

أَحَدُها: الجرُّ بالإضافةِ، وهو أرْجَحُها، فـ: (ما) زائدةٌ بَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إليه، كَزِيادَتِها في قَوْلِهِ تَعَالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص:٢٨].

الثَّاني: الرَّفْعُ على أَنَّه خبرٌ لِمُبْتدإٍ مَحْذوفٍ، فـ: (ما) مَوْصُولةٌ أو نَكِرةٌ مَوْصُوفةٌ بالجُمْلةِ.

وعلى هَذَيْن الوَجْهَيْنِ ففتحةُ (سيَّ) فتحةُ إعْرابٍ؛ لأَنَّهُ مُضافٌ.

الثَّالثُ: النَّصْبُ إن كان نَكِرَةً على أَنَّه تَمْييزٌ، و(ما) كافَّةٌ عن الإضافةِ، وعليه فَفَتْحَةُ (سِيَّ) فتْحَةُ بِناءٍ.

* **(سَواءٌ)**(٢) تأْتي بمَعْنى: مُسْتَوٍ. فيُوصَفُ بها المَكانُ، بمعنى: أَنَّه نِصْفٌ بَيْنَ مَكانيْنِ. والأَفْصَحُ حينئذٍ: أن يُقْصَرَ مع الضَّمِّ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه:٥٨]، وقد تُمَدُّ مع الفَتْحِ، كقوْلِهِ: **«رأيْتُ رجُلًا سَواءً والعدَمُ»**.

وعلى هذا المَعْنى يُخْبَرُ بها عن الواحِدِ فما فَوْقَـهُ بلَفْظٍ واحِدٍ، كقَـوْلِهِ تَعَـالى: ﴿لَيْسُواْ سَوَآءً﴾ [آل عمران:١١٣].

---

(١) هذا بيت من البسيط، وهو غير منسوب، انظر: شرح شواهد المغني (ص:١٤١)، شرح التسهيل (٣/ ١٦٠)، والهمع (١/ ٢٣٥)، والدرر (٣/ ١٨٦).
والشاهد فيه: «لاسِيَما»، فإنَّها مُخَفَّفة، والواو محذوفةٌ.

(٢) انظر: المغني (ص:١٧٨).

وتَأْتِي بمَعْنى: الوَسَطِ والتَّامِّ. **والأفْصَحُ**: المَدُّ مع الفَتْحِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات:٥٥]، وقوْلِهِمْ: «**هذا دِرْهَمٌ سواءٌ**».

وتأتي بمعنى: القَصْدِ. فَتُقْصَرُ مع الكَسْرِ، وهو أَغْرَبُ معانيها، كقَوْلِهِ:

٢٨- فَلأَصْرِفَنَّ سِوَى حُذَيْفَةَ مِـدْحَتِي لِفَتَى الْعَشِيِّ وَفَارِسِ الْأَحْـزَابِ[١]

وتَأْتِي بمَعْنَى: مَكَـان، أو غَيْر. فَتُمَدُّ مع الفَتْحِ، وتُقْـصَرُ مع الضَّـمِّ، ويجوزُ الوَجْهانِ مع الكَسْرِ.

وتقعُ هذه صِفَةً واستِثْناءً.

وهي عِنْدَ الزَّجَّاجِيِّ وابنِ مالكٍ كـ: (غَيْر) في المَعْنى والإِعْرَابِ[٢]، وعِنْدَ سِيبَوَيْهِ والجُمْهورِ: ظَرْفُ مكانٍ مُلازِمٌ لِلنَّصْبِ، لا تَخْرُجُ عنه إلَّا في الضَّرورةِ[٣]، وعِنْدَ الكُوفِيِّينَ وجَماعةٍ لِلْوَجْهَيْنِ[٤].

---

(١) هذا بيت من الكامل، وهو لرجل من بني الحارث بن الخزرج كما في الأغاني (١٤/ ١٢٧)، ونقل عن أبي عبيدة قوله: زعم الأخفش أنَّه لحسَّان بن ثابت. وفي معجم الشواهد (١/ ٦٥)، و(١/ ٢٤١) نسبه إلى حسَّان أو رجل من بني الحارث، وفيه يرى أنَّ الأحزاب تصحيف، والصواب: (الأجراف).
والشاهد فيه: «سِوَى حُذَيْفَةَ»؛ إذ أتت (سِوَى) بمعنى القصد مكسورةً.

(٢) قال ابن مالك رحمه الله:

ولسِوًى سُوًى سَوَاءِ اجْعَلَا عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ: «غَيْرٍ» جُعِلَا

[الألفية (ص:٥٠)].

وقال في الكافية (٢/ ٧١٦):

(سوى) كـ(غير) في جميع ما ذكر

وانظر: التصريح (١/ ٣٦٢)، شرح التسهيل (٢/ ٣١٢).

(٣) الكتاب (١/ ٤٠٧)، والكافية (٢/ ٧١٦)، والتصريح (١/ ٣٦٢).

(٤) الإنصاف (١/ ٢٩٤).

حَرْفُ العَيْنِ المُهْمَلَةِ

* (عَلَى)[1] على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما: أن تكونَ حَرْفًا، ولها مَعانٍ.

أَحَدُها: الاسْتِعْلاءُ، إمَّا على المَجْرورِ، وهو الأكْثَرُ، كقَوْلِهِ: ﴿لِتَسْتَوُۥا۟ عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزخرف:١٣]، أو على ما يَقْرُبُ منهُ، كقَوْلِهِ: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه:١٠]، وقد يكون الاسْتِعْلاءُ مَعْنَوِيًّا، كقَوْلِهِ: ﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ﴾ [الشعراء:١٤].

الثَّاني: المُصاحَبةُ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة:١٧٧].

الثَّالثُ: المُجاوَزَةُ كـ: (عن)، كقَوْلِهِ:

٢٩- إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[2]

ويَحْتَمِلُ أنَّه ضَمَّنَ «رَضِيَ» مَعْنى: «عَطَفَ».

الرَّابعُ: التَّعْليلُ، كقَوْلِهِ: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٨٥].

الخامِسُ: الظَّرْفيَّةُ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص:١٥].

السَّادسُ: مَعْنى (مِن)، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين:٢].

---

(١) انظر: المغني (ص:١٨٩).

(٢) هذا بيت من الوافر لقحيف العامري، انظر: أدب الكاتب (ص٥٠٧)، والمقتضب (٢/ ٣٢٠)، والخصائص (٢/ ٣١١)، والإنصاف (٢/ ٦٣٠)، والأزهية (ص:٢٧٧)، والأشموني (١/ ٤٦٩)، والدرر (٤/ ١٣٥).

الشاهد فيه: «عليَّ»، فإنَّها بمعنى: عنِّي.

السَّابعُ: مَعْنى الباءِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف:١٠٥].

الثَّامنُ: الاسْتِدْراكُ والإِضْرابُ، كقَوْلِكَ: «**فُلانٌ سَيِّئُ الصَّنيعِ على أنَّه لا يَيْأَسُ مِن رَحْمَةِ اللهِ**»، وقولِ الشَّاعِرِ:

٣٠- بِكُلٍّ تَـدَاوَيْنَا فَلَـمْ يُشْـفَ مَـا بِنَـا ... عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْـدِ

عَلَى أَنَّ قُـرْبَ الـدَّارِ لَـيْسَ بِنَـافِعٍ ... إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِـذِي وُدِّ[١]

الوَجْهُ الثَّاني لـ(عَلَى): أنْ تكونَ اسْمًا بِمَعْنى: فَوْقُ. وذلك إذا دَخَلَتْ عليها (مِن)، كقَوْلِهِ:

٣١- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَـا ... تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ[٢]

*** (عَنْ)**[٣] **وتأتي على ثَلاثةِ أَوْجهٍ:**

---

(١) هذان بيتان من الطويل من أبياتٍ لقيس بن الملوح في ديوانه (ص:٨٣)، وتروى لابن الدُّمينة عبدالله الخثعمي (ت١٣٠هـ)، انظر: شرح المفصَّل (٨/ ١١٩)، وتجريد الأغاني القسم الثاني (٢/ ١٨٢٩)، ومعجم شواهد العربية (١ / ١٠٩).
والشَّاهد فيهما: «عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ»، فقد استدرك بـ: (عَلَى) قوله: «فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا»، واستدرك بـ: (عَلَى) الثانية قوله: «عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ».

(٢) هذا بيت من الطويل لمزاحم بن الحارث العقيلي، يصف قطاةً. انظر: الكتاب (٤/ ٢٣١)، أدب الكاتب (ص:٥٠٤)، والمقتضب (٣/ ٥٣)، الأزهيَّة (ص:١٩٤)، وشرح المفصل (٨/ ٣٨)، وأوضح المسالك (٣/ ٥٨)، والدرر (٤/ ١٨٧)، وقد رُوِيَ البيت:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ خِمْسُهَا ... تَصِلُّ، وَعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ

والشاهد فيه: «مِنْ عَلَيْهِ»، فـ: (على) هنا اسم -بمعنى: فوق- مَبْنِيٌّ على السُّكُون في محل جر؛ لدخول (من) عليها.

(٣) انظر: المغني (ص:١٩٦).

أَحَدُها: أن تكونَ حَرْفَ جَرٍّ، وله مَعانٍ:

أَحَدُها: الْمُجاوَزَةُ، كـ: «**سافَرْتُ عن بلَدِ الظُّلْمِ**».

الثَّاني: البَدَلُ، كـ: «**صُومِي عَنْ أُمِّكِ**»(١).

الثَّالثُ: الاسْتِعْلاءُ، ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد:٣٨].

الرَّابعُ: التَّعْليلُ، ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة:١١٤].

الخامِسُ: مَعْنى (بَعْدَ)، كَقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩].

السَّادسُ: مَعْنى (مِن)، ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى:٢٥].

السَّابعُ: مَعْنى الباءِ، ومَثَّلَ بقَوْلِهِ تَعالَى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم:٣]، وفيه نَظَرٌ.

الوَجْهُ الثَّاني لـ(عَنْ): أن تكونَ حَرْفَ مَصْدَرٍ، بدَلًا عن (أنْ) كما في لُغَةِ تَميمٍ، يقولون: «**يُعْجِبُني عن تَفْعَلَ**».

الثَّالثُ: أن تكونَ اسْمًا، ويتَعَيَّنُ في مواضِعَ:

أَحَدُها: بَعْدَ (مِن)، وهو كثيرٌ، مِثْلُ:

٣٢- **فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً ... مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي**(٢)

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت، رقم (١١٤٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) هذا بيت من الكامل لقطري بن الفجاءة الخارجي، انظر: الحماسة البصرية (١/ ١٢٥)، والأمالي (٢/ ١٩٠)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٥٨-١٦٠)، شرح المفصل (٨/ ٤٠)، وأوضح المسالك (٣/ ٥٧)، وابن عقيل (٢/ ٣٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٩).

الثَّاني: بَعْدَ (على)، وهو نادرٌ، كقَوْلِهِ:

٣٣- عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعُ؟[1]

* (عَوْضُ)[2] ظَرْفٌ لاسْتِغْراقِ المُسْتقْبَلِ كـ: «أبدًا»، لكنَّهُ مُخْتَصٌّ بالنَّفْيِ، وهو مُعْرَبٌ إن أُضيفَ، مَبْنِيٌّ -إن لم يُضَفْ- على الضَّمِّ، أو الفَتْحِ، أو الكَسْرِ.

* (عَسَى)[3] فِعْلٌ، وقال سِيبَوَيْهِ: حَرْفٌ إن اتَّصلَ بالضَّميرِ المَنْصوبِ، كقَوْلِهِ:

٣٤- تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[4]

ومَعْنَاه: التَّرَجِّي في المَحْبوبِ، والإِشْفَاقُ في المَكْروهِ.

مِثالُهما: قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦].

= **الشَّاهد فيه**: «مِنْ عَنْ يَمِينِي»، فإن (عن) اسم بمعنى: جانب. مبنيٌّ على السكون في محل جر، وذلك لدخول «مِن» عليها.

(١) هذا بيت من الطويل، وهو غير منسوب، انظر: الجنى الداني (ص:٢٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص:١٥١)، الهمع (٢/ ٣٦)، والدرر (٤/ ١٩١).
والشاهد فيه: «عَلَى عَنْ»، فإنَّ (عن) هنا اسم مبني على السكون في محل جرٍّ، وذلك لدخول (على) عليها.

(٢) انظر: المغني (ص:٢٠٠).

(٣) انظر: المغني (ص:٢٠١).

(٤) هذا رجز لرؤبة بن العجاج، انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٤)، والإنصاف (١/ ٢٢٢)، والأشموني (١/ ٢٢٨)، خزانة الأدب (٥/ ٣٦٨).
والشَّاهد فيه: «عَسَاكَا»، فإن (عسى) هنا حرف للترجي مثل: (لعل)؛ لاتصالها بضمير النصب، وهو كاف الخطاب، انظر: الانتصاف من الإنصاف (١/ ٢٢٣).

وتُسْتَعْمَلُ على أوْجُهٍ:

أحدُها: «عَسَى زَيْدٌ أن يَقُومَ»، وإعْرابُهُ عِنْدَ الجُمْهورِ: أنَّ (زَيْدًا) اسمُها، و(أنْ) وما دَخَلَتْ عليه في تأْويلِ مَصْدَرٍ خبَرُها، وحيْثُ إنَّه مَصْدَرٌ، والمُخْبَرُ عنه اسْمُ عيْنٍ، فإنَّه يُقَدَّرُ مُضافٌ قبْلَ الاسْمِ أو قبْلَ الخَبَرِ، فيُقالُ: تَقْديرُهُ: عسى أمْرُ زَيْدٍ القِيامَ، أو عسى زَيْدٌ صاحبَ قِيامٍ.

وذهب سِيبَوَيْهِ[1] والمُبَرِّدُ[2] إلى أنَّ (عَسَى) فعْلٌ بمَعْنى: قارَبَ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ، وتأْويل المَصْدرِ مَفْعُولٌ به.

الوَجْهُ الثَّاني: «عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ»، فتكونُ تامَّةً، وتأْويلُ المَصْدرِ فاعلٌ.

الثَّالثُ: «عَسَى زَيْدٌ يقومُ أو سيقومُ أو قائمًا»، و(عسى) فيهنَّ فِعْلٌ ناقصٌ بلا إشْكالٍ.

الرَّابعُ: (عسايَ) و(عساك) و(عَسَاهُ)، وفيه ثلاثةُ مَذاهبَ:

أَحَدُها: أنَّ عَمَلَها عمَلُ «لعلَّ»، تنْصِبُ الاسْمَ، وتَرْفَعُ الخَبَرَ.

الثَّاني: أنَّها على عمَلِها، ولكنِ اسْتُعيرَ ضميرُ النَّصْبِ للرَّفْعِ، وهو مَرْدُودٌ.

الثَّالثُ: أنَّها على عمَلِها، بِجَعْلِ خَبَرِها اسمَها.

الخامسُ: «عسى زَيْدٌ قائمٌ»، ويتخرَّجُ على أنَّها ناقصةٌ، واسمُها ضَمِيرُ الشَّأْنِ.

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ١٥٧).

(٢) انظر: المقتضب (٣/ ٦٨).

* (عَلِ)[1] بالتَّخْفيفِ، اسمٌ بمعْنى: فَوْقُ.

ولا يُسْتَعْمَلُ إلَّا مَجْرورًا بـ: (مِنْ)، ومَقْطُوعًا عن الإضافةِ، ثُمَّ إن أُريدَ به المَعْرفةُ كان مَبْنِيًّا على الضَّمِّ، وإلا كان مُعْرَبًا.

* (عِنْدَ)[2] اسمٌ لِمَكانِ الحُضورِ، وقَد تأتي لِزَمانِهِ، ولا تُسْتَعْمَلُ إلَّا ظَرْفًا أو مَجْرُورةً بـ: (مِن).

ويُرادِفُها كَلِمتانِ:

إِحْداهُما: (لَدَى) مُطْلَقًا، لكِنَّ (عِنْدَ) أمْكَنُ منها مِن وَجْهَيْنِ:

أحدُهُما: أنَّها تجيءُ ظَرْفًا للأَعْيانِ والمعاني، ولا تكونُ (لدى) ظَرْفًا لِلْمعاني، كذا قِيلَ.

الثَّاني: أنَّ (عِنْدَ) تُسْتَعْمَلُ في الغائِبِ، فتقولُ: «**عِنْدي مالٌ**» وإن كان غائبًا، بِخِلافِ (لَدى)، فتختَصُّ بالحاضِرِ.

وهُناكَ **وَجْهٌ ثالثٌ**، وهو جَوازُ جرِّ (عِنْدَ) بِخِلافِ (لَدَى).

الكَلِمةُ الثَّانيةُ: (لَدُنْ)، لكنْ تُخالِفُها في أُمورٍ:

أَحَدُها: أنَّها لا تقعُ إلَّا إذا كان المَحَلُّ مَحَلَّ ابْتِداءِ غايةٍ، كقَوْلِهِ: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ [النساء:٤٠].

الثَّاني: أنَّها لا تكونُ إلا فَضْلَةً، و(عِنْدَ) تكونُ عُمْدَةً وفَضْلَةً.

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٠٥).

(٢) انظر: المغني (ص:٢٠٦).

الثَّالثُ: أنَّ جرَّها بـ: (مِن) أكْثَرُ مِن نَصْبِها.

الرَّابعُ: أنَّها مبنيَّةٌ عِنْدَ الأكْثَرِ.

الخامسُ: أنَّها قد تُضافُ لِلْجُمْلَةِ.

السَّادسُ: أنَّها قد لا تُضافُ أصْلًا.

حَرْفُ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ

* (غَيْر)[1] اسْمٌ مُلازِمٌ للإضافةِ، إمَّا لَفْظًا، وإمَّا مَعْنًى إن فُهِمَ المَعْنى، وتقدَّمَتْ عليها (ليس)، كقَوْلِهِم: «**قبَضْتُ عَشَرَةً ليس غَيْرُ**»، ويجوزُ في (غَيْر) هنا الضَّمُّ والفَتْحُ مُنَوَّنَةً وغيرُ مُنَوَّنَةٍ؛ فإن كانت مُنَوَّنَةً فضَمُّها على أنَّها اسْمُ (ليس)، والخبَرُ مَحْذُوفٌ، وفَتْحُها على أنَّها خبَرُ (ليس)، والاسْمُ مَحْذُوفٌ.

وإن كانت غَيْر مُنَوَّنةٍ **فَقِيلَ**: هي مَبْنِيَّةٌ. فيَحْتَمِلُ أن تكون اسْمًا أو خَبَرًا، **وقِيلَ**: مُعْرَبَةٌ. فإن كانت مَضْمومَةً فهي الاسْمُ، وإن كانت مَفْتُوحَةً فهي الخَبَرُ.

وأمَّا المُضافةُ لَفْظًا فتقَعُ على وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُما -وهو الأَصْلُ-: أن تكونَ صِفَةً لِنكِرةٍ، ولم تتعرَّفْ بالإضافةِ لِشِدَّةِ إبْهامِها، أو لِمَعْرفةٍ قَريبةٍ مِن النَّكِرةِ، مِثْلُ: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر:٣٧]، ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝٦ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:٦-٧].

الثَّاني: أن تكونَ اسْتِثْنائيَّةً، فتُعْرَبُ إعْرابَ الاسْمِ الواقِعِ بعْدَ (إلَّا)، ويجوزُ بِناؤُها على الفَتْحِ إذا أُضيفَتْ إلى مَبْنِيٍّ، كقَوْلِهِ:

(١) انظر: المغني (ص:٢٠٩).

٣٥- لَـمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَـةٌ فِي غُصُـونٍ ذَاتِ أَوْقَـالِ[١]

وقَوْلِهِ:

٣٦- لُـذْ بِقَـيْسٍ حِـينَ يَـأْبَى غَـيْرَهُ تُلْفِـهِ بَحْـرًا مُفِيضًـا خَـيْرَهُ[٢]

تَنْبِيهٌ مِنْ عِنْدِي: قال المؤلِّفُ ابنُ هِشَامٍ: «وقَوْلُهم: «لا غَيْرُ» لَحْنٌ» قال المُحَشِّي[٣]: والحقُّ أنَّه ليس بِلَحْنٍ، فقد حكـاهُ ابنُ الحاجِبِ، وأقرَّهُ مُحَقِّقو كلامِهِ، وأنْشَدَ ابْنُ مالكٍ[٤]:

٣٧- جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ[٥]

---

(١) هذا بيت من البسيط لأبي قيس بن الأسلت. انظر خزانة الأدب (٣/ ٤٠٨)، ونسب أيضًا لرجلٍ من بني كنانة، انظر: الكتاب (٢/ ٣٢٩)، وانظره في اللِّسان والقاموس مادة (وقل).
والشَّاهد فيه: «غَيْرَ أَنْ»، حيث جاءت (غير) مبنيَّةً لإضافتها إلى مبنيٍّ، وهو (أن) المصدرية.

(٢) هذا الرجز لم أجد قائله، انظره في شرح التسهيل (٢/ ٣١٣)، شرح شواهد المغني» (ص:١٥٧)، ومعجم شواهد العربية (٢/ ٤٧٦).
والشاهد فيه: «غَيْرَهُ»، فقد بُنِيَت لإضافتها إلى مبنيٍّ، وهو هاء الغيبة.

(٣) هو الشيخ محمد الأمير، انظر إلى كلامه هذا في حاشيته على المغني (١/ ١٣٦).

(٤) في شرح التسهيل (٣/ ٢٠٩).

(٥) هو بيت من الطويل، لم أجد قائله، انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٠٩)، والقاموس مادة (غير)، والدرر (٣/ ١١٦).
والشاهد فيه: «لا غَيْرُ» قال صاحب القاموس: «وقولهم: «لا غيرُ» لحن»، وهو غير جيِّد؛ لأنه مسموع في قول الشاعر: «جوابًا به .. البيت». ارجع إليه للاستزادة.

حَرْفُ الفاءِ

* (الفَاءُ المُفْرَدَةُ)(١) وَتَرِدُ على ثلاثةِ أَوْجهٍ:

أَحَدُها: أن تكونَ عاطفةً، فتُفيدُ التَّرْتيبَ والتَّعْقيبَ والسَّببيَّةَ، والتَّرْتيبُ نَوْعانِ:

- مَعْنويٌّ، كـ: «قام زَيْدٌ فعَمْرٌو».

- وذِكْرِيٌّ، وهو عَطْفُ مفصَّلٍ على مُجْمَلٍ، نحْوُ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ الآيَةَ [هود:٤٥].

والتَّعْقيبُ في كلِّ شيْءٍ بِحَسَبِهِ، كما يُقالُ: «تزَوَّجَ، فَوُلِدَ له» إذا لم يكن بَيْنَهُما إلا مُدَّةُ الحَمْلِ.

وقِيلَ: تأتي بمَعْنى: «ثُمَّ»، وبمَعْنى: الواوِ.

والسَّببيَّةُ تكونُ غالبًا في العاطِفَةِ جُمْلَةً أو صِفَةً، فالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص:١٥]، والثَّاني نَحْوُ: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الواقعة:٥٢-٥٣].

وقد تَأْتِي في هَذَيْن المَوْضعيْنِ لُمجرَّدِ التَّرْتيبِ، كقَوْلِهِ: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ﴾ [الذاريات:٢٦] وقوْلِهِ: ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات:٢-٣].

الوَجْهُ الثَّاني مِن أَوْجُهِ الفاءِ: أن تكـونَ رَابِطَةً لِلْجوابِ في الشَّرْطِ وشِبْهِهِ، وذلك حَيْثُ لا يَصْلُحُ أن يكونَ شَرْطًا، وقد تُحْذَفُ لِلضَّرورةِ، وقد يأتي بَدَلَها (إذا) الفُجائيَّةُ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٢١٣).

الوَجْهُ الثَّالثُ: أن تكـونَ زائدةً في الخَبَرِ، إمَّا مُطْلقًا، مِثْلُ: «**أَخُوك فَوُجِدَ**»، وإمَّا بشَرْطِ أن يكونَ أمرًا أو نَهْيًا، كقوْلِهِ:

٣٨- وَقَائِلَـةٍ: خَـوْلَانُ فَـانْكِحْ فَتَـاتَهُمْ وَأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْـوٌ كَـمَا هِيَـا[1]

وقوْلِكَ: «**زَيْدٌ فلا تَضْرِبْهُ**».

وأمَّا قوْلُهُ تَعَالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر:٦٦] **فقيل**: زائدةٌ. وفيه بُعْدٌ، **وقِيلَ**: جَوَابٌ لـ: (أمَّا) مُقدَّرَةً. وفيه إِجْحَافٌ، **وقِيلَ**: عاطفةٌ على مَحْذُوفٍ، **والتَّقْديرُ**: **تَنبَّهْ! فاعْبُدِ اللهَ**.

وأمَّا الفاءُ في قوْلِكَ: «**خَرَجْتُ فإذا الأسَدُ**» **فقيل**: زائدةٌ لازمَةٌ. **وقيل**: عَاطِفَةٌ. **وقيل**: لِلسَّببيَّةِ، كفَاء الجَوَابِ.

ومِثْلُها: قَوْلُهُ: ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢]؛ **إذ لا يَصِحُّ عَطْفُ الإِنْشَاءِ** على الخَبَرِ.

تَنْبِيهٌ: **قِيلَ**: الفاءُ تكونُ لِلاسْتِئْنافِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة:١١٧]، **والتَّحْقيقُ**: أنَّها لِلْعطْفِ.

*** (فِي)**[2] **حَرْفُ جرٍّ، وله عَشَرَةُ مَعانٍ**:

الأَوَّلُ: الظَّرْفيَّةُ زمانًا أو مكانًا، حَقِيقةً أو مَجَازًا، ومِن المكانيَّةِ: «**أدْخَلْتُ الخاتَمَ**

---

(١) هذا بيت من الطويل، مجهول القائل، انظر: الكتاب (١/ ١٣٩)، والأزهية (ص:٢٤٣)، والجنى الداني (ص:٧١)، وشرح شواهد المغني (ص:١٥٩)، وأوضح المسالك (٢/ ١٣٦)، والأشموني (١/ ٣٥٣)، والدرر (٢/ ٣٦).

والشاهد فيه: «فَانْكِحْ»، فإنَّ (الفاء) زائدة لكون الخبر أمرًا.

(٢) انظر: المغني (ص:٢٢٣).

في أُصْبُعي»، لكنَّه على القَلْبِ.

الثَّاني: المُصاحَبَةُ، نَحْوُ: ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف:٣٨].

الثَّالثُ: التَّعْليلُ، نحْوُ: ﴿ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف:٣٢].

الرَّابعُ: الاسْتِعْلاءُ، ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه:٧١].

الخامسُ: مُرادفَةُ الباءِ.

السَّادسُ: مُرادفَةُ (إلى)، ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم:٩].

السَّابعُ: مُرادفَةُ (مِن).

الثَّامنُ: المُقايَسَةُ، وهي الدَّاخلةُ بَيْنَ مَفْضُولٍ سَابقٍ وفَاضِلٍ لاحِقٍ، نَحْوُ: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة:٣٨].

التَّاسعُ: التَّعْويضُ.

العَاشِرُ: التَّوْكيدُ. وأَجازَه بَعْضُهم في قَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ فِيهَا﴾ [هود:٤١].

حَرْفُ القَافِ

* **(قَدْ)**[1] **وَتَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ**: حرفيَّةٍ، واسْميَّةٍ.

والاسْمِيَّةُ: إمَّا اسمٌ بمَعْنى: حَسْبُ. وإمَّا فِعْلٌ، وإمَّا اسْمُ فعْلٍ، فالَّتي بمعنى: (حَسْبُ) تُسْتَعْمَلُ مبنيَّةً، وهو الأكْثَرُ، مِثْلُ: «**قَدْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ**»، ومُعْربةً، وهو قليلٌ،

(١) انظر: المغني (ص:٢٢٦).

مِثْل: «قَدُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، والَّتي بمَعْنى اسْمِ الفِعْلِ تكونُ بمَعْنى: يكْفِي، كقولِكَ: «قَدْ زَيْدًا دِرْهَمٌ».

والحَرْفيَّةُ: تَخْتَصُّ بالفِعْلِ الخَبَرِيِّ المُثْبَتِ المتصرِّفِ المجرَّدِ مِن جازمٍ وناصبٍ وحَرْفِ تَنْفِيسٍ، وهي معه كالجُزْءِ، فلا يُفْصَلُ بَيْنَهُما، اللَّهُمَّ إلا بالقَسَمِ، كقَوْلِهِ:

٣٩- أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً ... وَمَا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ[1]

وقَدْ يُحْذَفُ الفِعْلُ بَعْدَها لِدَليلٍ، كقَوْلِهِ:

٤٠- أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[2]

---

(١) هذا بيت من الطويل، مركب من شطري بيتين مختلفين؛ قال في شرح شواهد المغني (ص:١٦٧): الظَّاهر أنَّ المصنِّف ركب عليه صدرٌ على عَجُزٍ آخر. اهـ

فأمَّا صَدْرُه فهو لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني (ص:١٦٧)، وعجزه:

وَمَا العَاشِقُ المِسْكِينُ فِينَا بِسَارِقِ

وانظر: في معجم شواهد العربية (١/ ٢٣٦)، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية (٢/ ٥٧٦).

وأمَّا عجزه فهو للفرزدق في ديوانه (ص:٣٨٩)، وشرح شواهد المغني (ص:١٦٧)، وفيه: «ولا قائل» بدل «وما قائل». وصدره:

وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلَمَائِنَا

وانظر ديوانه (٢/ ٥٦١)، والكتاب (٤/ ١١٨)، ومعجم الشواهد والمعجم المفصل.

والشَّاهد فيه: (قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ)، فإنه قد فصل بين «قد» والفعل بالقسم، وهذا جائز.

(٢) هذا بيت من الكامل، للنابغة زياد بن معاوية الذُّبياني فيما يزعمون، انظر: الديوان (ص:١٢١)، والأزهيَّة (ص:٢١١)، من قصيدة مطلعها:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ ... عَجْلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ

ورد البيت: «أَفِدَ»، وورد «أَزِفَ».

والشاهد فيه: «قَدِ»، حيث حذف الفعل بعد (قد)، وهو (زال).

وللحَرْفيَّةِ خمْسَةُ مَعانٍ:

الأَوَّلُ: التَّوَقُّعُ، مِثْلُ: «**قد يَقْدَمُ الغائبُ**»، ولا تَدْخُلُ على ماضٍ مُتوَقَّعٍ.

الثَّاني: تَقْريبُ الماضي مِن الحالِ، فإذا قُلْتَ: «**قَام زَيْدٌ**» احْتَمَلَ أن يكونَ قيامُهُ قريبًا أو بعيدًا، فإذا قُلْتَ: «**قَد قَام زَيْدٌ**» اخْتَصَّ بالقريبِ.

ولذلك إذا أُجِيبَ القَسَمُ بِماضٍ مُتصَرِّفٍ مُثْبَتٍ، فإن كان قَرِيبًا من الحَالِ جِيءَ باللَّامِ و(قد)، وإن كان بَعِيدًا جِيءَ باللَّامِ وَحْدَها، وإذا كان الماضي حَالًا وَجَبَ دُخولُها عليه، مِثْلُ: ﴿**وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَـٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا**﴾ [البقرة:٢٤٦].

المَعْنَى الثَّالثُ: التَّقْليلُ، مِثْلُ: «**قَد يَجُودُ البخيلُ**»، **وقِيلَ**: هنا لِلتَّحْقيقِ، والقِلَّةُ مَفْهُومةٌ مِن حال البَخيلِ.

الرَّابعُ: التَّكْثيرُ.

الخامسُ: التَّحْقيقُ.

* (**قَطُّ**)[1] **وَتَأْتِي عَلَى ثلاثةِ أوْجُهٍ:**

الأَوَّلُ: أن تَكُون ظَرْفَ زمانٍ لاسْتِغْراقِ ما مضى، فتُفْتَحُ قافُها، وتُضَمُّ الطَّاءُ مُشَدَّدَةً، وقد تُخَفَّفُ مع ضَمِّها أو إِسْكَانِها، وتَخْتَصُّ بالنَّفْيِ، مِثْلُ: «**ما فَعَلْتُهُ قَطُّ**».

الثَّاني: أن تكونَ بمَعْنى: حَسْبُ. فتُفْتَحُ القافُ، وتُسَكَّنُ الطَّاءُ مَبْنِيَّةً، تقولُ: «**قَطْ زَيْدٍ دِرْهَمٌ**».

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٣٣).

قُلْتُ: وفي الحَاشِيَة[١] عن حَوَاشِي التَّسْهِيلِ: أنَّها لَمْ تُسْمَعْ إلا مَقْرُونةً بالفاءِ، وهي زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ عِنْدي، وكذا أَقُولُ في قَوْلِهِمْ: «فَحَسْبُ» إنَّ الفاءَ زائدةٌ، وفي المُطَوَّلِ: كثيرًا ما تُصَدَّرُ بالفاءِ؛ تَزْيينًا لِلَّفْظِ. اهـ

الثَّالثُ: أن تكونَ اسْمَ فِعْلٍ بمعنى: يَكْفِي.

حَرْفُ الكَافِ

* **(الكَافُ المُفْرَدَةُ)**[٢] تأتي جارَّةً، وغيْرَ جارَّةٍ.

والجارَّةُ: إمَّا اسْمٌ، وإمَّا حَرْفٌ، **فَلِلْحرفيَّةِ خَمْسَةُ معانٍ:**

الأوَّلُ: التَّشْبيهُ.

الثَّاني: التَّعْليلُ، نَحْوُ: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة:١٩٨].

الثَّالثُ: الاسْتِعْلاءُ، وجُعِلَ منه: «**كُنْ كَمَا أَنْتَ**» أي: عليه. وفيه أَعَارِيبُ أُخْرى.

الرَّابعُ: المُبادرةُ، مِثْلُ: «**صَلِّ كما يَدْخُلُ الوَقْتُ**»، وهو غريبٌ جِدًّا.

الخَامِسُ: التَّوْكيدُ، وهي الزَّائدةُ، كقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، **وقيل:** الزَّائدُ (مِثْلُ). **وقيل:** لا زِيادَةَ فيهما، وإنَّ (مِثْل) بمَعْنى: ذاتٍ. أو بمعنى: صفةٍ. **وقِيلَ:** الكافُ اسْمٌ مُؤكَّدٌ بـ: (مِثْلٍ).

والاسميَّةُ الجارَّةُ تُرادِفُ (مِثْل)، **قيل:** تَخْتَصُّ بالضَّرورةِ، كقولِهِ:

---

(١) حاشية محمد الأمير (١/ ١٥١).

(٢) انظر: المغني (ص:٢٣٣).

٤١- بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ[1]

وقِيلَ: لا. فيجوزُ في: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ» أن تكونَ الكافُ اسْمًا، بمعنى: (مِثْل).

والكافُ غيْرُ الجارَّةِ نَوْعانِ:

▪ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ أو مَجْرورٌ، ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى:٣].

▪ وحَرْفٌ؛ لِلدَّلالةِ على الخِطَابِ، وهي اللَّاحقةُ لاسْمِ الإشارةِ كـ: (ذلك)، ولِلضَّميرِ المُنْفصِلِ المَنْصُوبِ كـ: (إيَّاك)، ولِبَعْضِ أسْماءِ الأفْعالِ كـ: (رُوَيْدَكَ)، ولـ: (أرأَيْتَ) كـ: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء:٦٢].

*** (كَيْ)[2] على ثلاثةِ أَوْجُهٍ:**

الأوَّلُ: أن تكونَ اسْمًا مُخْتَصَرًا من (كَيْفَ)، كقوْلِهِ:

٤٢- كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ، وَمَا ثُئِرَتْ قَتْلَاكُمُ، وَلَظَى الهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ؟[3]

فحُذِفَتِ الفاءُ كما حُذِفَتْ في قوْلِ بعْضِهِم: «سَوْ أَفْعَلُ» أي: سوْفَ أفْعَلُ.

---

(١) هذا الرجز للعجاج، انظر: خزانة الأدب (١٠/ ١٦٩)، وشرح شواهد المغني (ص:١٧٢)، شرح المفصل (٨/ ٤٢)، والتصريح (٢/ ١٨)، والهمع (٢/ ٣١)، والأشموني (١/ ٤٧٢)، والدرر (٤/ ١٥٦).

الشاهد فيه: «كَالبَرَدِ»، فإنَّ الكاف هنا اسم بمعنى: «مثل».

(٢) انظر: المغني (ص:٢٤١).

(٣) هذا بيت من البسيط، انظره في الجنى الداني (ص:٢٦٥)، وخزانة الأدب (٧/ ١٠٧)، وشرح شواهد المغني (ص:١٧٢)، وشرح التسهيل (٤/ ١٩)، وابن الناظم (ص:٦٦٦)، والأشموني (٢/ ٢٧٧)، والدرر (٣/ ٣٥).

والشاهد فيه: «كَيْ»، فإنها مختصرة من (كيف).

الثَّاني: أن تكونَ مُرادِفَةً لِلَامِ التَّعْليلِ، وهي الدَّاخلةُ على (ما) الاسْتِفْهَاميَّةِ في قَوْلِهِم في السُّؤالِ عن العِلَّةِ: (كَيْمَهْ؟) بمعنى: لِـمَهْ.

الثَّالثُ: أن تكـونَ مُرادفةً لـ: (أَن) المصدريَّـةِ، كقـوْلِهِ: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد:٢٣].

فـإن لـم تَتَقَدَّمْها اللَّامُ جاز أن تكـونَ مَصْـدَرِيَّةً، وجارَّةً، والنَّاصِبُ (أنْ)، ولا يُجْمَعُ بَيْنَهُما إلا في الضَّرورةِ، كقوْلِهِ:

٤٣- **فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا ... لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟**[1]

* **(كَمْ)**[2] **على وَجْهَيْنِ**: اسْتِفْهاميَّةٌ، وخبريَّةٌ. **ويَفْتَرِقانِ في خَمْسةِ أُمُورٍ**:

الأوَّلُ: أنَّ الخبريَّةَ تَحْتَمِلُ الصِّدْقَ والكَذِبَ، بِخِلافِ الاسْتِفْهاميَّةِ.

الثَّاني: أنَّ المُتكلِّـمَ في الخَبَرِيَّـةِ لا يَسْتَدْعي من المخاطَبِ جَوابًا، بِخِـلافِ الاسْتِفْهاميَّةِ.

الثَّالثُ: أنَّ الاسْمَ المُبْدَلَ من الخبريَّةِ لا يَقْتَرِنُ بالهَمْزةِ، فتقولُ: «**كَمْ عَبيدٍ لي خَمْسُونَ، بل سِتُّونَ**» بِخِلافِ الاسْتِفْهاميَّةِ، فتقولُ: «**كَمْ مالُكَ؟ أَعِشْرُونَ، أم ثَلَاثُونَ؟**».

الرَّابعُ: أنَّ تَمْييزَ الخبريَّةِ يكونُ مُفْرَدًا أو مَجْمُوعًا، وتمييزُ الاسْتِفْهاميَّةِ لا يكونُ إلا مُفْرَدًا.

---

(١) هذا بيت من الطويل، لجميل بن معمر جميل بثينة، انظر: الديوان (ص:٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٨٢).

والشاهد فيه: «كَيْمَا أَنْ»، حيث جمع بين (كي) و(أن)، وهذه ضرورة.

(٢) انظر: المغني (ص:٢٤٣).

الخامسُ: أنَّ تمييزَ الخبريَّـةِ وَاجِبُ الخَفْـضِ، وتمييزُ الاسْتِفْهاميَّةِ مَنْصُوبٌ، إلَّا أن تكونَ مجْرورةً بحَرْفٍ، فيجوزُ النَّصبُ -وهو الكَثيرُ- والجرُّ بِـ: (مِنْ) مُضْمَرَةً وُجُوبًا، مِثْلُ: «**بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هذا الكِتابَ؟**».

* (كأَيٍّ)[1] في (كأيِّن) لُغاتٌ أشار إليها ابنُ مالِكٍ في (الكَافِيَةِ):

وَفِي كَـأَيِّنْ قِيـلَ: كَـائِنْ وَكَـئِنْ ... وَهَكَذَا كَـأْيِنْ كَئِـيْنْ فَاسْـتَبِنْ[2]

وهي: اسْمٌ مُركَّبٌ من كافِ التَّشْبيهِ و(أيٍّ) المنوَّنَةِ، ولِذا يَجوزُ الوُقُوفُ عليها بالنُّونِ، وتكونُ:

▪ **خبَرِيَّةً للتَّكْثيرِ**، وهو الغالبُ، مِثْلُ: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران:١٤٦].

▪ **واستِفْهاميَّةً**، ويكونُ مُميِّزُها مجْرُورًا بـ: (مِن) غالبًا، وأَوْجَبَهُ بَعْضُهم، ومِن غيْرِ المَجْرورِ بـ(مِن) قوْلُهُ:

٤٤- اطْـرُدِ الْيَـأْسَ بِالرَّجَـا فَكَـأَيِّنْ ... آلِـمًا حُـمَّ يُسْـرُهُ بَعْـدَ عُسْـرِ[3]

ولا يَدْخُلُ عليها حَرْفُ جرٍّ، وأجاز بَعْضُهم: «**بكـأَيِّنْ تبيعُ هـٰذَا الثَّوْبَ؟**» ولا يكونُ خبَرُها مُفْرَدًا.

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٤٦).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٠٢).

(٣) هذا بيت من الخفيف، انظر: شرح شواهد المغني (ص:١٧٤)، شرح التسهيل (٢/ ٤٢٣)، والتصريح (٢/ ٢٨١)، والأشموني (٢/ ٣٨٩)، والدرر (٤/ ٥١).
الشاهد فيه: «فَكَأَيِّنْ آلِمًا»، حيث جاء تمييز (كأيِّنْ) منصوبًا، وهو خلاف الأكثر الغالب.

* (كَذَا)[1] وَتَرِدُ على ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أن تكونَ اسْمَ إشارةٍ مَجْرورًا بالكافِ، وقد تَدْخُلُ عليها (ها) التَّنْبيهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل:٤٢].

الثَّاني: أن تكونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مُرَكَّبَةً، مَكْنِيًّا بها عن غَيْرِ عَدَدٍ، كما في الحديثِ: «أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا فَعَلْتَ فِيهِ كَذَا وَكَذَا؟»[2].

الثَّالثُ: أن تكونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً مُرَكَّبَةً، مَكْنِيًّا بها عن عددٍ، وتمْييزُها مَنْصُوبٌ دائمًا، فلا يجوزُ جَرُّهُ بـ: (مِن) ولا بالإِضَافةِ، خِلافًا لِلْكوفِيِّينَ، حيْثُ أَجَازُوا الجرَّ بالإِضَافةِ في غيْرِ تكْرارٍ[3].

ولا تُسْتَعْمَلُ غالبًا إلا مَعْطُوفًا عليها.

* (كَلَّا)[4] حَرْفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ، لا مَعْنَى لها سِوى ذلك عِنْدَ سِيبَوَيْهِ وأكْثَرِ البَصْرِيِّينَ[5]، فيُجِيزُونَ الوُقُوفَ عليها دائمًا، والابْتِداءَ بما بَعْدَها.

وزاد غَيْرُهُمْ معنًى ثالثًا، واخْتُلِفَ فيه، فَقِيلَ: معنى: حقًّا. وقِيلَ: معنى: (أَلَا) الاسْتِفْتاحيَّةِ. وقِيلَ: مَعْنَى: (نَعَمْ).

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، رقم (٦٠٧٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، رقم (١٩٠) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: حاشية الصبان (٤/ ٨٦).

(٤) انظر: المغني (ص:٢٤٩).

(٥) انظر: الانتصاف من الإنصاف (١/ ٤٠٢).

وعلى هذه الزِّيادةِ يَصِحُّ الوُقوفُ عليها وقَبْلَها، وإذا صَلَحَتْ لِلرَّدْعِ وغيْرِهِ جاز الوُقُوفُ عليها وقَبْلَها، **والأرْجَحُ: حَمْلُها على الرَّدْعِ؛** لأنَّه الغالبُ.

* **(كأَنَّ)**[١] **حَرْفٌ مُرَكَّبٌ عِنْدَ الأكْثَرِ،** وعليه إشْكالانِ يُمْكِنُ الخَلاصُ منهما بالقَوْلِ بأنَّها بسيطةٌ، **ولها معانٍ:**

أَحَدُها: التَّشْبيهُ، وهو الغالبُ، وقيَّدَهُ بَعْضُهم[٢] بما إذا كان خَبَرُها اسمًا جامِدًا، مِثْلُ: «**كأنَّ زَيْدًا أسَدٌ**» وإلَّا فهي لِلظَّنِّ، مِثْلُ: «**كأنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ، أو قائمٌ، أو يَقُومُ**».

الثَّاني: التَّحْقيقُ، ذَكَرَه الكُوفيُّونَ[٣] والزَّجَّاجيُّ، **قُلْتُ:** ومنه حديثُ الثَّلاثةِ: «**كَأَنِّي أَعْرِفُكَ**»[٤].

الثَّالثُ: التَّقْريبُ، قاله الكُوفيُّونَ[٥]، نَحْوُ: «**كأنَّك بالفَرَجِ آتٍ**»، واخْتُلِفَ في إعْرابِهِ، **فَقِيل:** الكافُ حَرْفُ خِطَابٍ، والباءُ حَرْفُ جرٍّ زائدٌ، و(الفَرَجُ) اسْمُ (كأنَّ)،

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٥٢).

(٢) منهم البطليوسي، وذلك لأن (زيدًا) هو نفس القائم، ولا يُشَبَّه الشيء بنفسه. حاشية الصبان (١/ ٢٧٢).

(٣) واستدلوا بقوله:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مُكَّةَ مُقْشَعِرًا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

انظر: التصريح (١/ ٢١٢).

(٤) وهو حديث الثلاثة من بني إسرائيل الأبرص والأقرع والأعمى الذين أراد الله أن يبتليهم، والحديث مشهور.

أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث أبرص وأعمى وأقرع في بني إسرائيل، رقم (٣٤٦٤)، ومسلم في كتاب الزهد، رقم (٢٩٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) انظر: التصريح (١/ ٢١٢)، وحاشية الصبان (١/ ٢٧٢).

وقيل: الكافُ اسْمُها، والجارُّ والمَجْرورُ خَبَرُها، وما بَعْدَهُ جُمْلَةٌ حاليَّةٌ مُتمِّمةٌ لِمَعْنى الكَلامِ؛ بِدَليلِ قَوْلِهم: «**كأنَّك بالشَّمْسِ وقد طَلَعَتْ**».

* (**كُلٌّ**)[1] اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِاسْتِغْراقِ أفْرادِ المُنكَّرِ، نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، والمُعَرَّفِ المَجْموعِ، نَحْوَ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٥]، وأجْزاءِ المُفْرَدِ المُعَرَّفِ، نَحْوُ: «**كلُّ زَيْدٍ حَسَنٌ**».

ولها باعْتِبارِ ما قَبْلَها ثلاثةُ أوْجُهٍ:

الأوَّلُ: أن تكونَ نَعْتًا، فتَدُلُّ على كمالِ المَنْعوتِ، وحينئذٍ يجِبُ إضافتُها إلى اسْمٍ ظاهِرٍ يُماثِلُهُ لَفْظًا ومَعْنًى، مِثْلُ: «**أكَلْنا شاةً كُلَّ شاةٍ**»، «**إنَّ الفَخْرَ كُلَّ الفَخْرِ لِمَنْ قَدَرَ على كَبْحِ جِماحِ نَفْسِهِ**».

الثَّاني: أن تَكُون تَوْكيدًا لِمَعْرفةٍ، **قال الكوفيُّونَ**: أو نَكِرَةٍ مَحْدُودةٍ[2]. فتُفيدُ العُمومَ، وحينئذٍ تجبُ إضافتُها إلى ضميرٍ يُطابِقُ المؤكَّدَ، مِثْلُ: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠]، وربَّما يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ، كقَوْلِهِ:

٤٥- كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمُ   يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ[3]

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٥٥).

(٢) كقوله:

زَخرْتِ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا   فجِئْتِ به مُؤَيَّدًا خَنْفَقِيقَا

انظر: شرح المفصل (٣/ ٤٤)، والإنصاف (٢/ ٤٥)، ويرى الأخفش رأيهم، وانظر: الهمع (٢/ ١٢٤)، وإلى هذا مال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٢٩٦).

(٣) هذا البيت من البسيط، وهو لعمر بن أبي ربيعة كما في ديوانه (ص: ٧٦)، والأمالي للقالي (١/ ١٩٥)، والدرر (٦/ ٣٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤)، وشرح شواهد المغني (ص:١٧٥). وقيل: لكُثَيِّر عزة، وليس في ديوانه. انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢٩٢).

والشاهد فيه: «كُلِّ النَّاسِ»، حيث خَلَفَ الاسم الظاهر (الناس) الضمير.

فيُفرَّقُ بَيْنَها وبَيْنَ سابِقَتِها حينئذٍ بأنَّ هذِهِ لِعُمومِ الأفْرادِ، وتلك لِكَمالِ المَنْعُوتِ.

وأجاز الزَّمَخْشريُّ قَطْعَ المؤكِّدةِ عن الإضافةِ مُحْتَجًّا بقراءةِ بَعْضِهم: (إِنَّا كُلًّا فِيهَا)[١] [غافر:٤٨]، والأجْوَدُ أنَّ (كلًّا) هنا بدلٌ من اسْمِ (إنَّ)، وجاز إبْدالُهُ مِن ضميرِ الحاضِرِ؛ لأنَّه مُفيدٌ لِلْإحاطةِ.

الثَّالثُ: أن تكونَ مُباشِرَةً لِلْعوامِلِ لا تابِعَةً، وحينئذٍ يجوزُ إضافتُها إلى الظَّاهِرِ وقَطْعُها، نَحْوُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر:٣٨]، ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾ [الفرقان:٣٩].

ولها باعْتِبارِ ما بَعْدَها ثلاثةُ أوْجُهٍ:

أَحَدُها: أن تُضافَ إلى الظَّاهِرِ، فَيَعْمَلُ فيها جميعُ العوامِلِ، مِثْلُ: «أكْرَمْتُ كُلَّ بني تَميمٍ».

الثَّاني: أن تُضافَ إلى ضَميرٍ مَحْذوفٍ، فَكَالَّتي قَبْلَها.

الثَّالثُ: أن تُضافَ إلى ضَميرٍ مَلْفُوظٍ به، فلا يَعْمَلُ فيها غالبًا إلا الابْتِداءُ، نَحْوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٥]، ومِنْ غَيْرِ الغالِبِ قوْلُهُ:

٤٦- يَمِيدُ إِذَا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلَاؤُهُمْ ... فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ[٢]

---

(١) انظر: الدر المصون (٩/ ٤٨٧)، وانظر: الكشاف (٣/ ٤٣٠).

(٢) هذا بيت من الطويل لكُثيِّر في ديوانه (ص:٥٠٦)

والشاهد فيه: «كلُّها»، حيث عمل فيها الفعل، وليس الابتداء، فهي فاعل.

واعْلَمْ أنَّ لَفْظَ (كُلٍّ) حُكْمُهُ الإفرادُ والتَّذْكيرُ، ومَعْناها بِحَسَبِ ما تُضافُ إليه، فإنْ أُضيفَتْ إلى نكِرَةٍ رُوعِيَ مَعْناها، إمَّا مُذَكَّرٌ، مِثْلُ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢]، وإمَّا مُؤنَّثٌ، مِثْلُ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر:٣٨]، وإمَّا مَجْمُوعٌ مُذَكَّرٌ، مِثْلُ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون:٥٣]، وإمَّا مَجْمُوعٌ مؤنَّثٌ، مِثْلُ:

٤٧- وَكُلُّ مُصِيبَاتِ الزَّمَانِ وَجَدتُّهَا ... سِوَى فُرْقَةِ الْأَحْبَابِ هَيِّنَةَ الخَطْبِ[(١)]

هذا ما نَصَّ عليه ابْنُ مالكٍ في حُكْمِ المُضافةِ إلى النَّكِرةِ، وَرَدَّهُ أبو حيَّانَ[(٢)].

قال المصنِّفُ: والَّذي يظْهَرُ لي أنَّ المُضافةَ إلى المُفْرَدِ، إن أُرِيدَ نِسْبَةُ الحُكْمِ إلى كلِّ فَرْدٍ وَجَبَ الإفرادُ، مِثْلُ: «كلُّ رجُلٍ يُشْبِعُهُ رَغيفٌ»، وإنْ أُرِيدَ نِسْبَتُهُ إلى المَجْموعِ وَجَبَ الجَمْعُ، كقَوْلِ عَنْترةَ[(٣)]:

٤٨- جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ[(٤)]

---

(١) هذا بيت من الطويل، لقيس بن ذريح، انظر: الديوان (ص:٣٣).
والشاهد فيه: «كل مصيبات».

(٢) هو محمد بن يوسف الغَرْناطي، من كبار علماء العربية والتفسير والحديث، وُلِدَ بغَرْناطة، وتُوفِّي في القاهرة سنة ٧٤٥هـ، من أشهر تصانيفه: البحر المحيط في تفسير القرآن. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ٢٧٦)، العقد المذهب لابن الملقن (ص٤٢٣)، ذيل التقييد (١/ ٢٨٣).

(٣) هو عنترة بن شدَّاد العبسي، شاعر جاهلي مشهور، من شعراء المُعَلَّقات، اشتهر بالفروسية، وبحُبِّه لابنة عمه عَبْلَة، كان عبدًا، فنال حُرِّيَّته لإقدامه وشجاعته، تُوفِّي قبل البعثة بزمن.

(٤) هذا بيت من الكامل لعنترة من مُعَلَّقته المشهورة، وهو في ديوانه (ص:٨١)، ومغني اللبيب (٣/ ١٠٣)، وشرح شواهد المغني (ص:١٨٤)، ومَطْلَعُها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ... أَمْ هَلْ عَرَفْتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

انظر البيت في الديوان (ص:١٩٦).
والشاهد فيه: «فتركن»، ولم يقل: تركت.

لأنَّ المُرادَ أنَّ كُلَّ عَيْنٍ جادَتْ عليه، فتَرَكَتْ جميعُ الأعْيُنِ كُلَّ حديقةٍ... إلخ

وإن أُضيفَتْ إلى مَعْرفةٍ جاز مُراعاةُ لفْظِها ومُراعاةُ مَعْناها، نحْوُ: «**كُلُّهم قَائِمٌ**»، أو «**كُلُّهم قَائِمُونَ**»، كذا قالوا، **والصَّوابُ**: أنَّ الضَّمير لا يَعُودُ إليها مِن خبَرِها إلَّا مُفْرَدًا مُذَكَّرًا على لَفْظِها، نَحْوُ: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٥].

وإنْ قُطِعَتْ عن الإضافةِ لَفْظًا فقال أَبُو حيَّانَ: تجوزُ مُراعاةُ اللَّفْظِ، مِثْلُ: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء:٨٤]، ومُراعاةُ المَعْنى، مِثْلُ: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس:٤٠].

* **(كَيْفَ)**[1] اسمٌ، **تُسْتَعْمَلُ على وَجْهيْنِ:**

أَحَدُهُما: أن تكونَ شَرْطيَّةً، فتَقْتَضي فعْلَيْنِ متَّفِقيْنِ لَفْظًا ومَعْنًى غيرَ مجْزومَيْنِ، مِثْلُ: «**كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ**»، وقيلَ: يُجْزَمانِ مُطْلَقًا. وهو رأْيُ الكوفِيِّينَ[2]، **وقِيلَ**: إنِ اقْتَرَنَتْ بها (ما).

الثَّاني: أن تكونَ اسْتِفْهاميَّةً، وتَقَعَ خبَرًا قبْلَ ما لا يُسْتَغْنى عنها معه، مِثْلُ: «**كيفَ أنْتَ؟**» وحالًا قَبْلَ ما يُسْتَغْنَى، مِثْلُ: «**كَيْفَ جاء زَيْدٌ؟**» ومَفْعُولًا مُطْلَقًا، مِثْلُ: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٦].

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٧٠).

(٢) انظر: المغني (ص:٢٧٤).

حَرْفُ اللاَّمِ

* (اللَّامُ المُفْرَدَةُ)[١] وَتَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: جارَّةٌ، وجَازِمَةٌ، ومُهْمَلَةٌ.

فالجارَّةُ: مَفْتوحَةٌ مع الضَّميرِ إلَّا ياءَ المُتكلِّمِ، فمَكْسُورةٌ، ومَكْسُورةٌ مع الظَّاهِرِ إلَّا مع المُسْتَغَاثِ المُباشِرِ لِلْياءِ، فَمَفْتوحةٌ، مِثْلُ: (يا لَلَّـهِ).

ولِلْجارَّةِ مَعَانٍ، منها:

١- الاسْتِحْقاقُ، وهي الواقعةُ بَيْنَ معنًى وذاتٍ، مِثْلُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة:١].

٢- الاخْتِصاصُ، مثْلُ: «الحَصيرُ لِلْمسْجِدِ».

٣- المِلْكُ، مِثْلُ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة:٢٨٤].

٤- التَّعْليلُ، مِثْلُ: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش:١]، ومِثْلُ اللَّامِ الثَّانيةِ في: «يا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو»، والتَّقْديرُ: أَدْعُوكَ لِعَمْرٍو.

٥- بمَعْنى (إلى)، مِثْلُ: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد:٢].

٦- بمَعْنى (على)، مِثْلُ: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء:١٠٧].

٧- بِمَعْنى (في)، مِثْلُ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء:٤٧].

٨- بمَعْنى (مِن)، مِثْلُ: «سَمِعْتُ له صُراخًا».

٩- التَّعجُّبُ، وتُسْتَعْمَلُ في النِّداءِ، مِثْلُ: «يا لَلْماءِ!» إذا تعجَّبوا مِن كثْرَتِهِ.

١٠- التَّوْكيدُ، وهي اللَّامُ الزَّائدةُ، ومنها: المُقْحَمَةُ المُعْتَرِضةُ بَيْنَ المُتضايفَيْنِ،

---

(١) انظر: المغني (ص:٢٧٤).

مِثْلُ قَوْلِهِم: «**يا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ**»، وهل انْجِرَارُ ما بَعْدَها بها، أو بالمُضافِ؟ قَوْلانِ، أَرْجَحُهما الأَوَّلُ.

ومِنها: لامُ المُسْتَغاثِ، **وقال جماعةٌ**: غَيْرُ زائدةٍ. ثُمَّ اخْتَلَفوا، **فقال الأكْثَرونَ**: مُتَعَلِّقةٌ بِفِعْلِ النِّداءِ المَحْذُوفِ. **وقال ابنُ جِنِّيٍّ**: بِحَرْفِ النِّداءِ؛ لِـمَا فيه مِن مَعْنى الفِعْلِ[1].

وإذا قِيلَ: «**يا لزَيْدٍ**» بفَتْحِ اللَّامِ فهو مُسْتَغاثٌ، وبِكَسْرِها مُسْتغاثٌ له، والمُسْتغاثُ مَحْذوفٌ، وإذا قِيلَ: «**يا لَكَ**» احْتمَلَ الوَجْهيْنِ.

١١- التَّبْيينُ، وذَكَرَ لها أَقْسامًا وأَمْثِلَةً.

والجَازِمَةُ: هي اللَّامُ المَوْضوعةُ لِلطَّلَبِ، وهي مَكْسُورةٌ، وسُلَيْمٌ تَفْتَحُها، وإسْكانُها بعْدَ الفاءِ والواوِ أَكْثَرُ، مِثْلُ: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي﴾ [البقرة:١٨٦]، وقد تُسَكَّنُ بعْدَ «ثُمَّ»، مِثْلُ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [الحج:٢٩].

ودُخُولُها على فعل المُتكَلِّمِ قَليلٌ، مِثْلُ: قَوْلِهِ ﷺ: «**قُومُوا، فَلْأُصَلِّ لَكُمْ**»[2]، وقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت:١٢].

وأقلُّ منه: دُخولُها في فِعْلِ الفاعِلِ المُخاطَبِ، كَقِراءةِ: «**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**»[3] [يونس:٥٨].

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٢٩-٣٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الصلاة على الحصير، رقم (٣٨٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) انظر: الدر المصون (٦/ ٢٢٤).

وقد تُحْذَفُ في الشِّعْرِ، ويَبْقَى الجَزْمُ، كقَوْلِهِ:

٤٩- مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا[1]

وأجاز الكِسائيُّ حَذْفَها في النَّثْرِ، بِشَرْطِ: تَقَدُّمِ (قُلْ)، مِثْلُ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[2] [إبراهيم:٣١].

والمُهْمَلَةُ:

١- لامُ الابْتِداءِ، وتَدْخُلُ على المُبْتدإِ، مِثْلُ: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:١٣]، وعلى مَعْمُولِ «إنَّ» اسْمِها أو خَبَرِها أو مَعْمُولِهِ.

واخْتُلِفَ في دُخولِها على الخَبَرِ المتقدِّمِ، مِثْلُ: «لَقائِمٌ زَيْدٌ»، فمُقْتَضى كلامِ جَماعةٍ مِنَ النَّحْوِيِّين: الجوازُ.

وكذلك اخْتُلِفَ في اللَّامِ الدَّاخلةِ على الفِعْلِ، ونصَّ جماعةٌ على المَنْعِ، وأنَّ اللَّامَ الدَّاخلةَ على الفِعْلِ لامُ القَسَمِ.

تَنْبيهٌ[3]: إذا قُلْتَ: «إنَّ زَيْدًا لَيَقومَنَّ» فاللَّامُ لِلْقَسَمِ، فلو قُلْتَ: «عَلِمْتُ أنَّ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ» وجَبَ فَتْحُ همْزَةِ (إنَّ).

---

(١) هذا بيت من الوافر، لأبي طالب في ديوانه (ص:٦١)، ونسب لحسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وللأعشى، انظر: الكتاب (٣/ ٨)، والإنصاف (٢/ ٥٣٠)، وشرح التسهيل (٤/ ٦٠)، وابن الناظم (ص:٦٩٠)، والشذور (ص:٢٣١)، والأشموني (٢/ ٣١٤) والدرر (٥/ ٦١).
الشاهد فيه: «تَفْدِ»، فإنه فعل مجزوم بلام الطلب المحذوفة.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب (١/ ٣٩)، وشرح المفصل (٧/ ٣٥)، وانظر: إعراب القرآن للدرويش (٥/ ١٩٢).

(٣) انظر: المغني (ص:٣٠٥).

٢- الزَّائدةُ، كالدَّاخلةِ على خَبَرِ المُبْتدإِ، كقَوْلِهِ:

٥٠- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[١]

٣- لامُ الجَوابِ، إمَّا لـ: (لَوْ) أو لـ: (لَوْلا) أو لِلْقَسَمِ، مِثْلُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة:٥٢١]، ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف:٩١].

٤- اللَّامُ الموطِّئةُ، وتُسَمَّى: المُؤْذِنَةَ. وهي الدَّاخلةُ على أداةِ شَرْطٍ لِلْإِيذانِ بأنَّ الجَوابَ بَعْدَها مبنِيٌّ على قَسَمٍ مُقَدَّرٍ، لا على الشَّرْطِ، وسُمِّيَتْ: مُوَطِّئَةً؛ لأنَّها وَطَّأَتِ الجَوابَ لِلْقَسَمِ، أيْ: مَهَّدَتْهُ لَهُ، مِثْلُ: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر:١٢].

وأَكْثَرُ ما تَدْخُلُ على (إنْ)، وقد تَدْخُلُ على غَيْرِها، كقَوْلِهِ:

٥١- لَمَتَى صَلَحْتَ لَيُقْضَيَنْ لَكَ صَالِحٌ وَلَتُجْزَيَنَّ إِذَا جُزِيتَ جَمِيلَا[٢]

٥- لامُ (أل) كـ: (الرَّجُل).

٦- اللَّامُ اللَّاحقةُ لِأَسْماءِ الإشارةِ؛ لِلدَّلالةِ على البُعْدِ.

---

(١) هذا الرجز لرؤبة بن العجاج أو لعنترة بن عروس، انظر: شرح شواهد المغني (ص:٢٠٦)، شرح التسهيل (٢/ ٣٠)، وابن عقيل (١/ ٣٣٦)، واللسان مادة (شهرب)، والدرر (٢/ ١٨٧).
والشاهد فيه: «لعجوز»، إذ دخلت اللام زائدةً على خبر المبتدأ.

(٢) هذا بيت من الكامل، انظر: شرح التسهيل (٣/ ٢١٨)، والجنى الداني (ص:١٣٧)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٠٧)، والهمع (٢/ ٤٤)، الدرر (٤/ ٢٤٠).
الشاهد فيه: «لمتى»، فإن اللام الموطئة دخلت على غير (إن)، مع أن الأكثر أن تدخل عليها.

* (لَا)[١] وَتَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: النَّافيةُ، وهي أَقْسَامٌ:

١- العاملةُ عَمَلَ (إنَّ)، وهي النَّافيةُ لِلْجِنْسِ على سبيلِ التَّنْصيصِ، ومنه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النحل:٦٢] عِنْدَ الفَرَّاءِ، والمَعْنى عِنْدَهُ: لا بُدَّ مِن كذا، أو لا محالَةَ في كذا[٢].

وقال قُطْرُب: «لا» رَدٌّ لِمَا قَبْلَها، أي: ليس الأَمْرُ كما وَصَفوا. ثُمَّ ابْتَدَأَ، فقال: ﴿جَرَمَ﴾، وهو فِعْلٌ ماضٍ بمَعْنى: وجَبَ، وما بَعْدَهُ فاعلٌ.

٢- العَامِلَةُ عَمَلَ (ليس).

٣- العَاطِفَةُ.

٤- الجَوَابيَّةُ.

٥- ما سِوَى هذه الأَقْسَامِ، ومنها: المُعْتَرِضةُ بَيْنَ الجارِّ والمَجْرورِ، نَحْوُ: «جِئْتُ بلا زَادٍ»، وعن الكُوفيِّينَ: هي اسْمٌ دخلَ عليه حَرْفُ الجرِّ، وما بَعْدَها مَخْفُوضٌ بالإِضَافَة[٣]. وبَعْضُهم يُسَمِّيها: زَائِدَةً. وإن كان لا يَصِحُّ إِسْقَاطُها من حَيْثُ المَعْنى، ويكونُ المُرادُ بالزِّيادةِ: وُقُوعَها بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَطَالِبَيْنِ.

الوَجْهُ الثَّاني: (لا) الطَّلبيَّةُ الَّتي يُطْلَبُ بها التَّرْكُ، وتَخْتَصُّ بالمُضارعِ، مِثْلُ: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود:١١٣].

---

(١) انظر: المغني (ص:٣١٣).

(٢) انظر: معاني القرآن (٢/ ٨).

(٣) انظر: الأمالي الشجرية (٢/ ٢٣٠).

الوَجْهُ الثَّالثُ: الزَّائدةُ لِلتَّقْويةِ والتَّوْكيدِ، مِثْلُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف:١٢]، ومنه: ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة:١] على أحَدِ القَوْليْنِ.

ثُمَّ مَثَّلَ بِقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [الأنعام:١٥١]، وذَكَرَ أَوْجُهًا كثيرةً في إعْرابِهِ، كما ذَكَرَ أَوْجُهًا في إِعْرَابِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٠٩]، وقَوْلِهِ: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء:٩٥]، وقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا﴾ [آل عمران:٧٩-٨٠].

* (لَاتَ)[1] الجُمْهورُ على أنَّها كَلِمتانِ: (لا)، والتَّاءُ لتَأْنيثِ اللَّفْظِ، وأنَّها تَعْمَلُ عَمَلَ «لَيْسَ»، ولا تَعْمَلُ إلا في الحِينِ وما رَادَفَهُ.

* (لَوْ)[2] وتَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: الامْتِناعيَّةُ، مِثْلُ: «لو جِئْتَني أَكْرَمْتُكَ»، وتُفِيدُ الشَّرْطيَّةَ، وتَقْييدَها بالماضِي، والامتناعَ، أي: امْتِناعَ الشَّرْطِ والجوابِ عنْدَ الجُمْهورِ، وهو باطلٌ بِمَواضعَ كثيرةٍ، أو امْتِناعَ الشَّرْطِ خاصَّةً مع عدمِ الدَّلالةِ على امْتِناعِ الجوابِ أو ثُبُوتِهِ.

ولكن إن كان مُسَاويًا لِلشَّرْطِ في العُمومِ لَزِمَ انتفاؤه، مِثْلُ: «لو كَانَتِ الشَّمْسُ طالعةً كان النَّهارُ مَوْجُودًا».

وإن كان أعَمَّ لم يَلْزَمِ انتفاؤه، وإنَّما يَنْتَفِي منه ما كان مُسَاويًا لِلشَّرْطِ، مِثْلُ:

(١) انظر: المغني (ص:٣٣٤).

(٢) انظر: المغني (ص:٣٣٧).

«**لو كانت الشَّمْسُ طَالِعَةً كان الضَّوْءُ مَوْجُودًا**».

وأَجْوَدُ ما يُقَالُ فيها: إنَّها حَرْفٌ يَقْتَضِي في الماضي امْتِناعَ ما يَلِيه، واسْتِلْزامَهُ لِتاليهِ.

الثَّاني: أن تكونَ حَرْفَ شرْطٍ في المُستقبَلِ كـ: (إنْ)، إلَّا أنَّها لا تَجْزِمُ، مِثْلُ: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩].

والفَرْقُ بَيْنَ هذه وبَيْنَ الامْتِناعيَّةِ: أنَّ الشَّرْطَ في هذه مُسْتَقْبَلٌ مُحْتَمِلُ الوُقوعِ، لم يُقْصَدْ فَرْضُهُ الآن أو فيما مَضَى، وعَكْسُها الامْتِناعيَّةُ.

الثَّالثُ: المَصْدريَّةُ بمَنْزِلةِ (أنْ)، إلَّا أنَّها لا تَنْصِبُ، وأكثرُ وُقُوعِ هذه بَعْدَ: «وَدَّ» أو «يَوَدُّ»، مِثْلُ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم:٩].

الرَّابعُ: الَّتي لِلتَّمنِّي بمَعْنى (لَيْتَ)، مِثْلُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء:١٠٢].

الخامسُ: أن تكونَ لِلْعَرْضِ، مِثْلُ: «**لو تَنْزِلُ عِنْدَنا، فَتُصيبَ خَيْرًا**».

وذُكِرَ لها مَعْنًى سَادِسٌ، وهو التَّقْليلُ، مِثْلُ: «**التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**»[(١)].

وجَوَابُ (لو) إمَّا مُضارعٌ مَنْفِيٌّ بـ: (لَمْ)، أو ماضٍ مُثْبَتٌ، أو مَنْفِيٌّ بـ: (ما)، **والغالِبُ على المُثْبَتِ**: دُخُولُ اللَّامِ عليه، مِثْلُ: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ [الواقعة:٦٥]، **ومِنْ غَيْرِ الغَالِبِ**: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة:٧٠]، **والغالِبُ على المَنْفِيِّ**: خُلُوُّهُ مِن اللَّامِ، مِثْلُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢]، **ومِنَ غَيْرِ الغالِبِ**: قَوْلُهُ:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح، رقم (٥١٢١)، ومسلم في كتاب النكاح، باب الصداق، رقم (١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٥٢- وَلَـوْ نُعْطَـى الْخِيَـارَ لَـمَا افْتَرَقْنَـا وَلَكِـنْ لَا خِيَـارَ مَـعَ اللَّيَـالِي[(١)]

وقد يكونُ جَوابُها جُمْلَةً اسميَّةً مَقْرُونَةً باللَّامِ أو الفَاءِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة:١٠٣]، وقَوْلِ الشَّاعِرِ:

٥٣- لَـوْ كَـانَ قَتْـلٌ يَـا سَـلَامُ فَرَاحَـةٌ لَكِـنْ فَـرَرْتُ مَخَافَـةً أَنْ أُوسَرَا[(٢)]

* (لَوْلا)[(٣)] وتَأْتِي على أربعةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُها: أن تَدْخُلَ على جُمْلَتَيْنِ: اسميَّةٍ، فَفِعْليَّةٍ. لِرَبْطِ امْتِناعِ الثَّانيةِ بِوُجُودِ الأُولى، نَحْوُ: «لَوْلا زَيْدٌ لأكرمْتُكَ».

ثُمَّ إنْ كان الخبرُ كَوْنًا مُطْلَقًا وَجَبَ حذْفُهُ، وكَوْنًا مُقَيَّدًا وجَبَ ذِكْرُهُ إن لم يُعْلَمْ، وإلَّا جاز الوَجْهانِ، هذا قوْلُ ابنِ مالكٍ[(٤)] وجماعَةٍ.

وإذا وَلِيَ (لَوْلا) ضَمِيرٌ فحقُّهُ أن يكونَ ضَمِيرَ رَفْعٍ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، وسُمِعَ قليلًا: (لَوْلايَ) و(لوْلاكَ) و(لَوْلاهُ) قال سِيبَوَيْهِ[(٥)] والجُمْهورُ: هي جارَّةٌ لِلضَّميرِ مختَصَّةٌ به، ولا تَتَعَلَّقُ بشَيْءٍ.

---

(١) هذا بيت من الوافر، انظر: شرح شواهد المغني (ص:٢٢٨)، والتصريح (٢/ ٢٦٠)، والهمع (٢/ ٦٦)، والأشموني (٢/ ٣٥٢)، والدرر (٥/ ١٠١).
والشاهد فيه: «لَمَا»، فإن جواب «لو» اقترنت به اللام، وهو من غير الغالب.

(٢) هذا بيت من الكامل، لعامر بن الطفيل، انظر: شرح التسهيل (٤/ ١٠٠)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٢٩)، والهمع (٢/ ٦٦)، والدرر (٥/ ١٠٢).
والشاهد فيه: «فَرَاحَةٌ»، حيث اقترن جواب (لو) بالفاء.

(٣) انظر: المغني (ص:٣٥٩).

(٤) انظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص:٦٥).

(٥) انظر: الكتاب (٢/ ٣٧٣، والتي بعدها).

ومَوْضِعُ المَجْرورِ بها رَفْعٌ بالابْتِداءِ، فإذا عُطِفَ عليها اسْمٌ ظاهرٌ تعيَّنَ رَفْعُهُ، مِثْلُ: «لَوْلايَ وزَيْدٌ»؛ لأنَّها لا تَخْفِضُ الظَّاهِرَ.

الثَّاني: أن تكونَ لِلتَّحْضيضِ والعَرْضِ، وتَخْتَصُّ بالمُضارعِ أو ما في تَأْويلِهِ، مِثْلُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل:٤٦]، و﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ﴾ [المنافقون:١٠].

الثَّالثُ: أن تكونَ لِلتَّوْبيخِ والتَّنْديمِ، وتختصُّ بالمَاضِي، مِثْلُ: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور:١٣]، وقد يُفْصَلُ بَيْنَها وبَيْنَهُ بـ: (إذ)، أو (إذا)، أو جُمْلَةٍ مُعْتَرِضةٍ، مِثْلُ: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور:١٢]، ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ إلى قَوْلِهِ: ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ﴾ [الواقعة:٨٣-٨٦].

الرَّابعُ: الاسْتِفْهامُ، مِثْلُ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون:١٠] قاله الهرويُّ، والظَّاهرُ: أنَّها لِلْعَرْضِ.

وذَكَرَ الهَرويُّ أنَّها تَأْتي نافيةً بمَعْنى: (ما)، مِثْلُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ [يونس:٩٨]، أي: فما كانت. والظَّاهرُ أنَّ المَعْنى على التَّوْبيخِ.

* **(لَوْمَا)**[1] بمَنْزِلَةِ (لَوْلا).

* **(لَمْ)**[2] حَرْفُ جزمٍ لِنَفْيِ المُضارعِ، وقد يُرْفَعُ بعْدَها، قِيلَ: ضَرُورةً. وقيل: لُغَةٌ. وزَعَمَ بَعْضُهم أنَّ بعْضَ العَرَبِ قد يَنْصِبُ بها.

وقد يَلِيها اسْمٌ مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ مَحْذوفٍ، يُفَسِّرُهُ ما بَعْدَهُ، كقَوْلِهِ:

---

(١) انظر: المغني (ص:٣٦٤).

(٢) انظر: المغني (ص:٣٦٥).

٥٤- ظُنِنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنًى ثُمَّ نِلْتُهُ فَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْقَهُ غَيْرَ وَاهِبِ[(١)]

* (لَمَّا)[(٢)] وَتَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الأوَّلُ: مُخْتَصَّةٌ بالمُضارعِ، فتَجْزِمُهُ، وتَنْفيهِ، وتَقْلِبُهُ ماضيًا، وتُفارقُ (لَمْ) في خَمْسَةِ أُمورٍ:

الأوَّلُ: أنَّها لا تَقْتَرِنُ بأداةِ شَرْطٍ. الثَّاني: أنَّ مَنْفِيَّها مُسْتَمِرُّ النَّفْيِ إلى الحالِ.

الثَّالثُ: أنَّ مَنْفِيَّها قريبٌ مِنَ الحالِ.

الرَّابعُ: أنَّ مَنْفِيَّها مُتوقَّعٌ ثُبوتُهُ.

الخامسُ: أنَّ مَنْفِيَّها جائزُ الحَذْفِ لِدليلٍ، بِخِلافِ (لم).

فأمَّا قَوْلُهُ:

٥٥- احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ[(٣)]

فضَرُورَةٌ.

---

(١) هذا بيت غير منسوب، وهو من الطويل، انظره في شرح التسهيل (٢/ ١٤١، والتي بعدها)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٣٣)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٥٩).
والشاهد فيه: «فَلَمْ ذَا»، فقد ولي (لم) معمولُ فعلٍ محذوف، وهو (ذا) فسر الفعل ما بعده، فإن (ذا) مفعول به منصوب -وعلامة نصبه الألف- لفعل محذوف، فتقدير الجملة: فلم أَلْقَ ذا رجاء ألقه غير واهب.

(٢) انظر: المغني (ص:٣٦٧).

(٣) هذا بيت من الكامل، لإبراهيم بن هَرْمة، انظره في ديوانه (ص:١٩١)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٢)، والتصريح (٢/ ٢٤٧)، والأشموني (٢/ ٣١٦)، وخزانة الأدب (٩/ ١٠)، والدرر (٥/ ٦٦).
والشاهد فيه: «وَإِنْ لَمِ»، فقد حذف منفيَّ (لم) -مجزومَها- ضرورةً، فالأصل: إن وصلت وإن لم تصل.

الثَّاني: مُخْتَصَّةٌ بالماضي، فتَقْتَضي جُمْلتَيْنِ، وُجِدَتْ ثانِيَتُهما عِنْدَ وُجودِ الأولى، ويُقالُ فيها: حَرْفُ وُجودٍ لِوُجودٍ. مِثْلُ: «لَمَّا جاءني أكْرَمْتُه»، وجَوابُها: إمَّا فِعْلٌ ماضٍ، أو جُمْلَةٌ اسميَّةٌ مَقْرُونةٌ بـ: (إذا) الفُجائيَّةِ، أو بالفاءِ، أو فِعْلٌ مُضارعٌ، مِثْلُ: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء:٦٧]، و﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت:٦٥]، و﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان:٣٢]، و﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود:٧٤].

الثَّالثُ: أنْ تكونَ حَرْفَ اسْتِثْناءٍ، فتَدْخُلُ على الجُمَلِ الاسميَّةِ، نَحْوُ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤]، وعلى الفِعْلِ الماضي لَفْظًا لا مَعْنًى، مِثْلُ: «أَنْشُدُكَ اللهَ لَمَّا فعَلْتَ»، أي: ما أَنْشُدُكَ إلَّا فِعْلَكَ.

* (لَنْ)[1] حَرْفُ نَفْيٍ ونَصْبٍ واسْتِقْبالٍ، وتأتي لِلدُّعاءِ، كقَوْلِهِ:

٥٦- لَنْ تَزالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خالِدًا خُلُودَ الجِبالِ[2]

وتَلَقِّي القَسَمِ بها وبِـ: (لَمْ) نادرٌ جدًّا، كقَوْلِهِ:

---

(١) انظر: المغني (ص:٣٧٣).

(٢) هذا بيت من الخفيف، للأعشى ميمون بن قيس، انظر: الديوان (ص:١٦٩)، شرح شواهد المغني (ص:٢٣٤)، من قصيدة مطلعها:

مَا بُكَاءُ الكَبِيرِ بِالأَطْلَالِ وَسُؤَالِي وَهَلْ تَرُدُّ سُؤَالِي؟

عدَّها بعض النُّقَّاد هي المُعَلَّقة.

الشَّاهد فيه: «لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ»، حيث استعمل (لن) للدعاء.

٥٧- وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ   حَتَّى أُوَسَّدَ فِي التُّرَابِ دَفِينَا[١]

وزَعَمَ بَعْضُهم أنَّها قد تَجْزِمُ، كَقَوْلِهِ:

٥٨- لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ   حَرَّكَ دُونَ بَابِكَ الحَلْقَهْ[٢]

* (لَيْتَ)[٣] حَرْفُ تَمَنٍّ يتعلَّقُ بالمُسْتحيلِ غالِبًا، وتَنْصِبُ الاسْمَ، وتَرْفَعُ الخَبَرَ، وقد تَنْصِبُهما، كقَوْلِهِ:

٥٩- يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٤]

* (لَعَلَّ)[٥] حَرْفُ تَرَجٍّ، يَنْصِبُ الاسْمَ، ويرْفَعُ الخَبَرَ، قال بعْضُ أصْحابِ الفَرَّاءِ: وقد يَنْصِبُهُما. وحُكِيَ: «لَعَلَّ أَباكَ مُنْطَلِقًا»، وعُقَيْلٌ يَخْفِضونَ بها المُبْتدأَ، كَقَوْلِهِ:

---

(١) هذا بيت من الكامل، لأبي طالب عمِّ رسول الله ﷺ، انظر: في ديوانه (ص:٩١)، والجنى الداني (ص:٢٧٠)، وشرح التسهيل (٣/ ٢٠٧)، والأشموني (٢/ ٣٦)، والهمع (٢/ ٤١)، والدرر (٤/ ٢٢٠)، وروي: «حتى أُوارى».
والشاهد فيه: «لَنْ يَصِلُوا»، حيث صدَّر جواب القسم بـ: (لن).

(٢) هذا بيت من المنسرح، لأعرابي ذي قصةٍ مع الحسين بن علي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، انظر: شرح شواهد المغني (ص:٢٣٥)، والهمع (٢/ ٤)، والأشموني (٢/ ٢٧٧)، والدرر (٤/ ٦٣).
والشاهد فيه: «لَنْ يَخِبِ»، حيث جزم المضارع بـ: (لن).

(٣) انظر: المغني (ص:٣٧٥).

(٤) هذا الرجز نسب لرؤبة بن العجاج، انظر: الكتاب (٢/ ١٤٢)، شرح المفصل (١/ ١٠٤)، والدرر (٢/ ١٧٠)، ونسب للعجاج في شرح شواهد المغني (ص:٢٣٦)
والشاهد فيه: «لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا»، فقد نصبت (ليت) الاسم والخبر.

(٥) انظر: المغني (ص:٣٧٧).

٦٠- فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّـوْتَ جَهْـرَةً
لَعَــلَّ أَبِي الْمِغْــوَارِ مِنْــكَ قَرِيــبُ(١)

وهو في مَحَلِّ رفْعٍ بالابْتِداءِ؛ لِتَنْزِيلِها مَنْزِلَةَ حَرْفِ الجرِّ الزَّائِدِ.

قيل: وأوَّلُ لَحْنٍ سُمِعَ بالبَصْرةِ قوْلُهُ: «لعَلَّ لها عُذْرٌ، وأَنْتَ تَلومُ»، وهو مُحْتَمِلٌ لِتَقْديرِ ضَميرِ الشَّأْنِ، كما في قوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ»(٢).

ولها مَعَانٍ:

أَحَدُها: التَّوقُّعُ، وهو تَرَجِّي المَحْبُوبِ، والإشْفاقُ مِن المَكْروهِ.

الثَّاني: التَّعْليلُ، أثْبَتَهُ جماعةٌ، مِنْهم الكِسائيُّ، كقوْلِهِ تَعالى: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه:٤٤].

الثَّالِثُ: الاسْتِفْهامُ، أثْبَتَهُ الكوفيُّونَ، ولِذلك عُلِّقَ بها الفِعْلُ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس:٣].

---

(١) هذا بيت من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، يرثي أخاه أبا المغوار، انظر: الحماسة البصرية (ص:٦٨٦)، والأصمعيَّات (ص:٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٣٤)، وانظر أيضا: شرح ابن عقيل (٢/ ١٩٦)، والتصريح (١/ ١٥٦)، والأشموني (١/ ٤٥٤)، والهمع (٢/ ٣٣)، والدرر (٤/ ١٧٤)، وروي: «دعوة»، و«ثانيًا».
والشاهد فيه: «لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ»، حيث جرَّ بـ: (لعل)، فهي هنا حرف جر.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم في كتاب اللباس، باب تحريم تصوير صورة الحيوان، رقم (٢١٠٩) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد أخرجه البخاري -بدون الشاهد- في كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، رقم (٥٩٥٠).

* (لَكِنَّ المشدَّدةُ)(١) حَرْفٌ يَنْصِبُ الاسْمَ، ويَرْفعُ الخَبَرَ، وفي مَعْناها ثلاثةُ أقْوالٍ:

أَحَدُها: أَنَّه وَاحِدٌ، وهو الاسْتِدْراكُ، وفُسِّرَ بأنْ تَنْسُبَ لِـمَا بَعْدَها حُكْمًا مخالِفًا لحُكْمِ ما قَبْلَها.

الثَّاني: أنَّها تأتي لِلاسْتِدْراكِ، وفُسِّرَ برَفْعِ ما يُتَوَهَّمُ ثُبوتُهُ.

وتأتي لَمَعْنًى آخَرَ أَيْضًا، وهو: التَّوْكيدُ، مِثْلُ: «لوْ جاءني أكرَمْتُهُ، لكنَّه لَمْ يَجِئْ» حيْثُ أَكَّدَتْ ما أفادَتْهُ (لَوْ) مِن الامْتِناعِ.

الثَّالثُ: أنَّها لِلتَّوْكيدِ دائمًا، ويَصْحَبُ التَّوْكيدَ معنى الاسْتِدْراكِ، وقد يُحْذَفُ اسْمُها، كقَوْلِهِ:

٦١- فَلَوْ كُنْتُ ضَبِّيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ(٢)

* (لَكِنِ المخفَّفةُ)(٣) هي ضَرْبانِ:

▪ مُخَفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ، فلا تَعْمَلُ.

▪ وخفيفةٌ بأَصْلِ الوَضْعِ، فإن وَلِيَها كلامٌ فهي حَرْفُ ابْتِداءٍ لا عاطِفَةٌ، وإن وَلِيَها مُفْرَدٌ فهي عاطفةٌ بِشَرْطيْنِ:

---

(١) انظر: المغني (ص:٣٨٣).

(٢) هذا بيت من الطويل، للفرزدق، انظر: الديوان (٢/ ٤٨١)، الكتاب (٢/ ١٣٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٦)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٣٩)، واللسان مادة (شفر).
والشاهد فيه: (وَلَكِنَّ زَنْجِيٌّ)، حيث حذف اسم «لكنَّ»، فالأصل: ولكنَّك زنجيٌّ.

(٣) انظر: المغني (ص:٣٨٥).

أَحَدُهُما: أن يتقدَّمَها نَفْيٌ أو نَهْيٌ. فإن قُلْتَ: «قام زَيْدٌ، لكنْ عَمْرٌو» جعلْتَها حَرْفَ ابْتِداءٍ، وأتْمَمْتَ الجُمْلةَ، فَقُلْتَ: «لَمْ يَقُمْ»، وأجاز الكُوفيُّونَ العَطْفَ[١].

الثَّاني: ألَّا تَقْتَرِنَ بالواوِ.

* (لَيْسَ)[٢] لِنَفْيِ الحالِ، ولِنَفْيِ غيْرِهِ بالقَرينةِ، مِثْلُ: «لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ»، وهي فِعْلٌ لا يتصرَّفُ، قِيلَ: إلَّا في ثلاثةِ مَواضِعَ:

الأوَّلُ: أن تكونَ لِلاسْتِثْناءِ، نَحْوُ: «أَتَوْنِي لَيْسَ زَيْدًا»، والصَّحيحُ: أنَّها هي النَّاسخةُ، واسْمُها مستَتِرٌ.

الثَّاني: أنْ تدْخُلَ على جملةٍ اسميَّةٍ رافعةً لِلاسْمَيْنِ، كما في لُغةِ تَميمٍ: «لَيْس الطيِّبُ إلا المِسْكُ»، فإنَّهم يُهْمِلونها؛ حَمْلًا على إهْمالِ (ما) عِنْدَ انْتِقاضِ النَّفْيِ.

وزَعَمَ بعْضُهم أنَّ مِن ذلك: ما إذا دخَلَتْ جُمْلةٌ فعليَّةٌ ماضِيَةٌ، كقولهم: «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ».

الثَّالثُ: أن تكونَ حَرْفًا عاطِفًا، أثْبَتَهُ الكوفيُّونَ؛ لقَوْلِهِ:

٦٢- أَيْـنَ الْـمَفَرُّ وَالْإِلَـهُ الطَّالِـبُ ... وَالْأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيسَ الْغَالِـبُ؟[٣]

وخُرِّجَ على أنَّ الخَبَرَ مَحْذوفٌ، تَقْديرُهُ: لَيْسَ الغالبُ إيَّاهُ.

---

(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٤٨٤).

(٢) انظر: المغني (ص:٣٨٦).

(٣) البيت من الرجز، وهو لنفيل بن حبيب الحِمْيري، انظر: شرح شواهد المغني (ص:٢٤٠)، شرح التسهيل (٣/ ٣٤٦)، والهمع (٢/ ١٣٨)، والدرر (٦/ ١٤٦).
والشاهد فيه: «المَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ»، فإنها عاطفة، كقولك: المغلوب لا الغالب.

حَرْفُ الميمِ

*** (مَا)[١] اسْمِيَّةٌ وَحَرْفِيَّةٌ، فالاسميَّةُ أنْواعٌ:**

١- مَوْصُوليَّةٌ.

٢- تامَّـةٌ، وهي الَّتي تُقَـدَّرُ بالشَّيْءِ ونَحْوِهِ، كَقَـوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَنِعِـمَّا هِىَ﴾ [البقرة:٢٧١]، أي: فَنِعْمَ الشَّيْءُ هِيَ، وقَـوْلِهِ: «**غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمَّا**» أي: نِعْمَ الغَسْلُ هُوَ.

٣- نكِـرَةٌ مَوْصُوفةٌ، كقَوْلِكَ: «**مرَرْتُ بما مُعْجِبٍ لك**» أي: بشَيْءٍ مُعْجِبٍ لك.

٤- تعجُّبيَّةٌ، مِثْلُ: «**مَا أَحْسَنَ زَيْدًا!**» المَعْنى: شيْءٌ حَسَّنَ زَيْدًا.

٥- اسْتِفْهاميَّةٌ، وإذا أَتَتْ بَعْدَها (ذا) فعَلَى أَوْجُهٍ:

الأَوَّلُ: أن تكونَ (ذا) اسْمَ إشارةٍ، كقَوْلِكَ: «**مَا ذا التَّواني؟!**».

الثَّاني: أن تكونَ (ذا) مَوْصُولةً، كقَوْلِهِ:

٦٣- أَلَا تَسْـأَلَانِ المَـرْءَ مَـاذَا يُحَـاوِلُ

أَنَحْبٌ فَيُقْضَـى، أَمْ ضَـلَالٌ وَبَاطِـلُ؟[٢]

---

(١) انظر: المغني (ص:٣٩٠).

(٢) هذا بيت من الطويل، للبيد بن ربيعة العامري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انظر: الديوان (ص:١٤٤)، الأزهية (ص:٢٠٦)، والجنى الداني (ص:٢٣٩).

والشاهد فيه: «مَاذَا»، فإن (ذا) هنا موصولة.

الثَّالثُ: أن تكونَ مُرَكَّبَةً مع (ما) لِلاسْتِفْهامِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة:٢١٩] على قراءةِ نَصْبِ ﴿ٱلْعَفْوَ﴾[1].

الرَّابعُ: أن تُجْعَلَ (ماذا) اسْمَ جِنْسٍ بمَعْنى: شَيْءٍ. أو مَوْصولًا بمَعْنى: الَّذي. كقَوْلِهِ:

٦٤- دَعِـي مَـاذَا عَلِمْـتِ سَـأَتَّقِيهِ وَلَكِـنْ بِالْـمُغَيَّبِ نَبِّئِينِـي[2]

فـ: (ماذا) مَفْعُولُ: (دَعِي)، **والتَّقْديرُ**: دَعِي شَيْئًا، أو دعي الَّذي عَلِمْتِ.

الخَامِسُ: أن تكونَ (ذا) إشاريَّةً، و(ما) زائدةً.

السَّادسُ: أن تكونَ (ما) اسْتِفْهاميَّةً و(ذا) زائدةً، **والتَّحْقيقُ**: أنَّ الأسْماءَ لا تُزادُ.

٦- شَرْطِيَّةٌ، وهي إمَّا زَمانيَّةٌ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة:٧]، أو غَيْرُ زمانيَّةٍ، كقَوْلِهِ تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧].

والحَرْفِيَّةُ أنْواعٌ:

١- حَرْفُ نَفْيٍ، وتعْمَلُ عَمَلَ (ليس) بِشُروطٍ، ونَدَرَ تَرْكيبُها مع النَّكِرةِ؛

(١) قرأ بها السبعة غير أبي عمرو، انظر: الكشف عن وجوه القراءات (١/ ٢٩٢).

(٢) هذا بيت من الوافر، نُسِبَ إلى المثقب العبدي وإلى سحيم بن وثيل وإلى أبي حية النميري، انظر: في ديوان المثقب العبدي (ص:٢١٣)، الكتاب (٢/ ٤١٨)، في لسان العرب (١٨/ ١٢) مادة (أبي)، والهمع (١/ ٨٤)، والدرر (١/ ٢٧١).

والشاهد فيه: «مَاذَا عَلِمْتِ»، فإن (ذا) مع (ما) اسم جنس بمعنى: شيء. أو اسم موصول بمعنى: الذي.

تَشْبِيهًا بـ: (لا)، كقَوْلِهِ:

٦٥- وَمَا بَأْسَ لَوْ رَدَّتْ عَلَيْنَا تَحِيَّةً   قَلِيلٌ عَلَى مَنْ يَعْرِفُ الحَقَّ عَابُهَا[1]

٢- حَرْفُ مَصْدَرٍ، وتكونُ زمانيَّةً، مِثْلُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١]، وغيْرَ زمانيَّةٍ، مِثْلُ: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص:٢٥].

٣- كافَّةٌ عن عمَلِ الرَّفْعِ، وتتَّصِلُ بثلاثةِ أفْعالٍ: (قَلَّ)، و(كَثُرَ)، و(طالَ)، ولا يَلِيهُنَّ إلا جُمْلةٌ فعليَّةٌ مُصَرَّحٌ بِفِعْلِها، فأمَّا قوْلُهُ:

٦٦- صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا
وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ[2]

فضَرُورةٌ، وزَعَمَ بعْضُهم أنَّ (ما) مع هذه الأفْعَالِ مَصْدَرِيَّةٌ، لا كافَّةٌ.

٤- كافَّةٌ عن عمَلِ النَّصْبِ والرَّفْعِ، وهي المُتَّصِلةُ بـ: (إنَّ) وأَخواتِها.

٥- كافَّةٌ عن عَمَلِ الجَرِّ، وتتَّصِلُ بـ: «رُبَّ» وبالكافِ، كقَوْلِهِم: «كُنْ كَمَا أَنْتَ»، وبالباءِ كقَوْلِهِ:

---

(١) هذا بيت من الطويل، غير منسوب. انظر: الجنى الداني (ص:٣٣٠)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٤٣)، الهمع (١/ ١٢٤)، والدرر (٢/ ١٠٧).
والشاهد فيه: «مَا بَأْسَ»، حيث ركَّبها مع النكرة، وهذا نادرٌ.

(٢) هذا بيت من الطويل، للمرار الفقعسي، أو لعمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة (ص:٣٧٦)، والكتاب (١/ ٣٠)، والإنصاف (١/ ١٤٤)، وشرح التسهيل (٢/ ١٠٩)، والدرر (٥/ ١٩٠)، والأزهية (ص:٩١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٣١).
والشاهد فيه: «وَقَلَّمَا وِصَالٌ»، حيث جاء الفعل بعدها مُقَدَّرًا، وليس صريحًا.

٦٧- فَلَـئِنْ صِرْتَ لَا تُحِـيرُ جَوَابًـا لَـبِمَا قَـدْ تَـرَى وَأَنْـتَ خَطِيـبُ[1]

وبـ: (مِنْ)، كقَوْلِهِ:

٦٨- وَإِنَّا لَـمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَـةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ[2]

على خِلافٍ فيما عدا (رُبَّ).

وتَتَّصِلُ أيْضًا بكلمةِ (بَيْنَ)، كقَوْلِهِ:

٦٩- بَيْـنَـمَا نَحْـنُ بِـالْأَرَاكِ مَعًـا إِذْ أَتَـى رَاكِـبٌ عَـلَى جَمَلِـهْ[3]

وقِيلَ: (ما) زائدةٌ و(بَيْنَ) مُضافةٌ إلى الجُمْلةِ.

وقِيلَ: زائدةٌ، و(بَيْنَ) مُضَافةٌ إلى زمَنٍ مَحْذُوفٍ مُضافٍ إلى الجُمْلةِ، أيْ: بَيْنَ أَوْقَاتٍ نحْنُ بالأراكِ.

والأقوالُ الثَّلاثةُ تَجْري في (بَيْنَ) مع الألِفِ، كقَوْلِهِ:

---

(١) هذا بيت من الخفيف، لصالح بن عبد القدوس، وفي أمالي القالي لمطيع بن إياس الكوفي يرثي يحيى بن زياد الحارثي (١/ ٢٧١)، ولصالح عبد القدوس في خزانة الأدب (١٠/ ٢٢٢). انظر: الهمع (٢/ ٣٨)، والدرر (٤/ ٢٠٣).
والشاهد فيه: «لَبِمَا»، حيث كفَّت (ما) الباءَ عن الجرِّ.

(٢) هذا بيت من الطويل، لأبي حيَّة النميري. انظر: الكتاب (٣/ ١٥٦)، والمقتضب (٤/ ١٧٤)، والتصريح (٢/ ١٠)، والهمع (٢/ ٣٥)، والدرر (٣/ ١٨١)، والأزهية (ص:٩٠)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢١٥).
والشاهد فيه: «لِمَّا نَضْرِبُ»، حيث كفَّت (ما) (من) عن الجرِّ.

(٣) هذا بيت من الخفيف، لجميل بن معمر، انظر: ديوانه (ص:١٠٥)، شرح شواهد المغني (ص:٢٤٦).
والشاهد فيه: «بَيْنَمَا»، حيث اتَّصلت (ما) بـ: (بين)، فكفتها عن الجرِّ.

٧٠- فَبَيْنَـا نَسُـوسُ النَّـاسَ وَالْأَمْـرُ أَمْرُنَـا
إِذَا نَحْنُ فِـيهِمْ سُـوقَةٌ لَـيْسَ نُنْصَـفُ[١]

وتَتَّصِـلُ أيضًـا بـ: (حيثُ) و(إذ)، ويُضَمَّنانِ حينئذٍ مَعْنَى (إن) الشَّرْطيَّةِ، فيَجْزِمانِ فِعْلَيْنِ.

٦- حَرْفٌ مُعَوَّضٌ به عن (كان)، مِثْلُ: «**أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ**»، **والأَصْلُ:** انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا.

٧- حَرْفٌ مُعَوَّضٌ به عن فِعْلِ الشَّرْطِ، كقَوْلِهم: «**افْعَلْ هذا أَمَّا لا**»، **والتَّقْديرُ:** أن لا تَفْعَلْ غَيْرَهُ.

٨- زائدةٌ بَعْدَ الرَّافِعِ، كقَوْلِكَ: «**شتَّانَ ما زَيْدٌ وعَمْرٌو**».

- وبَعْدَ النَّاصبِ الرَّافِعِ، نحْوُ: «**لَيْتَما زَيْدًا قَائِمٌ**».
- وبَعْدَ الجازِمِ، كقَوْلِهِ: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ﴾ [الأعراف:٢٠٠].
- وبَعْدَ الخافِضِ، نَحْوُ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٩]، و﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾ [القصص:٢٨].
- وبَعْدَ أداةِ الشَّرْطِ، مِثْلُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فصلت:٢٠].

---

(١) هذا بيت من الطويل، لحرقة بنت النعمان بن المنذر، انظر: الجنى الداني (ص:٣٧٦)، وخزانة الأدب (٧/ ٦٧)، والهمع (١/ ٢١١)، واللسان مادة (نصف)، والدرر (٣/ ١١٩)، ونسب أيضًا لهند بنت النعمان في أمالي ابن الشجري (٢/ ٤٥٠).

والشاهد فيه: «فَبَيْنَا»، فإن الألف كافة عن الجر، أو زائدة، و(بين) مضافة إلى الجملة، أو زائدة و(بين) مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة.

▪ وبَيْنَ المَتْبُوعِ وتَابِعِهِ نَحْوَ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:٢٦] و﴿بَعُوضَةً﴾ بدلٌ، **وقِيلَ**: اسْمٌ نَكِرَةٌ صِفَةٌ لِـ:﴿مَثَلًا﴾، أو بَدَلٌ منه، وذُكِرَ فيها أَقْوالٌ أُخْرى كَثِيرَةٌ.

وأمَّا قَوْلُهُ تَعَالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:٨٨] فـ:﴿مَّا﴾ مُحْتَمِلَةٌ لِثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

أَحَدُها: الزِّيادةُ؛ إمَّا لِمُجَرَّدِ تقْويةِ الكَلامِ، فَـ: (قليلٌ) بمَعْنى العَدَمِ، وإمَّا لإفادةِ التَّقْليلِ، فـ: (قليلٌ) بِمَعْناهُ الحَقيقيِّ.

الثَّاني: النَّفْيُ، و(قَلِيلًا) نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، أو لِظَرْفٍ مَحْذُوفٍ، أي: إيمانًا قليلًا، أو زَمَنًا قليلًا. **ويُضْعِفُ هذا الوَجْهَ**: أنَّ (ما) النَّافيةَ لها الصَّدارةُ، فلا يَعْمَلُ ما بَعْدَها فيما قَبْلَها، لكِنْ يُسَهِّلُهُ تقْديرُ (قَليلًا) نَعْتًا لِظَرْفٍ؛ لأنَّهم يتوسَّعونَ في الظُّروفِ.

الثَّالثُ: أنْ تكونَ مَصْدريَّةً، والفِعْلُ المُنْسَبِكُ فاعلُ (قليلٍ)، و(قَليلٌ) حالٌ مَعْمُولٌ لِمَحْذوفٍ دَلَّ عليه المَعْنى، **والتَّقْديرُ**: لَعَنَهُم اللهُ، فأخَّروا قَلِيلًا إيمانَهُم.

*** (مِنْ)[1] ولها خَمْسَةَ عَشَرَ مَعْنًى:**

١- ابتداءُ الغَايةِ، وهو الغَالِبُ، نَحْوُ: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء:١].

٢- التَّبْعيضُ، ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٥٣].

٣- بيانُ الجِنْسِ، وتقعُ كثيرًا بَعْدَ (ما) و(مَهْما)، ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر:٢].

---

(١) انظر: المغني (ص:٤١٩).

٤- التَّعْليلُ، ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح:٢٥].

٥- البَدَلُ، ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [التوبة:٣٨].

٦- مُرادفَةُ (عن)، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَـٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر:٢٢].

٧- مُرادفَةُ (الباءِ)، ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى:٤٥]، والظَّاهِرُ أنَّها هُنا للابْتِدَاء.

٨- مُرادفَةُ (في)، ﴿لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة:٩].

٩- مُوافقَةُ (عِنْدَ).

١٠- مُرادفَةُ (رُبَّما)، وذلك إذا اتَّصلتْ بـ: (ما)، كقَوْلِهِ:

٦٨- وَإِنَّا لَـمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً   عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ[1]

والظَّاهرُ أنَّها ابْتِدائيَّةٌ، و(ما) مَصْدَرِيَّةٌ.

١١- مُرادفَةُ (على)، ﴿وَنَصَرْنَـٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء:٧٧].

١٢- الفصْلُ، وهي الدَّاخلةُ على ثَاني المتضادَّيْنِ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة:٢٢٠].

١٣- الغايةُ.

١٤- التَّنْصيصُ على العُمومِ، وهي الزَّائدةُ في نَحْوِ: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة:١٩].

---

(١) سبق ذكره في الشاهد رقم (٦٨).

١٥- تَوْكِيدُ العُمُـومِ، وهي الزَّائـدةُ في نَحْـوِ: «**ما جاءني مِن دَيَّارٍ**»، وشُرِطَ لِزِيادَتِها:

- تَقَدُّمُ نفْيٍ أو نَهْيٍ أو اسْتِفْهامٍ بـ: «هل».
- وتَنْكِيرُ مَجْرُورِها.
- وكَوْنُهُ فاعلًا أو مَفْعولًا أو مُبْتَدأً.

ولم يَشْتَرِطِ الكوفيُّونَ تقدُّمَ نَفْيٍ أو نَهْيٍ أو اسْتِفْهامٍ[1]، ولم يَشْتَرِطْ آخَرُونَ تَنْكيرَ مَجْرورِها، ولا كَوْنَهُ فاعلًا أو مَفْعُولًا أو مُبْتَدَأً.

* **(مَنْ)[2] وَتَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ:**

- شَرْطِيَّةٌ.
- واسْتِفْهاميَّةٌ، وإذا قُلْتَ: «**مَنْ ذا لَقِيتَ؟**» فـ: (مَن) مُبْتَدأ، و(ذا) مَوْصُولٌ خَبَرُهُ، ويجوزُ كَوْنُها زائدةً على رأْيِ الكُوفيِّينَ المجوِّزين لِزِيادةِ الأَسْماءِ.
- ومَوْصُولةٌ.
- ونكِرَةٌ مَوْصُوفةٌ، كـ: «**مَرَرْتُ بمَنْ مُعْجِبٍ لك**».

* **(مَهْمَا)[3] اسْمُ شرْطٍ، ولها ثَلاثةُ مَعانٍ:**

الأوَّلُ: أن تكونَ لِمَا لا يَعْقِلُ غيرَ الزَّمانِ، مع تَضَمُّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ.

---

(١) ورأى الأخفش رأيهم، انظر: شرح المفصل (٨/ ١٠، ١٣٧)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٧٩٨).
(٢) انظر: المغني (ص:٤٣١).
(٣) انظر: المغني (ص:٤٣٥).

الثَّاني: الزَّمانُ والشَّرْطُ، فتكونُ ظَرْفًا لِفِعْلِ الشَّرْطِ، ذَكَرَهُ ابنُ مالكٍ[١].

الثَّالثُ: الاسْتِفْهامُ، ذَكَرَهُ جَماعةٌ.

* **(مع)**[٢] اسْمٌ، وتُسْتعمَلُ مُضافةً، فتكونُ ظَرْفًا، **ولها حينئذٍ ثلاثةُ مَعَانٍ:**

أحدُها: مَوْضِعُ الاجْتِماعِ، نحْوُ: «**أنا مَعَكَ**».

الثَّاني: زمانُهُ، نحْوُ: «**جِئْتُ مع العَصْرِ**».

الثَّالثُ: بمعنى (عِنْدَ)، وحكى سِيبَوَيْهِ[٣]: «**ذَهَبْتُ مِن مَعَهُ**» أي: مِن عِنْدِهِ.

وتُسْتَعْمَلُ غَيْرَ مُضافةٍ، فتُنَوَّنُ حالًا، وقد تكون ظَرْفًا.

وتُسْتَعْمَلُ لِلْجماعةِ، كما تُسْتَعْمَلُ لِلاثْنَيْنِ.

* **(مَتَى)**[٤] تكونُ اسْمَ اسْتِفْهامٍ، واسْمَ شرْطٍ، وبِمَعْنى: وَسَط، وحَرْفًا بمَعْنى: (مِن) أو (في).

* **(مُذْ، ومُنْذُ)**[٥] **لها ثلاثُ أَحْوَال:**

الأُولى: أن يَلِيَهُما اسْمٌ مَجْرورٌ، فهما حَرْفا جرٍّ، **وقِيلَ**: اسْمانِ مُضافانِ.

وعلى الأَوَّلِ فهما بِمَعْنَى: (مِن) إن كان الزَّمانُ مَاضِيًا، وبمَعْنَى (في) إن كان

---

(١) انظر: شرح التسهيل (٤/ ٦٩).

(٢) انظر: المغني (ص:٤٣٩).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٤٢٠).

(٤) انظر: المغني (ص:٤٤٠).

(٥) انظر: المغني (ص:٤٤١).

حَاضِرًا، وبمعنى (مِن) و(إِلَى) جميعًا إن كان مَعْدودًا، نحْوُ: «**ما رأيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الخميسِ، أو يَوْمِنا، أو مُنْذُ ثَلَاثةِ أَيَّامٍ**».

الحالُ الثَّانيةُ: أنْ يَلِيَهما اسْمٌ مَرْفوعٌ، **فَقِيلَ**: هما مُبْتَدأٌ، وما بَعْدَهُما خَبَرٌ. **وقِيلَ**: ظَرْفانِ مُخْبَرٌ بهما عمَّا بَعْدَهُما. **وقِيلَ**: ظَرْفانِ مُضافانِ لجُمْلَةٍ حُذِفَ فِعْلُها.

الحالُ الثَّالِثَةُ: أنْ يَلِيَهما جُمْلَةٌ اسميَّةٌ أو فِعْليَّةٌ، **فالمَشْهورُ**: أنَّهما ظَرْفانِ مُضافانِ، إمَّا إلى الجُمْلةِ، أو إلى زَمَنٍ مُضافٍ إلى الجُمْلَةِ. **وقِيلَ**: مُبْتَدآنِ. فيَجِبُ تَقْديرُ زمَنٍ مُضافٍ إلى الجُمْلةِ يكونُ هو الخَبَرَ.

حَرْفُ النُّونِ

* **(النُّونُ المُفْرَدَةُ)[1] وتأتي على أرْبَعَة أوْجُهٍ:**

الأوَّلُ: نُونُ التَّوْكيدِ خَفِيفةً وثَقِيلةً، ويُؤَكَّدُ بهما الفِعْلُ، فيَدْخُلانِ على الأمْرِ مُطْلَقًا، ولا يُؤَكَّدُ بهما الماضي مُطْلَقًا إلا شُذوذًا، وأمَّا المُضارعُ، فإن كان حَالًا لم يُؤَكَّدْ بهما، وإن كان مُسْتَقْبَلًا أُكِّدَ بهما وُجُوبًا وقَرِيبًا منه، وجَوَازًا كَثِيرًا، وجَوَازًا قَلِيلًا.

الثَّاني: التَّنْوينُ، وهو نُونٌ زَائِدَةٌ سَاكِنَةٌ تَلْحَقُ الآخِرَ لغَيْرِ توْكيدٍ، وأَقْسَامُهُ خَمْسَةٌ، وزَادَهُ بَعْضُهم إلى عَشْرَةِ أَقْسَامٍ.

الثَّالثُ: نُونُ الإناثِ، مِثْلُ: (**يَضْرِبْنَ**).

الرَّابعُ: نونُ الوِقايةِ، وتُسَمَّى: (نُونَ العِمادِ)، وتَلْحَقُ قَبْلَ ياءِ المتكلِّمِ المَنصوبةِ في الفِعْلِ، مُتَصَرِّفًا أم جامدًا، واسمَ الفِعْلِ، مثْلُ: «**دَرَاكِني**»، وبَعْضَ الحُروفِ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٤٤٣).

* **(نَعَمْ)**[1] حَرْفُ تصْديقٍ، ووَعْدٍ، وإعْلامٍ.

فالأوَّلُ: بَعْدَ الخَبَرِ، كـ: «**قَام زَيْدٌ**».

والثَّاني: بَعْدَ (افْعَلْ) و(لا تَفْعَلْ) وما في مَعْناهُما.

والثَّالثُ: بَعْدَ الاسْتِفْهامِ، نحْوُ: «**هل جَاءَ زَيْدٌ؟**».

قِيلَ: وتأتي لِلتَّوْكيدِ إذا وَقَعَتْ صَدْرًا، نَحْوُ: «**نعَمْ، هذه أَطْلالُهُم**»، والحقُّ أنَّها في هذا حَرْفُ إِعْلَامٍ، وأنَّها جَوابٌ لِسُؤالٍ مقَدَّرٍ.

واعلَمْ أنَّه إذا قِيلَ: «**قَام زَيْدٌ**» فتَصْدِيقُهُ: نَعَمْ. وتَكْذِيبُهُ: لا. ويَمْتَنِعُ دُخولُ (بلى)؛ لِعَدَمِ النَّفْيِ.

وإذا قِيلَ: «**مَا قَام زَيْدٌ**» فتَصْديقُهُ: نَعَمْ. وتكذيبُهُ: بلى. ويَمْتَنِعُ دُخولُ (لا)؛ لأنَّها لِنَفْيِ الإثْباتِ، لا لِنَفْيِ النَّفْيِ.

والحاصلُ: أنَّ (بلى) لا تَأْتِي إلَّا بَعْدَ نَفْيٍ، وأنَّ (لا) لا تأتي إلَّا بَعْدَ إيجابٍ، وأنَّ (نَعَمْ) تَأْتِي بَعْدَهُما.

حَرْفُ الهاءِ

* **(الهَاءُ المُفْرَدَةُ)**[2] **وتَأْتِي على خَمْسَةِ أوْجُهٍ**:

الأَوَّلُ: ضَمِيرُ الغائبِ.

الثَّاني: حَرْفٌ لِلْغَيْبَةِ، مِثْلُ: **(إِيَّاهُ)**.

---

(١) انظر: المغني (ص:٤٥١).

(٢) انظر: المغني (ص:٤٥٤).

الثَّالثُ: هاءُ السَّكْتِ، وهي اللَّاحقةُ لِبَيانِ حَرَكةٍ أو حَرْفٍ، مِثْلُ: ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة:١٠].

الرَّابعُ: المُبْدلةُ مِن همزةِ الاسْتِفْهامِ، كقَوْلِهِ:

٧١- وَأَتَى صَوَاحِبُها فَقُلْنَ: هَذَا الَّذِي مَنَحَ المَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا؟[1]

الخامسُ: هاءُ التَّأْنيثِ، مِثْلُ: (رَحْمَة)، والتَّحْقيقُ: أنَّها لا تُعَدُّ؛ لأنَّها جُزْءُ كَلِمَةٍ.

* (هَا)[2] وتَأْتِي على ثَلَاثةِ أوْجُهٍ:

الأوَّلُ: أن تكون اسْمَ فِعْلِ أمْرٍ هو «خُذْ»، ويجوزُ مدُّ أَلِفِها، واتِّصالُ الكافِ بها، مِثْلُ: (هاكُم، هاؤُم)، ويجوزُ حَذْفُ الكافِ مع الهَمْزةِ، فيُقالُ: (هاءَ، هاءِ، هَاؤُما، هَاؤُم، هاؤنَّ) للمُفْرَدِ والمُفْرَدَةِ، والمثنَّى، وجَمْعِ الذُّكورِ، وجَمْعِ الإِنَاثِ.

الثَّاني: أن تكونَ ضَميرًا لِلْمؤنَّثِ.

الثَّالثُ: أن تكونَ لِلتَّنْبيهِ، فتَدْخُلُ على:

- اسْمِ الإِشَارةِ.
- وعلى ضَميرِ الرَّفْعِ المُخْبَرِ عنه باسْمِ إشارةٍ، مِثْلُ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران:١١٩].

---

(١) هذا بيت من الكامل، لعمر بن أبي ربيعة، انظر: شرح المفصل (١٠/ ٤٢)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٨٧)، ولم أجده في ديوانه. ونسب أيضًا لجميل بثينة في لسان العرب (٢٠/ ٣٣٧) مادة (ذا).
والشاهد فيه: «هَذَا»، فإن هذه الهاء مُبدلة من همزة الاستفهام، وليست للتنبيه، فإن الأصل: إذا الذي.

(٢) انظر: المغني (ص:٤٥٥).

▪ وعلى نَعْتِ (أيٍّ) في النِّداءِ، مِثْلُ: «**يا أيُّها الرَّجُلُ**»، ويجوزُ ضمُّ الهاءِ إتْباعًا لـ: (أيٍّ)، فتقُول: «**يا أيُّهُ الرَّجُلُ**».

▪ وعلى اسْمِ (اللهِ) في القَسَمِ إذا حُذِفَ حَرْفُ القَسَمِ، مِثْلُ: «**هَا اللهِ**» بقطْعِ همزة (اللهِ) ووَصْلِها.

*** (هَلْ)[1] حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِطَلَبِ التَّصْديقِ الإيجابيِّ، فتُفارِقُ الهَمْزَةَ في عَشَرَةِ أُمورٍ:**

١- أنَّها لِلتَّصْديقِ.

٢- لِلْإيجابِ، فلا يجوزُ: «**هل لَمْ يَقُمْ؟**».

٣- تَجْعَلُ المُضارعَ لِلاسْتِقْبالِ.

٤-٥-٦- لا تَدْخُلُ على شَرْطٍ، ولا (إنَّ)، ولا اسْمٍ بعْدَهُ فِعْلٌ في الاخْتِيارِ.

٧-٨- أنَّها تَقَعُ بَعْدَ العاطِفِ لا قَبْلَهُ، وبَعْدَ (أمْ)، مِثْلُ: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾ [الأحقاف:٣٥]، ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى﴾ [الرعد:١٦].

٩- أنَّه يُرادُ بالاسْتِفْهامِ بها النَّفْيُ، نَحْوُ: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [النحل:٣٥]، ولا تجوزُ الهَمْزَةُ: «**أَعَلَى الرُّسُلِ إلَّا البَلاغُ**».

١٠- تأتي بمَعْنى (قَدْ)، ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان:١]، **وقيل**: لا تَأْتِي بمَعْنى (قَدْ)، والاسْتِفْهامُ في مِثْلِ هذا لِلتَّقْريرِ، واللهُ أعْلَمُ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٤٥٦).

حَرْفُ الواوِ

* (الوَاوُ المُفْرَدَةُ)(١) تأتي لأحَدَ عَشَرَ مَعْنًى:

الأَوَّلُ: العاطفةُ، وهي لِمُطْلَقِ الجَمْعِ.

الثَّاني: الاسْتِئْنافيَّةُ، ويُرْفَعُ ما بَعْدَها.

الثَّالثُ: الحاليَّةُ.

الرَّابعُ: واوُ المعيَّةِ، سواءٌ على اسْمٍ، كـ: «سِرْتُ والنِّيلَ»، أو على فِعْلٍ مُضارعٍ مَعْطُوفٍ على اسْمٍ صَريحٍ أو مُؤَوَّلٍ، مِثْلُ:

٧٢- وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٢)

الخامسُ: وَاوُ القَسَمِ.

السَّادسُ: واو «رُبَّ»، ولا تدْخُلُ إلا على مُنكَّرٍ، مُتَعَلَّقُهُ متأخِّرٌ.

الثَّامِنُ: الزَّائدةُ، كقَوْلِهِ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الصافات:١٠٤].

التَّاسعُ: وَاوُ الثَّمانيةِ، مِثْلُ: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢].

العاشرُ: ضَمِيرُ المُذَكَّرِ أو ما نُزِّلَ مَنْزِلَتَهُ، مِثْلُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟﴾ [النمل:١٨].

---

(١) انظر: المغني (ص:٤٦٣).

(٢) هذا بيت من الوافر، لميسون بنت بحدل، زوجة معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، انظر: الحماسة البصرية (٢/ ٩٤٠)، والكتاب (٣/ ٤٥)، وأوضح المسالك (٤/ ١٩٢)، وشرح الشذور (ص:٣٣٥)، والأشموني (٢/ ٣٠٨)، والدرر (٤/ ٩٠)، ولسان العرب (١٧/ ٢٩٤) مادة (مسن)، وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٣)، وفي بعض هذه المراجع: (لَلُبس).

والشاهد فيه: «وَتَقَرَّ»، فإنَّ الواو هنا للمعيَّة، والفعل المضارع منصوب بـ: (أن) المضمرة بعدها.

الحَادِيَ عَشَرَ: واوُ علامةِ الذُّكورِ، مِثْلُ: «**أَكَلُوني البَرَاغِيثُ**».

* **(وَا)**[١] **وتَأْتِي على وَجْهَيْنِ:**

الأَوَّلُ: أن تكونَ لِلنُّدْبةِ.

الثَّاني: أن تكُون اسْمَ فِعْلٍ بمَعْنى: اعْجَبْ. ويُقال: **(واهًا)** و**(وَيْ)**، وقد تَلْحَقُ (وَيْ) كافُ الخِطابِ، فيُقالُ: «**وَيْكَ**»، وقال الكِسائيُّ: أَصْلُهُ «وَيْلَكَ». فالكافُ ضميرٌ مجْرُورٌ.

وأمَّا ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [القصص:٨٢] **فقيلَ**: «وَيْ» اسْمُ فِعْلٍ، والكافُ حَرْفُ خِطابٍ، و(أنَّ) على إِضْمارِ اللَّامِ. **وقِيلَ**: (وَيْ) اسمُ فِعْلٍ، و(كأنَّ) للتَّحْقيقِ. **وقِيلَ بتكلُّفٍ**: إنَّ الكافَ حَرْفُ جرٍّ لِلتَّعْليلِ.

حَرْفُ اليَاءِ

* **(يَا)**[٢] حَرْفُ نِداءٍ لِلْبعيدِ، وقد تكونُ لِلْقريبِ.

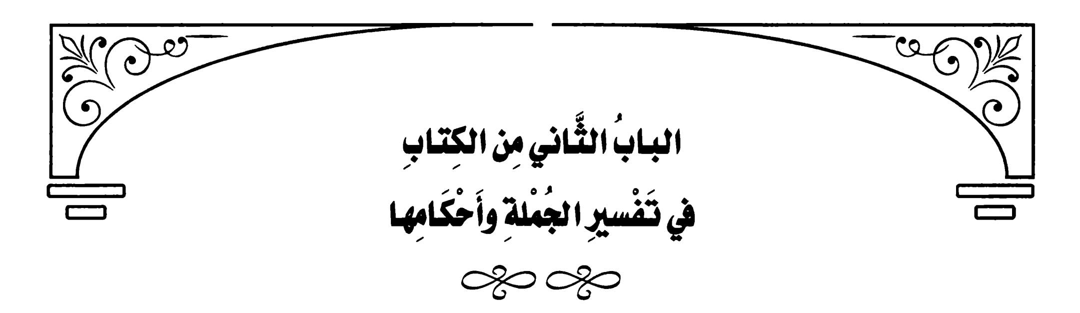
ونَصْبُ المُنادى بـ: «**أَدْعُو**» مَحْذُوفًا وُجُوبًا، **وقِيلَ**: بها.

وإذا وَلِيَها ما ليس مُنادًى، مِثْلُ: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٢٦]، **فقيل**: المُنَادَى مَحْذُوفٌ. **وقِيلَ**: هي لِلتَّنْبيهِ. **وقِيلَ**: إنْ وَلِيَها نِداءٌ أو أمْرٌ فَلِلنِّداءِ، وإلَّا فَلِلتَّنْبيهِ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٤٨٢).

(٢) انظر: المغني (ص:٤٨٨).



البابُ الثَّاني مِن الكِتابِ
في تَفْسيرِ الجُمْلةِ وأَحْكَامِها

* **الجُمْلةُ**: إمَّا اسميَّةٌ، أو فعليَّةٌ، أو ظرفيَّةٌ[1]، **فالأُولى**: ما صُدِّرَتْ باسْمٍ. **والثَّانيةُ**: ما صُدِّرتْ بفِعْلٍ. **والثَّالثةُ**: ما صُدِّرَتْ بِظَرْفٍ، مِثْلُ: «أعِنْدَكَ زَيْدٌ؟» إنْ جُعِلَ (زَيْدٌ) فاعِلَ (عِنْدَ).

وتنْقَسِمُ إلى: صُغرى، وكُبْرى[2].

فالكُبْرى: هي الاسْمِيَّةُ الَّتي خَبَرُها جُمْلَةٌ، نحْوُ: **«زَيْدٌ قام أَبُوهُ أو أَبُوهُ قائمٌ»**.

والصُّغْرى: هي الَّتي تَقَعُ خَبَرًا لِلْكُبْرى.

وأمَّا نَحْوُ: **«قام زَيْدٌ»**، و**«زَيْدٌ قائمٌ»** فلا تُوصَفُ بكُبْرى ولا صُغْرى.

* **الجُمَلُ الَّتي لا محلَّ لها مِن الإِعْرَابِ**:

وهي الَّتي لا تَحُلُّ محلَّ المُفْردِ[3]:

الأُولى: الجُمْلةُ الابْتِدائيَّةُ.

الثَّانيةُ: المُعْتَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ؛ لإفادةِ الكلامِ تَقْويةً أو تَحْسِينًا، إمَّا بَيْنَ الفِعْلِ ومَرْفُوعِهِ أو مَفْعُولِهِ، أو بَيْنَ المُبْتدإ وخبَرِه، أو بَيْنَ الشَّرْطِ وجَوابِه، أو القَسَمِ وجَوابِهِ،

---

(١) انظر: المغني (ص:٤٩٢).

(٢) انظر: المغني (ص:٤٩٧).

(٣) انظر: المغني (ص:٥٠٠).

أَوِ المَوْصُوفِ وصِفَتِهِ، أَوِ المَوْصُولِ وصِلَتِهِ، أَوْ بَيْنَ المُتَضايِفَيْنِ، أَوِ الجارِّ والمَجْرورِ، أو بَيْنَ الفِعْلِ و(سَوْفَ)، أو (قَدْ) والفِعْلِ، أو حَرْفِ نَفْيٍ ومَنْفِيِّهِ.

الثَّالثةُ: التَّفْسيرِيَّةُ، وهيَ الفَضْلَةُ الكاشفةُ لحَقيقةِ ما تليه، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران:٥٩] فجُمْلةُ: ﴿خَلَقَهُۥ ...﴾ إلخ تَفْسيرٌ لِـ: «مَثَلِ آدمَ».

وقد تكونُ مَقْرُونةً بِـ: (أنْ)، مِثْلُ: ﴿أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون:٢٧]، أو بِـ: (أَيْ)، كقَوْلِهِ:

٧٣- وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، أَيْ: أَنْتَ مُذْنِبٌ ... وَتَقْلِينَنِي، لَكِنَّ إِيَّاكِ لَا أَقْلِي[1]

قال المؤلِّفُ: وقَوْلِي: «الفَضْلَةُ» احْتِرازًا عن الجُمْلةِ المُفَسِّرَةِ لِضميرِ الشَّأْنِ؛ فإنَّها كَاشِفَةٌ لِحَقيقةِ المَعْنى المُرادِ به، ولها محَلٌّ.

الرَّابعةُ: المُجابُ بها القَسَمُ، مِثْلُ: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس:٢-٣].

الخَامِسَةُ: الوَاقِعَةُ جوابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جازمٍ، ولم تَقْتَرِنْ بِالفاءِ أو (إِذَا) الفُجائيَّةِ.

السَّادسةُ: الوَاقِعَةُ صِلَةً لاسْمٍ أو حَرْفٍ.

السَّابعة: التَّابعةُ لِمَا لا محَلَّ لها.

---

(١) هذا بيت من الطويل، غير منسوب. انظر: الجنى الداني (ص:٢٣٣)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٣١)، وشرح شواهد المغني (ص:٢٨٠)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٠)، والدرر (٤/ ٢١)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٠٢).
والشاهد فيه: «أَيْ: أَنْتَ مُذْنِبٌ»، فإن هذه الجملة مفسرة مقرونة بـ: (أي).

* الجُمَلُ الَّتي لها مَحَلٌّ[(١)]:

الأُولى: الوَاقِعَةُ خَبرًا.

الثَّانيةُ: الوَاقِعَةُ حالًا.

الثَّالثةُ: الوَاقِعَةُ مَفْعُولًا، وتقعُ مَفعُولًا في ثلاثةِ أَبْوابٍ:

الأوَّلُ: المَحْكِيَّةُ بالقَوْلِ أو مُرادِفِهِ.

الثَّاني: بابُ (ظنَّ)، حيْثُ تقَعُ مَفْعُولًا ثانيًا.

الثَّالثُ: في بابِ التَّعْليقِ، وليس خاصًّا ببابِ (ظنَّ)، بل في كلِّ فِعْلٍ قَلْبِيٍّ.

الرَّابِعَةُ: الوَاقِعَةُ مَجْرورةً بالإضافةِ، ولا يُضافُ إلى الجُمْلةِ إلَّا ثمانيةٌ: أسْماءُ الزَّمانِ -ظُرُوفًا كانت أو أَسْمَاء- و«حيْثُ»، و«آية»، و«ذُو»، و«لَدُنْ»، و«رَيْثَ»، و«قَوْلٌ»، و«قَائِلٌ».

الخَامِسَةُ: الواقعةُ جَوابًا لِشَرْطٍ جازِمٍ، إذا اقترنَتْ بالفاءِ أو «إذا».

السَّادسةُ: التَّابعةُ لِمُفْردٍ نَعْتًا أو عَطْفًا أو بَدَلًا.

السَّابعةُ: التَّابعةُ لِجُمْلَةٍ ذاتِ مَحَلٍّ.

وهذا الحَصْرُ لِـمَا له مَحلٌّ بِسَبْعٍ بِناءً على ما ذَكَرُوه، والحقُّ أنَّها تِسْعٌ:

الثَّامنةُ: الجُمْلةُ المُسْتَثْناةُ، كقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ﴾ [الغاشية:٢٣].

التَّاسعةُ: الجُمْلةُ المُسْنَدُ إِلَيها، كقولِهِ تَعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦] إذا أُعْرِبَ ﴿سَوَآءٌ﴾ خَبرًا، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ مُبْتَدَأً، وقوْلِهِم: «تَسْمَعُ بِالمُعَيْدِيِّ

(١) انظر: المغني (ص:٥٣٦).

خيْرٌ مِن أن تراهُ» إذا لم نَقُلْ إنَّ الأصْلَ: «أن تَسْمَعَ».

* حُكْمُ الجُمَلِ بَعْدَ المعارِفِ، وبَعْدَ النَّكِراتِ[1]:

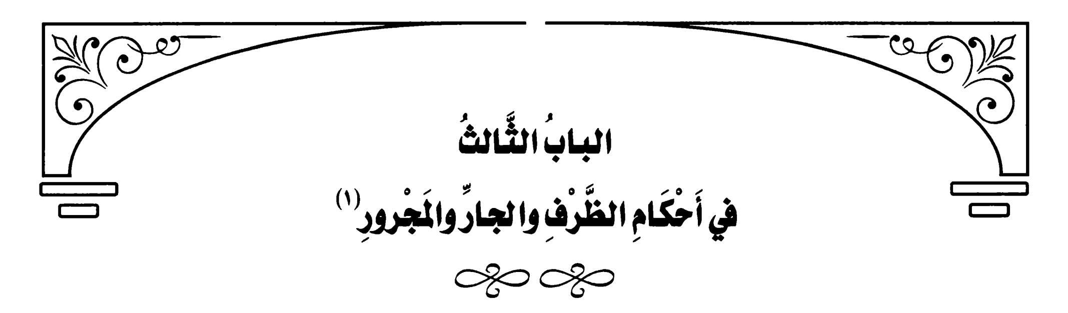
الجُمَلُ بَعْدَ المعارِفِ المَحْضَةِ أَحْوالٌ، وبَعْدَ النَّكِراتِ المَحْضةِ صِفاتٌ، وبَعْدَ غيْرِ المَحْضةِ يَجوزُ الوَجْهانِ.

فغَيْرُ المَحْضِ مِن النَّكِراتِ: ما وُصِفَ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء:٥٠].

وغَيْرُ المَحْضِ مِن المعارِفِ: اسْمُ الجِنْسِ المُحَلَّى بـ: (أل)، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة:٥]، فيجوزُ في ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ وفي ﴿يَحْمِلُ﴾ أن يَكُونَا حالَيْنِ، وأن يَكُونَا صِفَتَيْنِ؛ لأنَّ المُعَرَّفَ الجِنْسيَّ يَقْرُبُ في المَعْنى من النَّكِرةِ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٥٦٠).



البابُ الثَّالثُ

في أَحْكَامِ الظَّرْفِ والجارِّ والمَجْرورِ[1]

لا بُدَّ لِلْجارِّ والمَجْرُورِ والظَّرْفِ من مُتَعَلَّقٍ، إمَّا بِفِعْلٍ، أو بما يُشْبِهُهُ، أو بما أُوِّلَ بما يُشْبِهُهُ، أو بما يُشيرُ إلى مَعْناهُ، فإنْ لم يُوجَدْ من هذه شيْءٌ وَجَبَ تَقْديرُهُ.

وهل يتعَلَّقانِ بالفِعْلِ النَّاقِصِ؟ على قَوْلَيْنِ، مَبْناهما: هل الفِعْلُ النَّاقِصُ يدُلُّ على الحَدَثِ؟

وهل يَتَعَلَّقانِ بِالجامِدِ؟ وهل يتعَلَّقانِ بأحْرُفِ المَعاني؟ فالمَشْهورُ: المَنْعُ مُطْلَقًا، وقِيلَ: يجوزُ مُطْلَقًا. وقِيلَ: إنْ نابَ عن فِعْلٍ مَحْذوفٍ جَازَ على طَرِيقِ النِّيابةِ، لا الأَصالةِ، وإلا فلا.

مِثالُ ذَلِك: «يا لَزَيْدٍ»، فاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بـ: (يا)، وكذلك قَوْلُهُ تَعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم:٢]، فإنَّ ﴿بِمَجْنُونٍ﴾ مُتَعلِّقٌ بـ: (ما)، **والمَشْهُورُ**: أنَّهم يُقَدِّرونَ فِعْلًا مطابِقًا لِلنَّفْيِ، أَيِ: انْتَفى ذلك بِنِعْمَةِ ربِّك.

ويُسْتَثْنى من قوْلِنا: «لا بُدَّ لِلْجارِّ من مُتَعَلَّقٍ» أُمُورٌ مِنْها:

الأَوَّلُ: الزَّائدُ، مِثْلُ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:٧٩].

الثَّاني: (لَعَلَّ) في لُغَةِ عُقيلٍ؛ لأنَّها بمَنْزِلَةِ الزَّائِدِ، حيْثُ إنَّ مَجْرورَها في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابْتِداءِ.

(١) انظر: المغني (ص:٥٦٦).

الثَّالثُ: نحْوُ: (لَوْلايَ) على القَوْلِ بأنَّها جارَّةٌ؛ لأنَّ الضَّميرَ بعْدَها مَرْفُوعُ المَحَلِّ بالابْتِداءِ.

الرَّابعُ: (رُبَّ)؛ لأنَّ مَحَلَّ ما بَعْدَها بِحَسَبِ العَوامِلِ.

الخامسُ: أدواتُ الاسْتِثْناءِ كـ: (خَلا) إذا خُفِضَ بِهِنَّ.

*** حُكْمُ المَرْفوعِ بَعْدَ الظَّرْفِ والمَجْرورِ[1]:**

لا يَخْلُو مِن حَالَيْنِ:

إِحْدَاهُما: أنْ يتقدَّمَهُما نفْيٌ، أو اسْتِفْهامٌ، أو مَوْصُوفٌ، أو مَوْصُولٌ، أو صَاحِبُ خبَرٍ، أو حَالٌ، مِثْلُ: «**مررْتُ بزَيْدٍ عليه جُبَّةٌ**» ففيه ثلاثةُ أَقْوالٍ:

أَحَدُها: تَرْجِيحُ كوْنِهِ مُبْتَدَأً مُخْبَرًا عنه بالظَّرْفِ.

الثَّاني: ترْجيحُ كوْنِهِ فاعِلًا، اخْتارَهُ ابْنُ مالكٍ.

الثَّالثُ: وُجوبُ كوْنِهِ فاعِلًا، ونُقِلَ عن الأكْثَرِ.

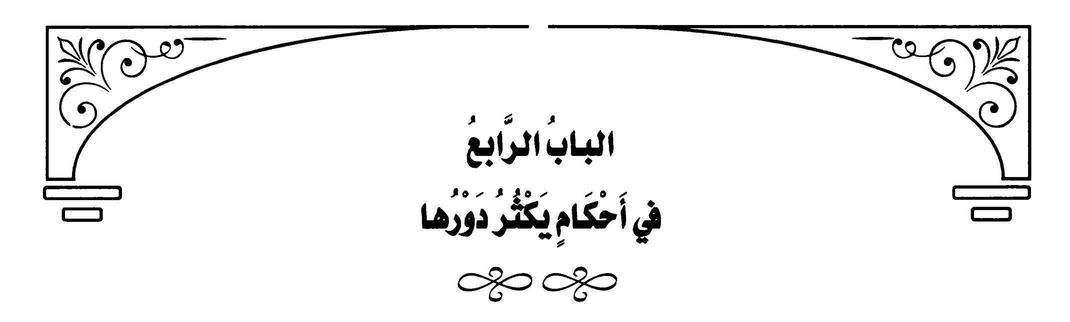
وإذا كان فاعِلًا فهل عاملُهُ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ، أو نَفْسُ الظَّرْفِ والمَجْرورِ؟ على قوْلَيْنِ، المُخْتارُ الثَّاني.

الحالُ الثَّانيةُ: ألَّا يتقدَّمَهما ما سبَقَ من النَّفْيِ وشِبْهِهِ، فالجُمْهورُ يُوجِبونَ الابْتِداءَ، والكوفيُّونَ يُجَوِّزونَ الوَجْهيْنِ[2].

---

(١) انظر: المغني (ص:٥٧٨).

(٢) انظر: الإنصاف (١/ ٥١).



البابُ الرَّابعُ
في أَحْكَامٍ يَكْثُرُ دَوْرُها

الأَوَّلُ: ما يُعْرَفُ به المُبْتَدَأُ مِنَ الخبرِ[١]:

يجِبُ الحُكْمُ بالابتدائيَّةِ على المتقدِّمِ من الاسْمَيْنِ في ثلاثِ مَسَائِلَ:

الأُولَى: إذا كانا مَعْرِفتَيْنِ، تَساوَتْ رُتْبَتُهما أو اختلَفَتْ، **وقِيلَ**: يجوزُ تَقْديرُ الأَوَّلِ خبَرًا. **وقِيلَ**: المُشْتَقُّ خبَرٌ إن تقَدَّمَ. **والتَّحْقيقُ**: أنَّ المُبْتدأَ ما كان أَعْرَفَ.

الثَّانيةُ: إذا كانا نَكِرَتَيْنِ يَصْلُحُ كلٌّ مِنْهُما لِلابْتِداءِ، مِثْلُ: «**أفضَلُ مِنْكَ أفْضَلُ مِنِّي**».

الثَّالثةُ: إذا اخْتَلَفا تَعْرِيفًا وتَنْكيرًا، وكان الأَوَّلُ المَعْرِفَةَ، مِثْلُ: «**زَيْدٌ قائمٌ**»، وإن كان الأَوَّلُ النَّكِرَةَ، فإن لم يكُنْ له مُسَوِّغٌ فهو خَبَرٌ اتِّفاقًا، مِثْلُ: «**خزٌّ ثَوْبُكَ**»، وإن كان له مُسَوِّغٌ فكذلك عِنْدَ الجُمْهورِ، وسِيبَوَيْهِ يجْعَلُهُ المُبْتَدَأَ[٢]، مِثْلُ: «**كَم مَالُكَ؟**» ويتَّجِهُ عِنْدِي جوازُ الوَجْهيْنِ.

الثَّاني[٣]: تقولُ: «**أمْكَنَ المسافِرَ السَّفَرُ**» بنَصْبِ (المسافِرِ) لا غَيْرُ؛ لأَنَّك تقولُ: «**أمكَنَني السَّفَرُ**» ولا تقولُ: «**أمكَنْتُ السَّفَرَ**».

---

(١) انظر: المغني (ص:٥٨٨).

(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٢٨).

(٣) انظر: المغني (ص:٥٩٢).

الثَّالثُ[١]: الفُروقُ بَيْنَ عَطْفِ البَيانِ والبَدَلِ ثَمانيَةٌ، منها:

الأوَّلُ: أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يكونُ ضَميرًا، ولا تابِعًا لِلضَّميرِ.

الثَّاني: أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يُخالِفُ مَتبوعَهُ في التَّعْريفِ والتَّنْكيرِ، بِخِلافِ البَدَلِ.

الثَّالثُ والرَّابعُ: أنَّ عَطْفَ البيانِ لا يكونُ جُمْلَةً، ولا تابعًا لِجُمْلةٍ.

الخامسُ: أنَّه لا يكونُ فِعْلًا تابعًا لِفِعْلٍ.

السَّادسُ: أنَّه ليس في نيَّةِ إحْلالِهِ محلَّ الأوَّلِ، ولذا يَمْتَنِعُ البَدَلُ، ويتعيَّنُ البيانُ في نَحْوِ: «**يا زَيْدُ الحارثُ**»، و«**يا سعيدُ كُرْزٌ**».

السَّابعُ: أنَّه ليس في التَّقْديرِ مِن جُمْلَةٍ أُخرى.

الرَّابعُ[٢]: خَبَرُ اسْمِ الشَّرْطِ إذا وَقَعَ مُبْتَدَأً فيه ثلاثةُ أقْوالٍ:

أحَدُها: أنَّ الخَبَرَ فِعْلُ الشَّرْطِ، وهو الصَّحيحُ.

الثَّاني: جوابُ الشَّرْطِ.

الثَّالثُ: مَجْموعُهما.

الخامسُ[٣]: مُسَوِّغاتُ الابْتِداءِ بِالنَّكِرةِ: ذَكَرَ أنَّها تَنْحَصِرُ في عَشَرَةِ أَشْياءَ، وعدَّها، ومنها:

١- أن تَكُونَ مَوْصُوفةً.

---

(١) انظر: المغني (ص:٥٩٣).

(٢) انظر: المغني (ص:٦٠٨).

(٣) انظر: المغني (ص:٦٠٨).

٢- أن تَكُونَ عامِلَةً.

٣- أن يَكُون خبَرُها ظَرْفًا أو مَجْرُورًا مُقَدَّمًا عليها.

٤- أن تَكُونَ عامَّةً، كأَسْماءِ الشَّرْطِ والاسْتِفْهام.

السَّادسُ[١]: العَطْفُ، وَهُوَ ثلاثةُ أَقْسامٍ:

الأَوَّلُ: عَطْفٌ على اللَّفْظِ، وهو الأَصْلُ، مِثْلُ: «**ليس زَيْدٌ بِقَائِمٍ ولا قَاعِدٍ**».

الثَّاني: عَطْفٌ على المَحَلِّ، نَحْوُ: «**ليس زَيْدٌ بِقائِمٍ، ولا قاعِدًا**» بالنَّصْبِ.

الثَّالثُ: على التَّوَهُّمِ، نَحْوُ: «**ليس زَيْدٌ قائمًا، ولا قَاعَدٍ**» بجَرِّ (قاعِدٍ) على توهُّمِ دُخولِ الباء في الخَبَرِ.

ولكُلِّ قِسْمٍ مِن هذه الأَقْسَامِ شُرُوطٌ ذَكَرَها مُفَصَّلَةً.

السَّابعُ[٢]: عَطْفُ الخَبَرِ على الإنْشاءِ، وبِالْعَكْسِ، فيه قَوْلانِ.

الثَّامنُ[٣]: عَطْفُ الجُمْلةِ الاسميَّةِ على الفِعْليَّةِ، وبالعَكْسِ، فيه ثلاثةُ أَقْوَالٍ: الجَوازُ، والمَنْعُ، والثَّالثُ: الجوازُ بالواوِ فَقَطْ.

التَّاسِعُ[٤]: المَواضعُ الَّتي يعودُ الضَّميرُ فيها على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً سَبْعَةٌ، وعَدَّها، ومنها:

---

(١) انظر: المغني (ص:٦١٥).

(٢) انظر: المغني (ص:٦٢٧).

(٣) انظر: المغني (ص:٦٣٠).

(٤) انظر: المغني (ص:٦٣٥).

١- أنْ يَكُونَ الضَّميرُ مَرْفوعًا بِـ: (نِعْمَ) أو (بِئْسَ)، ولا يُفَسَّرُ إلا بِالتَّمْييزِ، نحْوُ: «**نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ**».

٢- ضميرُ الشَّأْنِ والقِصَّةِ، نحْوُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، ونحْوُ: ﴿فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء:٩٧].

٣- أن يَكُونَ مُتَّصِلًا بفاعِلٍ مُقَدَّمٍ، ومُفَسِّرُهُ مَفْعُولٌ مُؤَخَّرٌ، نحْوُ: «**ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدًا**».

*** ضَمِيرُ الفَصْلِ**[1]:

يُشْتَرَطُ لِهذا الضَّميرِ سِتَّةُ شُروطٍ:

الأَوَّلُ: أن يكونَ ما قَبْلَهُ مُبْتَدَأً ولو مَنْسُوخًا.

الثَّاني: أن يكونَ مَعْرفةً، وقِيلَ: يَجوزُ «**ما ظَنَنْتُ أَحَدًا هو القَائِمَ**».

الثَّالثُ: أن يكونَ ما بَعْدَهُ خَبَرًا ولو مَنْسُوخًا.

الرَّابعُ: أن يكونَ مَعْرِفَةً أو كالمَعْرفةِ في أَنَّه لا يَقْبَلُ (أل)، كقَوْلِهِ: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف:٣٩].

الخامسُ: أن يكونَ بِصيغةِ المَرْفوعِ، فَيَمْتَنِعُ: «**زَيْدٌ إيَّاهُ الفاضلُ**».

السَّادسُ: أن يُطابِقَ ما قَبْلَهُ، فيَمْتَنِعُ: «**كُنْتُ هو الفاضِلَ**».

وله ثَلَاثُ فَوائدَ:

الأُولى: بيانُ أَنَّ ما بَعْدَهُ خَبَرٌ، لا تَابعٌ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٦٤١).

الثَّانيةُ: التَّوْكيدُ.

الثَّالثةُ: الاخْتِصاصُ، أيِ: الحَصْرُ.

وأمَّا **محلُّـهُ مِن الإعْرابِ**[1] فزَعَمَ البَصْريُّونَ أنَّـه لا محلَّ له، وهو حَرْفٌ عِنْدَ أكْثَرِهم، **وقال الكوفيُّونَ**: له محلٌّ ما بَعْدَهُ. **وقيل**: محلُّهُ ما قَبْلَهُ. فمِثْلُ: ﴿فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَـٰلِبِينَ﴾ [الصافات:١١٦] محَلُّه النَّصْبُ عِنْدَ الكوفِيِّينَ، والرَّفْعُ على القَوْلِ الثَّاني.

* **رَوَابطُ الجُمْلةِ عَشَرَةٌ**[2]، وذَكَرَها، ومنها:

١- الضَّميرُ.

٢- الإشارةُ.

٣- إعادةُ المُبْتَدَإِ بلَفْظِهِ.

٤- إعادتُهُ بمَعْناه.

٥- كوْنُ الجُمْلةِ نَفْسَ المُبْتَدَإِ في المَعْنى.

* **الأَشْيَاءُ الَّتي تَحْتاجُ إلى رابطٍ أحَدَ عَشَرَ**[3]، وذَكَرَها، ومنها:

١- الجُمْلةُ الواقعةُ خَبَرًا.

٢- الجُمْلةُ الواقعةُ صِفَةً.

---

(١) انظر: الإنصاف (٢/ ٧٠٦).

(٢) انظر: المغني (ص:٦٤٧).

(٣) انظر: المغني (ص:٦٥٣).

٣- الجُمْلةُ الواقعةُ صِلَةً لِمَوْصولٍ اسْمِيٍّ.

٤- الواقعةُ حالًا.

* **الأُمُورُ الَّتي يكْتَسِبُها الاسْمُ بالإضافةِ عَشَرةٌ**[١]، وذَكَرَها، ومنها: التَّعْريفُ، والتَّخْصيصُ، والتَّخْفيفُ، وتَذْكيرُ المؤنَّثِ، وتأْنيثُ المذكَّرِ.

ومِن ذلك: أنَّه يَكْتَسِبُ البِناءَ في ثلاثةِ أَبْوابٍ:

الأوَّلُ: أن يَكُونَ المُضافُ مُبْهَمًا، كـ: (غَيْر) و(مِثْل) و(دُونَ) و(بَيْنَ)، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام:٩٤]، بناءً على أنَّ (بَيْنَ) فاعِلٌ مَبْنِيٌّ على الفَتْحِ.

البابُ الثَّاني: أن يَكُونَ المُضافُ زمانًا مُبْهَمًا، والمُضافُ إليه (إِذْ)، كقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود:٦٦]، قُرِئَ بفَتْحِ «يَوْم» وكَسْرِها[٢].

الثَّالثُ: أن يكُونَ المُضافُ زمانًا مُبْهَمًا، والمُضافُ إليه فِعْلًا مَبْنِيًّا بِناءً أصْليًّا أو عَارِضًا، كقَوْلِهِ:

٧٤- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا
وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ، وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟[٣]

---

(١) انظر: المغني (ص:٦٦٣).

(٢) بفتحها قراءة نافع والكسائي، وقرأ الباقون بكسرها، انظر: الدر المصون (٦/ ٣٤٩).

(٣) هذا بيت من الطويل، للنابغة الذبياني، انظر: الديوان (ص:٩٦)، والكتاب (٢/ ٣٣٠)، والإنصاف (١/ ٢٩٢)، وشرح الشذور (ص:٩٣)، والدرر (٣/ ١٤٤).

والشاهد فيه: «عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ»، فإن المضاف زمان مبهم، والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصليًّا، وهو (عاب).

وقَوْلِهِ:

٧٥- لَأَجْتَــذِبَنْ مِــنْهُنَّ قَلْبِــي تَحَلُّــمًا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ(١)

فإن كان المُضافُ فِعْلًا مُعْرَبًا أو جُمْلَةً اسمِيَّةً، فأَوْجَبَ البَصْرِيُّونَ الإعْرابَ، والصَّحيحُ: جَوازُ البِناءِ.

*** الأُمورُ الَّتي لا يكونُ الفِعْلُ مَعَهَا إلَّا قاصِرًا(٢):**

هي عِشْرُونَ:

الأَوَّلُ: أن يكونَ على «فَعُلَ»؛ لأنَّه لأفْعالِ السَّجايا وما أشْبَهَها، ولِذلك يُحَوَّلُ المُتَعَدِّي قاصِرًا إذا حُوِّلَ لِلْمُبالغَةِ والتَّعجُّبِ، نَحْوُ: «**ضَرُبَ الرَّجُلُ وفَهُمَ**»، بِمَعْنى: ما أَضْرَبَهُ، وما أفْهَمَهُ.

الثَّاني والثَّالثُ: أن يكـونَ على (فَعَـلَ)، ووَصْفُهُما على (فَعِيلٍ)، مِثْلُ: «ذَلَّ» و«قَوِيَ».

الرَّابعُ: (أَفْعَلَ) بمعنى: صارَ كذا، مِثْلُ: «**أَحْصَدَ الزَّرْعُ**» أيْ: صار حَصادًا.

الخامسُ والسَّادسُ والسَّابعُ والثَّامنُ والتَّاسعُ والعاشرُ والحاديَ عَشَرَ: على وَزْنِ (افْعَلَلَّ) كـ: «**اقْشَعَرَّ**»، أو (افْوَعَلَّ) كـ: «**اكْوَهَدَّ الفَرْخُ**»، أو (افْعَنْلَلَ) أَصْلِيٌّ

(١) هذا بيت من الطويل، انظر: شرح شواهد المغني (ص:٢٩٨)، التصريح (٢/ ٤٢)، والهمع (١/ ٢١٨)، والدرر (٣/ ١٤٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٦٧).
الشاهد فيه: «عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ»، فإن المضاف زمان مبهم، وهو (حِينَ)، والمضاف إليه فعل مبني بناءً عارضًا، وهو (يَسْتَصْبِينَ)؛ لأنه فعل مضارع اقترنت به نون النسوة.

(٢) انظر: المغني (ص:٦٧٤).

اللَّامَيْنِ كـ: «احْرَنْجَمَ»، أو زائدُ إِحْدَاهما كـ: «اقْعَنْسَسَ»، أو (افْعَنْلَى) كـ: «احْرَنْبَى»، أو (اسْتَفْعَلَ) دالًّا على التَّحوُّلِ كـ: «اسْتَحْجَرَ الطِّينُ»، أو (انْفَعَلَ) كـ: «انْطَلَقَ».

الثَّانيَ عَشَرَ: أن يُطاوِعَ المتعدِّيَ لِواحِدٍ، مِثْلُ: «**ضاعَفْتُ الحَسَناتِ، فتضاعَفَتْ**».

الثَّالِثَ عَشَرَ: أن يكونَ رُباعيًّا مَزِيدًا فيه، مِثْلُ: «**تَدَحْرَجَ**».

الرَّابِعَ عَشَرَ: أن يُضَمَّنَ مَعْنى فِعْلٍ قاصِرٍ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف:٢٨].

الخامِسَ عَشَرَ إلى العِشْرينَ: أن يَدُلَّ على سَجِيَّةٍ كـ: (**لَؤُمَ**)، أو عَرَضٍ كـ: (**فَرِحَ**)، أو نظافَةٍ كـ: (**طَهُرَ**)، أو دَنَسٍ كـ: (**نَجُسَ**)، أو لَوْنٍ كـ: (**ابْيَضَّ**)، أو حِلْيَةٍ كـ: (**شَابَ**).

*** الأُمورُ الَّتي يتعدَّى بها الفِعْلُ القاصرُ**[1]:

هي سَبْعَةٌ أو ثمانيَةٌ، وعَدَّها، ومنها:

١- همْزةُ (أَفْعَلَ).

٢- أَلِفُ المُفاعلةِ.

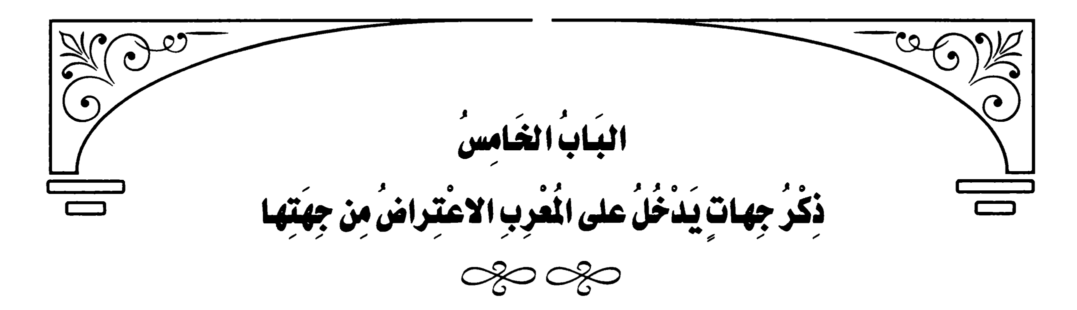
٣- صَوْغُهُ على (اسْتَفْعَلَ) لِلطَّلَبِ، أو لِلنِّسْبةِ إلى شَيْءٍ.

٤- تَضْعيفُ العَيْنِ.

٥- تَضْمينُهُ مَعْنَى فِعْلٍ مُتَعَدٍّ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٦٧٨).



البَابُ الخَامِسُ

ذِكْرُ جِهاتٍ يَدْخُلُ على المُعْرِبِ الاعْتِراضُ مِن جِهَتِها

ومنها: الجِهَةُ الخامِسَةُ[1]: أن يتْرُكَ بعْضَ ما يحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ من الأوْجُهِ الظَّاهِرةِ، وذَكَرَ لذلك أمْثِلَةً مُرَتَّبَةً على الأبْوابِ.

* (كافَّةً) مُلْتَزَمٌ فيها شَيْئانِ:

أوَّلًا: استِعْمالُها لِمَنْ يَعْقِلُ.

والثَّاني: نَصْبُهَا على الحالِ.

* اشْتَرَطَ النَّحْويُّونَ في بعْضِ الجُمَلِ: أن تَكُونَ خبريَّةً، وفي بَعْضِها: أن تكونَ إنْشائيَّةً، فمِنَ الأوَّلِ: الصِّلةُ، والصِّفةُ، والحالُ، وخبَرُ (كان)، وخبَرُ (إنَّ)، وخبَرُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ، قِيلَ: وخبَرُ المُبْتدإِ، وجوابُ القَسمِ غيْرِ الاسْتِعْطافِيِّ، أمَّا الاسْتِعْطَافِيُّ فيكونُ إنْشاءً، كقَوْلِهِ:

٧٦- بِعَيْشِكِ يَا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ

أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكِ فِي السِّرِّ وَالجَهْرِ[2]

---

(١) انظر: المغني (ص:٧٢٢).

(٢) هذا بيت من الطويل، انظر: الهمع (٢/ ٤١)، والدرر (٤/ ٢٢١)، ومعجم شواهد العربية (١/ ١٧٥).

والشاهد فيه: «بِعَيْشِكِ ارْحَمِي»، فإن جملة جواب القسم الاستعطافي «ارْحَمِي» إنشائيَّة.

* **شُروطُ الحَذْفِ[1]:**

شُرُوطُ الحَذْفِ ثَمانِيَةٌ:

الأَوَّلُ: وُجُودُ دَليلٍ إن كان المَحْذوفُ عُمْـدَةً، أمَّا إن كان فَضْلَـةً فالشَّرْطُ ألَّا يكونَ في حَذْفِهِ ضَرَرٌ.

الثَّاني: ألَّا يكونَ ما يُحْذَفُ كالجُزْءِ، فلا يُحْذَفُ الفاعلُ، ولا نائبُهُ، ولا ما يُشْبِهُهُ.

الثَّالثُ: ألَّا يكونَ مؤكَّدًا، فلا يُحْذَفُ العائدُ في نحْوِ قوْلِكَ: «**الَّذي رَأَيْتُهُ نَفْسَهُ زَيْدٌ**».

الرَّابعُ: ألَّا يؤدِّيَ حَذْفُـهُ إلى اخْتِصارِ المُخْتَصَرِ، فـلا يُحْذَفُ اسْمُ الفِعْلِ دون مَعْمولِهِ.

الخامسُ: ألَّا يكـونَ عامِلًا ضعيفًا، فَـلا يُحْذَفُ الجارُّ، والجازِمُ والنَّاصبُ لِلْفِعْلِ، إلَّا في مواضِعَ قَـوِيَتْ فيها الدَّلالةُ، وكَثُرَ اسْتِعْمالُها، ولا يُمْكِـنُ القِياسُ عليها.

السَّادسُ: ألَّا يكونَ عِوَضًا عَنِ الشَّيْءِ، فلَا تُحْذَفُ (مَا) فِي: «**أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا**»، ولا التَّاءُ مِن نَحْوِ: (**عِدَة**) و(**زِنَة**).

السَّابعُ: ألَّا يُؤَدِّيَ حَذْفُهُ إلى تَهْيِئَةِ العامِلِ لِلْعَمَلِ، وقَطْعِهِ عنه، فلا يُحْذَفُ المَفْعولُ -وهو الهاءُ- من: «**ضَرَبَني وضَرَبْتُه زَيْدٌ**»؛ لِئَلَّا يتسلَّطَ على (زَيْدٍ)، ثُمَّ يُقْطَعَ عنه برَفْعِهِ لِلْفِعْلِ الأَوَّلِ.

---

(١) انظر: المغني (ص:٧٨٦).

الثَّامنُ: أَلَّا يُؤَدِّيَ حَذْفُهُ إلى إِعْمَالِ العامِلِ الضَّعيفِ مع إِمْكَانِ إِعْمالِ العامِلِ القويِّ، فلا يُحْذَفُ الضَّميرُ في: «**زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ**»؛ لأنَّه يُؤَدِّي إلى إعْمالِ المُبْتَدَإِ، وإهْمالِ الفِعْلِ، مع أنَّه أَقْوَى.

* المَحْذوفُ المُقَدَّرُ يَنْبَغِي تَقْليلُهُ ما أَمْكَنَ، ولذلك كان تَقْديرُ الأَخْفَشِ في قَوْلِهِم: «**ضَرْبِي زَيْدًا قائِمًا**»: ضَرْبِي زَيْدًا ضَرْبُهُ قائِمًا. أَوْلى مِن تَقْديرِ باقي البَصْرِيِّينَ: حَاصِلٌ إذا كان أو إِذْ كان قائمًا. لأَنَّه لم يُقَدِّرْ إِلَّا اثْنَيْنِ، وهم قدَّروا خَمْسَةً.

* إذا دار الأَمْرُ بَيْنَ أن يكونَ المَحْذوفُ المُبْتدأَ أو الخَبَرَ، **فقيل**: يكونُ المُبْتدأَ. **وقيل**: يَكُونُ الخَبَرَ.

مِثالُهُ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف:١٨] هل يُقَدَّرُ: فصَبْرِي صَبْرٌ جميلٌ. أو يُقَدَّرُ: فصَبْرٌ جميلٌ أَمْثَلُ مِن ضِدِّهِ؟

* إذا دار الأَمْرُ بَيْنَ كوْنِ المَحْذوفِ أوَّلًا أو ثانيًا، فكَوْنُهُ ثانيًا أَوْلى.

مثالُهُ: نُونُ الوِقايةِ في قَوْلِهِ: (**أَتُحَاجُّونِي**) [الأنعام:٨٠] بتَخْفيفِ النُّونِ[١].

ومِثْلُ: (**مَقُولٍ**) و(**مَبِيعٍ**) المَحْذوفُ منهما واوُ (**مَفْعُولٍ**).

ومِثْلُ: (**إقامةٍ**) المَحْذوفُ منها أَلِفُ (**إِفْعَالٍ**).

ومِثْلُ: «**زَيْدٌ وعَمْرٌو قائمٌ**»، فـ: (قائمٌ) خبَرٌ لِلْأوَّلِ، **وقِيلَ**: لِلثَّاني. **وقِيلَ**: لهما.

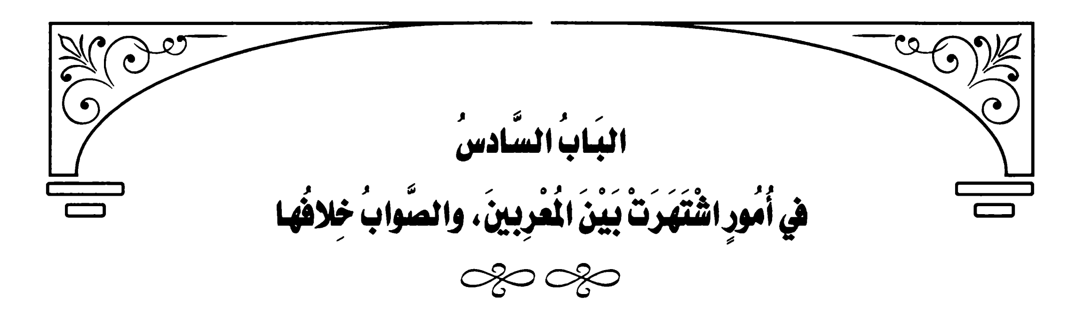
ومِثْلُ ذلك ما لم يُوجَدْ مانِعٌ مِن صِحَّةِ الحَذْفِ من الأَوَّلِ أو الثَّاني، فيَمْتَنِعُ.

---

(١) قرأ بتخفيف النون نافع وابن ذكوان وهشام بخلاف عنه، والباقون بتخفيف النون، انظر: الدر المصون (٥/ ١٥).

وقَـد اسْتَطْرَدَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِمَا يُحْذَفُ من الجُمَلِ أو الكَلِمَاتِ في مَوَاضِعَ كثيرةٍ، ثُمَّ قال: الحَذْفُ الَّذي يَلْزَمُ النَّحْويَّ النَّظَرُ فيه هو ما اقْتَضَتْهُ الصِّناعةُ، وذلك بأن يَجِدَ خَبَرًا بِدونِ مُبْتَدَإٍ، أو شَرْطًا بِدونِ جَزاءٍ، أو مَعْطُوفًا بِدونِ مَعْطُوفٍ عليه، أو مَعْمولًا بِدونِ عامِلٍ، ونَحْوَ ذلك.

وأمَّا غيْرُ ذلك -مِثْلُ المَحْذوفِ في قوْلِهِ تَعَالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل:٨١] أي: والْبَرْدَ- فهذا للمُفَسِّرِ لا لِلنَّحْويِّ، وبَحْثُهُ في عِلْمِ النَّحْوِ فُضولٌ.



البَابُ السَّادسُ
في أُمورٍ اشْتَهَرَتْ بيْنَ المُعْرِبِينَ، والصَّوابُ خِلافُها

قال المؤلِّفُ: وهي كثيرةٌ، يَحْضُرني منها عِشْرُونَ موْضِعًا، وذَكَرَها، ونحن نَذْكُرُ منها ما يلي:

١- قوْلُهُم في (إذا) غيْرِ الفجائيَّةِ[1]: إنَّها ظَرْفٌ لِـمَا يُسْتَقْبَلُ مِن الزَّمانِ فيها مَعْنى الشَّرْطِ غالبًا. وأحْسَنُ مِن ذلك أن يُقالَ: ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ خافِضٌ لِشَرْطِهِ، مَنْصوبٌ بِجَوابِهِ، صالحٌ لِغَيْرِ ذلك.

٢- قوْلُهُم: «**ائْتِني أُكْرِمْكَ**»[2] إنَّ الفِعْلَ مَجْزومٌ بِجوابِ الأَمْرِ، **والصَّوابُ**: أنَّه جَوابُ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ.

٣- قَوْلُهُم: المَجازيُّ التَّأْنيثِ يجوزُ معه التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ[3]. **والصَّوابُ أنْ يُقالَ**: المُسْنَدُ إلى المؤنَّثِ المجازيِّ يجوزُ فيه التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ إذا كان فِعْلًا أو شِبْهَهُ، والفَاعِلُ ظاهِرًا، ولِذا لا يجوزُ: «**هذا الشَّمْسُ**»، ولا: «**هو الشَّمْسُ**»، بِخِلافِ: «**طَلَعَ الشَّمْسُ**».

٤- قَوْلُهُم[4]: النَّكِرةُ إذا أُعيدَتْ نَكِرَةً كانت غَيْرَ الأولى، وإن أُعيدَتْ مَعْرِفَةً

---

(١) انظر: المغني (ص:٨٥٤).
(٢) انظر: المغني (ص:٨٥٧).
(٣) انظر: المغني (ص:٨٦٠).
(٤) انظر: المغني (ص:٨٦١).

أو كانَتْ مَعْرِفَةً، فأُعيدَتْ مَعْرفَةً أو نَكِرَةً، فالثَّانيةُ هي الأُولى.

ويُشْكِلُ على هذه القَوَاعِدِ الأرْبَعِ: قوْلُهُ تَعَالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم:٥٤]؛ فإنَّ «قوَّةً» أُعيدَتْ نكِرَةً، والثَّانيةُ هي الأُولَى.

وقوْلُهُ تَعَالى: ﴿أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء:١٢٨]؛ فإنَّ الثَّانِيَ أعَمُّ مِن الأوَّلِ.

وقَوْلُهُ: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَـٰنُ﴾ [الرحمن:٦٠]؛ فإنَّ الثَّانيَ الجَزاءُ، والأوَّلَ العَمَلُ.

وقوْلُهُ: ﴿يَسْـَٔلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَـٰبًا﴾ [النساء:١٥٣]، فالثَّاني غَيْرُ الأوَّلِ.

ويُمْكِنُ أن يُجابَ عن ذلك بأنَّ ما خَرَجَ عن القاعِدَةِ فَلِقرينةٍ أَخْرَجَتْهُ.

٥- قَوْلُهُم في: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ [العنكبوت:٤٤] إنَّه مَفْعولٌ بِه[1]، **والصَّوابُ**: أنَّه مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، **يُوضِّحُهُ**: أنَّ المَفْعولَ به: ما كان مَوْجُودًا قَبْلَ الفِعْلِ الَّذي عَمِلَ فيه، ثمَّ أوْقَعَ الفاعلُ به فِعْلًا. والمَفْعولَ المُطْلَقَ: ما كان الفِعْلُ فيه هو إيجَادَهُ. **ومِثْلُ ذلك**: «**كَتَبْتُ كِتابًا**»، و«**عمِلْتُ صَالحًا**»، بخِلافِ: «**بِعْتُ كِتابًا**».

٦- **قَوْلُهُم في**: «كاد» إنَّ إثْباتَها نَفْيٌ، ونَفْيَها إثْباتٌ[2]. وهو خَطَأٌ، **والصَّوابُ**: أنَّها كغَيْرِها، إثْباتُها إثْباتٌ، ونفْيُها نفْيٌ، **وبيانُ ذلك**: أنَّ مَعْنَاها المُقارَبَةُ، فمَعْنى:

---

(١) انظر: المغني (ص:٨٦٧).

(٢) انظر: المغني (ص:٨٦٨).

«كاد يَفْعَلُ» قارب الفِعْلَ، و**«لم يكَدْ يفْعَلُ»** لم يُقارِبِ الفِعْلَ، فإذا انْتَفَتْ مُقاربةُ الفِعْلِ انتفى عَقْلًا ذلك الفِعْلُ.

أمَّا في حالِ الإثْباتِ، فإذا قُلْتَ: **«كاد يَفْعَلُ»** فمَعْناه: قارَبَ الفِعْلَ ولم يَفْعَلْ.

ولا يَرِدُ على ذلك: قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة:٧١] مع أنَّهم فَعَلُوا، وذَبَحُوها؛ لأنَّ نَفْيَ ذلك في أوَّلِ الأمْرِ ما قاربوا الفِعْلَ، ولكنَّهم بَعْدُ فَعَلُوا.



البابُ السَّابعُ
في كيْفيَّةِ الإعْرابِ

* إذا قُلْتَ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبْيَضِ الوَجْهِ، لا أَحْمَره» فإن فتَحْتَ الرَّاءَ فمحَلُّ الهاءِ: النَّصْبُ على التَّشْبيهِ بالمَفْعولِ به. وإن كَسَرْتَ الرَّاءَ فمحَلُّ الهاءِ: جرٌّ بالإضافةِ. لأنَّ (أَحْمَرَ) لا ينْصَرِفُ، فلا يُجَرُّ بالكَسْرةِ إلَّا إذا أُضيفَ.

* إذا قِيلَ: «ما أَنْتَ» فهو مُبْتَدَأٌ وخبَرٌ، وإذا قيل: «ما أنْتَ وزَيْدًا؟» فـ: (مَا) مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ، تقْديرُهُ: «ما تَصْنَعُ أنت؟»، وأنَّ فاعلَ (تَصْنَعُ) بَرَزَ لَمَّا حُذِفَ الفِعْلُ، والواوُ لِلْمَعِيَّةِ، و(زَيْدًا) مَفْعُولٌ معه.



البابُ الثَّامنُ
في ذِكْرِ أُمورٍ كُلِّيَّةٍ

القَاعِدَةُ الأُولَى[١]: قد يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ ما أَشْبَهَهُ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ﴾ [الأحقاف:٣٣]، دخَلَتِ الباءُ في خَبَرِ «أنَّ»؛ لأنَّ هذه الجُمْلَةَ بمعنى: أَوَلَيْسَ اللهُ بِقادِرٍ؟

وكقوْلِهِم: «**عَلِمْتُ زَيْدٌ مَن هُو**» برَفْعِ (زَيْد) جَوازًا؛ لأَنَّه نَفْسُ (مَن) في المعنى.

وكقوْلِهِم: «**إنَّ أحدًا لا يَقُولُ ذَلِكَ**» حيث استَعْملوا (أحدًا) في الإثْباتِ؛ لأَنَّهُ نفْسُ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (يَقُولُ).

القَاعِدَةُ الثَّانيةُ[٢]: قد يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ الشَّيْءِ إذا جَاوَرَه، كقوْلِ بَعْضِهم: «**هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**» بالجرِّ، والأكْثَرُ: الرَّفْعُ.

وكقَوْلِهِم: «**رِجْسٌ نِجْسٌ**» والأَصْلُ: نَجِسٌ.

وكقوْلِهِم: «**أَخَذَهُ ما قَدُمَ وما حَدُثَ**» بِضَمِّ دالِ (حَدُثَ).

القَاعِدَةُ الثَّالثةُ[٣]: قد يُشْرَبُ لَفْظٌ مَعْنى لفْظٍ آخَرَ، فَيُعْطَى حُكْمَهُ، ويُسَمَّى ذلك: تَضْمينًا. **وفائدتُهُ**: أن تُؤَدِّيَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ مُؤَدَّى كلِمَتَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿يَشْرَبُ

---

(١) انظر: المغني (ص:٨٨٤).

(٢) انظر: المغني (ص:٨٩٤).

(٣) انظر: المغني (ص:٨٩٧).

بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان:٦]، أيْ: يَرْوَى بها.

القَاعِدَةُ الرَّابعةُ[1]: التَّغْليبُ، يُغَلِّبونَ الشَّيْءَ مع غَيْرِهِ عَلَيْه، كقَوْلِهِم: «**الأبوَيْنِ**»، وقوْلِهِمُ: «**الخافِقَيْنِ**» لِلْمَشْرِقِ والمَغْرِبِ، أي: المَخْفُوق فيه.

القَاعِدَةُ الخامسَةُ[2]: يُعَبَّرُ بالفِعْلِ عن وُقوعِهِ -وهو الأصْلُ- وعن مُشارَفَتِهِ، كقَوْلِهِ تَعَالى: ﴿فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة:٢٣١]، وعن إرادتِهِ، وأكْثَرُ ما يَكُونُ ذلك بعد أداةِ الشَّرْطِ، كقَوْلِهِ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ﴾ [النحل:٩٨]، وقوْلِهِ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف:٤] أي: أَرَدْنا إهْلاكَها.

القَاعِدَةُ السَّادسةُ[3]: يُعَبَّرُ عن المَاضِي والآتِي كما يُعَبَّرُ عن الحاضِرِ قَصْدًا لإِحْضَارِهِ في الذِّهْنِ، كقَوْلِهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل:١٢٤]؛ لأنَّ لَامَ الابْتِداءِ لِلْحالِ.

القَاعِدَةُ السَّابعةُ[4]: قد يكونُ اللَّفْظُ على تقْديرٍ، وذلك المُقَدَّرُ على تقْديرٍ آخَرَ، قالوا: «**عسى زَيْدٌ أن يَقُومَ**» أي: قِيامًا، أي: قائمًا. **وقيل**: على حذْفِ مُضافٍ، أي: عسى أمْرُ زَيْدٍ قِيامًا. أو: عسى زَيْدٌ صَاحِبَ قِيامٍ.

القَاعِدَةُ الثَّامنةُ[5]: قد يُغْتَفَرُ في الثَّواني ما لا يُغْتَفَرُ في الأوائلِ، كقَوْلِهِم: «**رُبَّ رَجُلٍ وأَخِيهِ**»، فعمِلَتْ (رُبَّ) في (أَخِيه)، وهو مَعْرِفَةٌ، ولو باشَرَها لم تَعْمَلْ فيه.

---

(١) انظر: المغني (ص:٩٠٠).
(٢) انظر: المغني (ص:٩٠٢).
(٣) انظر: المغني (ص:٩٠٥).
(٤) انظر: المغني (ص:٩٠٧).
(٥) انظر: المغني (ص:٩٠٨).

القَاعِدَةُ التَّاسعةُ[1]: يتوسَّعونَ في الظَّرْفِ والمَجْرورِ ما لا يتوسَّعونَ في غيْرِهما، فأَجَازُوا الفَصْلَ بِهِما بَيْنَ الفِعْلِ النَّاقِصِ ومَعْمُولِهِ، وَبَيْنَ فِعْلِ التَّعجُّبِ والمُتَعَجَّبِ منه، وبَيْنَ الحَرْفِ النَّاسِخِ ومَنْسوخِهِ، وبَيْنَ الاسْتِفْهامِ والقَوْلِ الجاري مجْرى الظَّنِّ، وبَيْنَ حَرْفِ الجرِّ ومجْرُورِه، وبَيْنَ المُضافِ والمُضافِ إليه، وبَيْنَ (إذَنْ) و(لَنْ) ومَنْصوبِهِما، وقـدَّموهما خَبَرَيْنِ على الاسْمِ في بابِ (إنَّ)، ومَعْمولَيْنِ لِلْخَبَرِ في بابِ (ما)، ومَعْمُولَيْنِ لِصِلَةِ (أل)، وعلى الفِعْلِ المَنْفِيِّ بـ: (ما)، وعلى (إنَّ) مَعْمُولَيْنِ لِخَبَرِها، وعلى العامِلِ المَعْنويِّ.

القَاعِدَةُ العَاشِرَةُ[2]: مِن فُنونِ كَلامِهم: القَلْبُ. وأكْثَرُ ما يقعُ في الشِّعْرِ، كقَوْلِهِ:

٧٧- وَمَهْمَـــهٍ مُغْـــبَرَّةٍ أَرْجَـــاؤُهُ كَـــأَنَّ لَـــوْنَ أَرْضِـــهِ سَـــمَاؤُهُ[3]

أي: كأنَّ لَوْنَ سَمائِهِ لَوْنُ أَرْضِهِ.

ومنه في غيْرِ الشِّعْرِ: «**أدْخَلْتُ القَلَنْسُوَةَ في رَأْسي**»، والأصْلُ: أدْخَلْتُ رأْسي في القَلَنْسُوةِ.

القَاعِدَةُ الحَادِيَةَ عَشْرَةَ[4]: مِن مُلَحِ كَلامِهم: تَقَارُضُ اللَّفْظَيْنِ في الأَحْكَامِ. ولذلك أَمْثِلَةٌ، منها:

---

(١) انظر: المغني (ص:٩٠٩).

(٢) انظر: المغني (ص:٩١١).

(٣) هذا الرجز لرؤبة، انظر: ديوانه (ص:٣)، والإنصاف (١/ ٧٧٣)، وشرح المفصل (٢/ ١١٨)، وشرح الشذور (ص:٤٤٣)، روي: «وَبَلْدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهْ»، و«وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ».

والشاهد فيه: الشطر الثاني، حيث قلب التشبيه للمبالغة، فأصله: كأنَّ لونه سمائه لون أرضه.

(٤) انظر: المغني (ص:٩١٥).

▪ إعْطاءُ كَلِمةِ (غَيْر) حُكْمَ (إلَّا) في الاسْتِثْناءِ، وإعْطاءُ حُكْمِ (إلَّا) حُكْمَ (غيْر).

▪ ومنها: إعْطاءُ (أنْ) حُكْمَ (ما) المَصْدريَّةِ في الإهْمالِ، وبالعَكْسِ، ومَثَّلَ له بقَوْلِهِ ﷺ: «كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى عَلَيْكُمْ»[١]، ذكرَهُ ابنُ الحاجِبِ، والمَعْروفُ: «كَمَا تَكُونُونَ».

▪ ومنها: إعْطاءُ «إنْ» حُكْمَ «لَوْ» في الإهْمالِ، وبالعَكْسِ.

▪ ومنها: إعْطاءُ «إذا» حُكْمَ «مَتى» في الجَزْمِ بها، وبِالعَكْسِ.

▪ ومنها: إعْطاءُ (لَمْ) حُكْمَ (لن) في النَّصْبِ بها، وبالعَكْسِ، كقَوْلِهِ:

٥٨- لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ دُونَ بَابِكَ الحَلْقَهْ[٢]

▪ ومنها: إعْمالُ (ما) النَّافيةِ عَمَلَ (ليس)، وإِهْمالُ (ليس) عِنْدَ انْتِقاضِ النَّفْيِ.

▪ ومنها: إعْطاءُ (عسى) حُكْمَ (لَعَلَّ) في العَمَلِ، كقَوْلِهِ:

٣٤- يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا[٣]

وإعْطاءُ (لَعَلَّ) حُكْمَ (عَسَى) في اقْتِرانِ خَبَرِها بـ: (أنْ) كقَوْلِهِ: «فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ»[٤].

---

(١) أخرجه القضاعي في مسنده (١/ ٣٣٦) برقم (٥٧٧)، وأبو الطاهر السِّلَفي في الطيوريات (٤/ ١٣٥٨) برقم (١٣١٨)، وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني (١/ ٤٩٠) برقم (٣٢٠).

(٢) سبق ذكره عند الكلام عن (لن) في الشاهد رقم (٥٨).

(٣) سبق ذكره عند الكلام عن (عسى) في الشاهد رقم (٣٤).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحيل، رقم (٦٩٦٧)، ومسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أن حكم الحاكم لا يغير الباطن، رقم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنها.

▪ ومنها: إِعْطَاءُ الفاعِلِ إِعْرابَ المَفْعولِ وبِالْعَكْسِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، كقَوْلِهم: «خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ»، وسُمِعَ نَصْبُهُما؛ كقَوْلِهِ:

٧٨- قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا
الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا
وذاتِ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضِرْزِمَا[(١)]

في رِوَايَة مَن نصَبَ (الحيَّاتِ)، وسُمِعَ رَفْعُهُما، كقَوْلِهِ:

٧٩- إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ   كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ؟[(٢)]

وبهذا تَمَّ ما أَرَدْنا نَقْلَه مُخْتَصَرًا مِن (مُغْنِي اللَّبيب) في يَومِ الخَميسِ ٦ ربيعٍ الأَوَّلِ سَنَةَ ١٣٨٩هـ، والحمدُ للهِ الذي بنِعمتِه تَتمُّ الصَّالحات، وصلَّى اللهُ وسَلَّمَ على نَبيِّنا مُحَمَّدٍ وآلِه وصَحْبِه مَدَى الأوقات، آمين آمين آمين.

محمَّد بنُ صالِحٍ العُثَيْمِين

---

(١) هذا الرجز لعبد بني عبس، أو لأبي حيان الفقعسي، أو للعجاج، أو لمساور بن هند العبسي، للدبيري، انظر: الكتاب (١/ ٢٨٧)، والمقتضب (٣/ ٢٨٣)؛ وسمَّاه ابنُ منظور المساورَ بنَ هند العبسيَّ في لسان العرب (١٥/ ٢٤٩) مادة (ضرزم).
والشاهد فيه: «الحَيَّاتِ»، فإنها الفاعل، أُعطيت إعراب المفعول لأمن اللبس.

(٢) هذا بيت من الخفيف لم يعرف قائله، انظر: شرح شواهد المغني (ص:٣٣٠)، والهمع (١/ ١٥٦)، والدرر (٣/ ٥)، ومعجم شواهد العربية (١/ ٣٥٨). قال البغدادي في شرح أبيات المغني (٨/ ١٢٨): هذا البيت لم أقف على قائله، ولا على تتمته، مع شدة الفحص عنه مدة عشرين سنة، ولا رأيته في كتاب نحو يعتمد عليه.
والشاهد فيه: «عَقْعَقَانِ وَبُومُ»، فإنَّهما أعطيا إعراب الفاعل، مع أنهما مفعولان.

الفَهَارِس

١- الآياتُ القُرْآنيَّةُ الكَرِيمَة.

٢- الأَحَادِيث النَّبويَّةُ الشَّرِيفَة.

٣- الأَعْلام.

٤- الشَّوَاهدُ الشِّعْرِيَّة.

٥- المَوْضُوعاتُ.

٦- المَرَاجِعُ وَالمصادِرُ.

١- فِهْرِسُ الآياتِ القُرْآنيَّة

الآية **الصفحة**

١- سُورَة الفَاتِحَة

٢- سُورَة البَقَرَة

٣- سُورَة آلِ عِمْرَان

٤- سُورَة النِّسَاء

٥- سُورَة المَائِدَة

٦- سُورَة الأَنعَام

٧- سُورَة الأعْرَاف

٨- سُورَة الأنفَالِ

٩- سُورَة التَّوْبَة

١٠- سُورَةُ يُونُس

١١- سُورَةُ هُودٍ

١٢- سُورَةُ يُوسُف

١٣- سُورَة الرَّعْدِ

١٤- سُورَة إِبْرَاهِيم

١٥- سُورَة الحِجْرِ

١٦- سُورَة النَّحْلِ

١٧- سُورَة الإِسْرَاء

١٨- سُورَة الكَهْفِ

١٩- سُورَة مَرْيَم

٢٠- سُورَة طه

٢١- سُورَة الأَنْبِيَاء

٢٢- سُورَة الحَجِّ

٢٣- سُورَة المُؤْمِنُون

٢٤- سُورَة النُّور

٢٥- سُورَة الفُرْقَان

٢٦- سُورَة الشُّعَرَاء

٢٧- سُورَة النَّمل

٢٨- سُورَة القَصَص

٢٩- سُورَة العَنْكَبُوت

٣٠- سُورَة الرُّوم

٣١- سُورَة لُقْمَان

٣٢- سُورَة السَّجْدَة

٣٤- سُورَة سَبَإٍ

٣٥- سُورَة فَاطِر

٣٦- سُورَة يس

٣٧- سُورَة الصَّافَّات

٣٩- سُورَة الزُّمَر

٤٠- سُورَة غَافِر

٤١- سُورَة فُصِّلت

٤٢- سُورَة الشُّورى

٤٣- سُورَة الزُّخْرُف

٤٦- سُورَة الأَحْقَاف

٤٧- سُورَة مُحَمَّد

٤٩- سُورَة الحُجُرَات

٥٠- سُورَة ق

٥١- سُورَة الذَّارِيَات

٥٣- سُورَة النَّجْمِ

٥٤- سُورَة القَمَر

٥٥- سُورَة الرَّحْمَن

٥٦- سُورَة الوَاقِعَة

٥٧- سُورَة الحَدِيد

٥٨- سُورَة المُجَادلَة

٥٩- سُورَة الحَشْرِ

٦٢- سُورَة الجُمُعَة

٦٣- سُورَة المُنَافِقُون

٦٤- سُورَة التَّغَابُن

٦٨- سُورَة القَلَم

٧١- سُورَة نُوحٍ

٧٤- سُورَة المُدَّثِر

٧٥- سُورَة القِيَامَة

٧٦- سُورَة الإِنْسَان

٨٠- سُورَة عَبَسَ

٨٣- سُورَة المُطَفِّفين

٨٤- سُورَة الانْشِقَاق

٨٦- سُورَة الطَّارِق

٨٧- سُورَة الأَعْلَى

٨٨- سُورَة الغَاشِيَة

٨٩- سُورَة الفَجْر

٩٢- سُورَة اللَّيْلِ

٩٣- سُورَة الضُّحى

٩٤- سُورَة الشَّرْحِ

١٠١- سُورَة القَارِعَة

١٠٦- سُورَة قُرَيْشٍ

١٠٨- سُورَة الكَوْثَر

١١٢- سُورَة الإِخْلَاص

٢- فِهْرِسُ الأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ

الحديث **الصفحة**

٣- فِهْرِسُ الأَعْلام والأَمَاكِن والقَبَائِل

أ

ب

ت

ث

ج

ح

د

ز

س

ش

ط

ع

غ

ف

ق

ك

م

ن

هـ

و

٤- فِهْرِسُ الشَّوَاهِدِ الشِّعْرِيَّة

الدَّالُ المَفْتُوحة

الدَّالُ المَكْسُورة

الرَّاءُ المَفْتُوحَة

الرَّاءُ المَضْمُومة

الرَّاءُ المَكْسُورَة

اللَّامُ المَفْتُوحَة

اللَّامُ المَضْمُومَة

اللَّامُ المَكْسُورَة

جَادَتْ عَلَيْهِ	كَالدِّرْهَمِ	كَامِلٌ	عَنْتَرَةُ	٧٠
فَلَقَدْ أَرَانِي	وَأَمَامِي	كَامِلٌ	قطريُّ بنُ الفجَاءَة	٥١
لَأَجْتَذِبَنْ	كُلَّ حَلِيمِ	طَوِيلٌ	-	١١٤
وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ	مِنَ الْفَمِ	طَوِيلٌ	أبو حَيَّة النُّمَيْرِيُّ	٩٠-٩٣
يَا لَيْتَ شِعْرِي	مِنْ نَدَمِ	بَسِيطٌ	سَعْدُ بن جُؤَيَّة	٢٢

النُّونُ المَفْتُوحَة

وَأَتَى صَوَاحِبُها	وَجَفَانَا	كَامِلٌ	عُمَرُ بن أبي رَبِيعَة	٩٨
وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا	دَفِينَا	كَامِلٌ	أبو طَالِبٍ	٨٣

النُّونُ المَكْسُورَة

أَلَيْسَ اللَّيْلُ	فَذَاكَ لَنَا تَدَانِي	وَافِرٌ	جَحْدَر	٣٨
دَعِي مَاذَا	نَبِّئِينِي	وَافِرٌ	المُثَقَّف العَبْدِيُّ، أو سُحَيمُ ابن وثيلٍ، أو أبو حيَّةَ النُّمَيْرِيُّ.	٨٨
نَعَمْ، وَتَرى	كَمَا عَلَانِي	وَافِرٌ	جَحْدَر	٣٨
فَوَاللهِ مَا	أَمْ بِثَمَانِ؟	طَوِيلٌ	عُمَرُ بن أبي رَبِيعَة	١٤

الهَاءُ المَفْتُوحَة

إِذَا رَضِيَتْ	رِضَاهَا	وَافِرٌ	قُحَيْفُ العَامريُّ	٤٩
وَقَدْ زَعَمَتْ	عَلَيْهَا فُجُورُهَا	طَوِيلٌ	تَوْبَة بن الحُمَير	٢٥
وَمَا بَأْسَ لَوْ	عَابُهَا	طَوِيلٌ	-	٨٩

الهَاءُ المَضْمُومَة

الهَاءُ السَّاكِنَة

اليَاءُ المَفْتُوحَة

٥- فِهْرِسُ المَوْضُوعَاتِ

الموضوع الصفحة

حَرْفُ البَاءِ

حَرْفُ الثَّاءِ

حَرْفُ الجِيمِ

حَرْفُ الحَاءِ المُهْمَلَةِ

حَرْفُ الخَاءِ

حَرْفُ الرَّاءِ

حَرْفُ السِّينِ

حَرْفُ العَيْنِ المُهْمَلَةِ

حَرْفُ الغَيْنِ المُعْجَمَةِ

حَرْفُ الفاءِ

حَرْفُ القَافِ

حَرْفُ الكَافِ

حَرْفُ اللَّامِ

حَرْفُ الميمِ

حَرْفُ النُّونِ

حَرْفُ الهاءِ

حَرْفُ الواوِ

حَرْفُ اليَاءِ

٦- المَصَادِرُ والمَرَاجِعُ

- القُرْآنُ الكَرِيمُ.
- إِعْرَاب القُرْآن، المَنْسُوب للزَّجَّاج. تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمَ الإِبْيَارِيِّ. القاهرة، وِزَارَةُ الثَّقَافَة والإِرْشَاد القَوْمِيِّ، المُؤَسَّسة العَامَّةُ للتَّأْلِيفِ والتَّرْجَمة والطِّبَاعَة والنَّشْرِ، الهَيْئَة العَامَّة لشُؤُونِ المَطَابع الأَمِيرِيَّة، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
- إِعْرَاب القُرْآن الكَرِيم وبَيَانُه، لمُحْيي الدِّين الدَّرْوِيش. ط:٢. حِمْص، سُورِيًّا، دارُ الإِرْشَاد للشُّؤُون الجَامِعِيَّة، دِمَشْق - بَيْرُوت، اليمامة للطِّبَاعَة والنَّشْرِ والتَّوْزِيع، دارُ ابن كَثِيرٍ للطِّبَاعَة والنَّشْرِ والتَّوْزِيع، ١٤١٢هـ.
- الأَعْلَام، لخَيْرِ الدِّين الزِّرِكْلِيِّ. ط:٣.
- الأَمَالِي الشَّجَرِيَّة، لابن الشَّجَرِيِّ. بَيْرُوت- لُبْنَان، دارُ المَعْرِفة للطِّبَاعَة والنَّشْر.
- الأَمَالِي، لأبي عَلِيٍّ القَالِي. ط:٢. القَاهِرَة، مَكْتَبَةُ دار الكُتُب المِصْرِيَّة، ١٣٤٤هـ.
- الإِنْصَافُ في مَسَائِل الخِلَافِ، لأبي البَرَكَات عبدِ الرَّحْمَن بن مُحَمَّد الأَنْبَارِيِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد محيي الدِّين عبد الحَمِيد. المُسَمَّى: (الانْتِصَاف من الأَنْصَاف)، صَيْدَا - بَيْرُوت، المَكْتَبَة العَصْرِيَّة، ١٤٠٧هـ.
- أَوْضَحُ المَسَالِك إلى أَلْفِيَّة ابن مَالِكٍ، لابن هِشَام الأنصاريِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد مُحيي الدِّين عبد الحَمِيد. المُسَمَّى: (عُدَّة السَّالِك إلى تَحْقِيقِ أَوْضَح المَسَالِك) صَيْدَا - بَيْرُوت، المَكْتَبة العَصْرِيَّة.
- تَجْرِيد الأَغَانِي، لابن وَاصِلٍ الحَمَوِيِّ. تَحْقِيقُ: د. طه حُسَيْن، وإِبْرَاهِيم الإِبْيَارِيِّ. القاهرةُ، دارُ إِحْيَاء التُّرَاثِ العَرَبِيِّ.

- حَاشِيَة الصَّبَّان على شَرْحِ الأَشْمُونِيِّ، لمُحَمَّد بن عليٍّ الصَّبَّان. دارُ الفكر.
- الخَصَائِصُ، لأبي الفَتْحِ عُثْمَان بن جنِّيٍّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد عليٍّ النَّجَّار. دار الكُتُب المِصْرِيَّة.
- الدُّرَر اللَّوَامِعُ على هَمْعِ الهَوَامِع، لأحمد بن الأَمِين الشِّنْقِيطِيِّ. تَحْقِيقُ وشرح: د. عبد العالِ سَالِم مُكرم. ط:٢. بَيْرُوت، مُؤَسَّسة الرِّسَالَة، ١٤١٤هـ.
- الدُّرُّ المَصُون في عُلُوم الكِتَاب المَكْنُون، للسَّمِين الحَلَبِيِّ. تَحْقِيقُ: د. أحمد مُحَمَّد الخَرَّاط. ط:١. دِمَشْق، دار القَلَم، ١٤٠٦هـ.
- دِيوَانُ الأَعْشَى، بَيْرُوت، دار بَيْرُوت للطِّبَاعَة والنَّشْرِ، ١٤٠٦هـ.
- دِيوَانُ جَرِيرٍ، شرح: مَهْدِي ناصرُ الدِّين. ط:٢. بَيْرُوت، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، ١٤١٢هـ.
- ديوان جَمِيل بن مَعْمَرٍ، بَيْرُوت، دار صَادِرٍ.
- دِيوَان زُهَيْرِ بن أبي سُلْمَى، بَيْرُوت، دار بَيْرُوت للطِّبَاعَة والنَّشْر، ١٤٠٦هـ.
- دِيوَان عُمَرَ بن أبي رَبِيعَة، شرح: عبد أ. مُهَنَّا. ط:٢. بَيْرُوت، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، ١٤١٢هـ.
- ديوان عَنْتَرة، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد سَعِيدٍ مَوْلوي. ط:٢. بَيْرُوت، المكتب الإِسْلَامِيُّ، ١٤١٣هـ.
- ديوان الفَرَزْدَق، تَحْقِيقُ: عبد الله إِسْمَاعِيل الصَّاوِي. ط:١. القاهرةُ، مَطْبَعة الصَّاوي (المَكْتَبة التِّجَاريَّة الكُبْرَى) ١٣٥٤هـ.
- ديوان قَيْس لُبْنَى، حقَّقه: د. إِمِيل بَدِيع يَعْقُوب. ط:١. بَيْرُوت، دار الكِتَابِ العَرَبِيِّ، ١٤١٤هـ.
- ديوان كُثَيِّر عزَّة، شَرَحَه: مَجِيد طراد. ط:١. بَيْرُوت، دار الكِتَابِ العَرَبِيِّ، ١٤١٣هـ.

- ديوان لَبِيد بن رَبِيعَة، شَرْح الطُّوسِي، حقَّقه: د. حنا نصر الحتى. ط:١. بَيْرُوت، دار الكِتَابِ العَرَبِيِّ، ١٤١٤هـ.
- ديوان مجْنُون لَيْلَى، شَرْح: د. يُوسُف فَرَحَات. ط:١. بَيْرُوت، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، ١٤١٢هـ.
- ديوان النَّابِغَة الذُّبْيَانِيِّ، تَحْقِيقُ: مُفِيد مُحَمَّد قميحة. جُدَّة، دار المَطْبُوعات الحَدِيثَةِ.
- سِرُّ صِنَاعة الإِعْرَابِ، لأبي الفَتْحِ عُثْمَان بن جِنِّيٍّ. تَحْقِيقُ: د. حَسَنَ هَنْدَاوي. ط:١. دِمَشْق، دارُ القَلَم، ١٤٠٥هـ.
- سِلْسِلَة الأَحَادِيثِ الضَّعِيفَة والمَوْضُوعَة، وأَثَرُها السَّيِّءُ في الأُمَّة، تخريج: مُحَمَّد نَاصِر الدِّين الألبانِيِّ. ط:٤. بَيْرُوت، المَكْتَب الإِسْلَامِيُّ، ١٣٩٢هـ.
- شَرْحُ ابن عَقِيلٍ على أَلْفِيَّة ابن مَالِكٍ، لبهاء الدِّين عَبْدِ الله بن عَقِيل العَقِيلِيِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد مُحيي الدِّين عبد الحَمِيدِ. المُسَمَّى: (مِنْحَة الجَلِيلِ بتَحْقِيقِ شَرْحِ ابن عَقِيل) ط:٢. بَيْرُوت، المَكْتَبة العَصْرِيَّة، ١٤١٣هـ.
- شَرْحُ الأَشْمُونِيِّ على أَلْفِيَّة ابن مَالِكٍ، ومعه شَرْحُ الشَّواهِد للعَيْنِيِّ، لعليِّ بن مُحَمَّد الأَشْمُونِيِّ. القاهرةُ، دارُ الكُتُب العَرَبِيَّة (الحَلَبِي).
- شَرْحُ أَلْفِيَّة ابن مالِكٍ، لابن النَّاظِم، تَحْقِيقُ: د. عبد الحَمِيد السَّيِّد مُحَمَّد عبد الحَمِيد. بَيْرُوت، دار الجِيلِ.
- شَرْحُ التَّسْهِيل، لمُحَمَّد بن عَبْدِ الله بن مَالِكٍ. تَحْقِيقُ: د. عبد الرَّحْمَنِ السَّيِّد، ود. مُحَمَّد بَدَوي المَخْتُون. ط:١. هَجَرُ للطِّبَاعَة والنَّشْر، ١٤١٠هـ.
- شَرْحُ دِيوَان امْرِئِ القَيْسِ، لحَسَن السَّنْدُوبِيِّ. ط:٣. القاهرةُ، مَطْبَعة الاسْتِقَامَة (المَكْتَبة التِّجَارِيَّة الكُبْرَى)، ١٣٧٣هـ.
- شَرْحُ شُذُور الذَّهَبِ، لابن هِشَامٍ الأَنْصَارِيِّ. تَحْقِيقُ: ح. الفاخُورِي. ط:١.

بَيْرُوت، دار الجِيلِ، ١٤٠٨هـ.

- شَرْحُ شَوَاهد شُذُورِ الذَّهَبِ، لُمحَمَّد علي الفَيُّوميِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد إِبْرَاهِيم سليم. القاهرةُ، دار الطَّلَائِع.
- شَرْحُ شَوَاهِد المُغْنِي، لجلال الدِّين السُّيُوطيِّ. بَيْرُوت، دار مَكْتَبة الحَيَاة.
- شَرْحُ الكَافِيَة الشَّافِيَة، لُمحَمَّد بن عبد الله بن مَالكٍ. تَحْقِيقُ: د. عبد المُنْعِم أَحْمَد هريدي. ط:١. مكَّة المُكَرَّمَة، دار المَأْمُون للتُّرَاثِ (جَامِعَة أمِّ القُرَى) ١٤٠٢هـ.
- شَرْحُ المُعَلَّقَات السَّبْعِ، للزَّوْزَني. اعْتَنَى به لجنةٌ من الأُدَبَاء، ط:٣. بَيْرُوت، دار الكِتَابِ العَرَبيِّ، ١٤٠٧هـ.
- شَرْحُ المُفَصَّل، لمُوَفَّق الدِّين بن يَعِيشَ النَّحويِّ، بَيْرُوت، عالم الكُتُب.
- شَوَاهِدُ التَّوْضِيح والتَّصْحِيحِ لُمشْكِلَات الجَامِع الصَّحِيحِ، لابن مالكٍ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد فُؤاد عبد الباقي. بَيْرُوت، لُبْنَان، دار الكُتُب العِلْمِيَّة.
- صَحِيحُ البُخَارِيِّ، للإمام مُحَمَّد بن عبد الله بن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم البُخَارِيِّ. إِسْتَانْبُول، المَكْتَبةُ الإِسْلَامِيَّة.
- صَحِيح مُسْلِمٍ، للإمام مُسْلِمِ بن الحَجَّاج القُشَيْرِي. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد فُؤاد عبد البَاقِي، ط:١. القاهرةُ، دارُ الحَدِيثِ، ١٤١٢هـ.
- القَامُوس المُحِيط، لَمجْدِ الدِّين الفَيْرُوز آبَادِي. ط:٣. مصر، المَطْبَعة المِصْرِيَّة، ١٣٥٢هـ.
- كِتَابُ سِيبَوَيْهِ، لأبي بِشْرٍ عُثْمَان بن قَنْبَر. تَحْقِيقُ: عبد السَّلَامِ هَارُون. ط:٣. عالم الكُتُب، ١٤٠٣هـ.
- الكَشَّاف عن حَقَائِق التَّنْزِيل وعُيُون الأَقَاوِيل في وُجُوه التَّأْوِيل، لأبي القَاسِمِ جار الله بن عُمَرَ الزَّمَخْشَرِيِّ. شهران انتشارات افتاب.

- لِسَانُ العَرَبِ، لابن مَنْظُـور الإِفْرِيقيِّ. ط:١. بَيْرُوت، دارُ الفكـر - دار صَادِرٍ، ١٤١٠هـ.
- مُسْند الإمام أَحْمَدَ بن حَنْبلٍ، إشرافُ: د. سَمِير طه مَجْذُوب. إعداد: مُحَمَّد سليم إبراهيم سمارة، وآخرين. ط:١. بَيْرُوت - دِمَشْـق - عَمَّان، المَكْتَب الإِسْلَاميُّ، ١٤١٣هـ.
- مُعْجَم شَوَاهِد العَرَبِيَّة، لعبد السَّلَام هَارُون. ط:١. مصر، مَكْتَبَة الخَانجي، ١٣٩٢هـ.
- المُعْجَم المُفَصَّل في شَوَاهِد النَّحْو الشِّعْرِيَّة، إعداد: د. إِمِيل بَدِيع يَعْقُوب. ط:١. بَيْرُوت - لُبْنَان، دار الكُتُب العِلْمِيَّة، ١٤١٣هـ.
- المُعْجَم المُفَهْرس لألفاظ الحَدِيث النَّبَوِيِّ، للَفِيفٍ من المُسْتَشْرِقين، نَشْرُ: د. أ. ي. ونسنك، ليدن، مَطْبَعة بريل، ١٩٣٦م.
- المُعْجَم المُفَهْرِس لأَلْفَاظ القُرْآن الكَرِيم، لمُحَمَّد فُؤَاد عبد الباقي. مِصْرُ، دار الحَدِيثِ، ١٤٠٨هـ.
- مَعَانِي القُرْآن، لأبي زَكَرِيَّا يحيى بن زِيَاد الفَرَّاء. ط:٢. بَيْرُوت، عالم الكُتُب، ١٩٨٠م.
- مُغْنِي اللَّبِيبِ عن كُتُبِ الأَعَارِيب، لابن هِشَامٍ الأَنْصَارِيِّ. تَحْقِيقُ: د. مَازِن المُبَارَك، ومُحَمَّد علي حَمْد الله. مُرَاجعة: سَعِيد الأَفْغَانيِّ. ط:٦. بَيْرُوت، دارُ الفكرِ، ١٩٨٥م.
- مُغْنِي اللَّبيب عن كُتُبِ الأَعَارِيبِ، لابن هِشَامٍ الأنصاريِّ. وبهامشه: حَاشِيَةُ الشَّيخ مُحَمَّد الأمير. مصر، دار إِحْيَاء الكُتُب العِلْمِيَّة (عِيسَى البابي الحَلَبِي).
- مُغْنِي اللَّبِيبِ عن كُتُبِ الأَعَارِيب، لابن هِشَامٍ الأَنْصَارِيِّ. تَحْقِيقُ: مُحَمَّد مُحيي الدِّين عبد الحَمِيدِ. بَيْرُوت، المَكْتَبة العَصْرِيَّة، ١٤١١هـ.

- المُقْتَضَب، لأبي العَبَّاس مُحَمَّد بن يَزِيدَ المُبَرِّد. تَحْقِيـقُ: مُحَمَّد عبد الخَالِـق عضيمة. بَيْرُوت، عالم الكُتُب.
- هَمْعُ الهَوَامِع شَرْحُ جَمْعِ الجَوَامِع، لجلال الدِّين السُّيُوطِيِّ. تَصْحِيح: السَّيِّد مُحَمَّد بدر الدِّين النَعْسَانِيِّ. ط:١ . مصر، مَكْتَبة الخانجي، ١٣٢٧هـ.

وبهذا نُتِمُّ فهارسَ (مُخْتَصَر مُغْنِي اللَّبِيبِ)

للشَّيْخِ مُحَمَّد بن صَالِحِ العُثَيْمِين،

وللهِ الحَمْدُ ذي الفَضْلِ والمِنَّة، وصلَّى اللهُ على نَبِيِّنا مُحَمَّد،

وعلى آلِهِ وصَحْبِه، وسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

